جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

النزاعات الإثنية في إفريقيا

إثيوبيا نموذجا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصّص: علاقات دولية

إعداد الطالبة :

نجيحة شبور

إشراف الأستاذة:

أ. بلعمري سليمة

لجنة المناقشة:

الاسم واللّقب	الرتبة العلمية	الصفة
باراك صورية	**أستاذ محاضر –أ–**	**رئيسا**
بلعمري سليمة	**أستاذ مساعد –أ–**	**مشرفا ومقررا**
بشير شايب	**أستاذ مساعد –أ–**	**مناقشا**

السنة الجامعية

1443 **/1442هـ**

2022/2021م

Scanné avec CamScanner

{ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِنْ ذَكَرٍ وَ أُنْثَى وَ جَعَلْنَاكُم شُعُوبًا وَ قَبَائِلَ لِتَعَارفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُم عِنْدَ اللَّهِ أَتْقاكُم إِنَّ اللَّه عَلِيمٌ خَبِيرٌ }

سورة الحجرات الآية 13

Scanné avec CamScanner

الإهـــــداء

إلى روح والدي العزيز طيَّب الله ثراه و أسكنه

فسيح جنَّاته

إلى قرَّة عيني والدتي العزيزة حفظها الله

إلى إخوتي و أخواتي و أبنائهم .

Scanné avec CamScanner

شكـــر و تقديـــر

الحمد لله حمدا طيبا مباركا ، الحمد لله الذي بنعمته تَتِمُّ النعم ،

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل .

و مصداقا لقول رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلَّم " من لا يشكر

النَّاس لا يشكر الله "

أتقدم بخالص الشكر و الامتنان للأستاذة المشرفة سليمة بلعمري

على توجيهاتها و نصائحها القيّمة التي قدمتها لي طوال مدة إنجاز

هذا العمل، و أتقدَّم بشكري إلى كل أساتذتي بكلية العلوم السياسية

و العلاقات الدولية .

Scanné avec CamScanner

ملخص :

تعتبر إفريقيا بؤرة لظاهرة النزاعات الإثنية نتيجة لعدة عوامل منها الزخم الإثني الذي تتميز به إضافة إلى الدور الكبير للاستعمار الأوروبي بفرضه حدودا سياسية على الدول لا تتوافق مع تكويناتها الاجتماعية و الثقافية و خاصة القبلية، و لأجل إيجاد تسوية لهذه النزاعات و تجنب حدوثها في المستقبل تبنت الدول الإفريقية عدة آليات سعت من خلالها لاستيعاب الهويات الإثنية المختلفة التي ميزت تركيبتها الاجتماعية ، و أبرز هذه الآليات هي اقتسام السلطة بأشكالها المختلفة خاصة الفيدرالية ، اختارت منها إثيوبيا النموذج الإثني لإدارة أكثر من ثمانين مجموعة إثنية و إنهاء فترة من الحروب و النزاعات سادت إثيوبيا خاصة في أواخر حكم الإمبراطور "هيلاسيلاسي " إلى غاية الإطاحة بحكومة منغيستو العسكرية سنة 1991، أدَّى هذا النموذج إلى تغييرات هيكلية عميقة في النظام السياسي لإثيوبيا الذي اعتمدت فيه على الإثنية كمبدأ تنظيمي أساسي و جديد له، و اعترفت من خلاله للجماعات الإثنية بمجموعة من الحقوق، كان حق تقرير المصير أهمها و هو أمرا غير مسبوق في قارة إفريقا، ورغم التغييرات الراديكالية التي قامت بها إثيوبيا لاستيعاب الهويات الإثنية المختلفة بدلا من سياسة الإلغاء و التمييز الذي عانت منه خلال العقود الماضية، إلاَّ أنَّ هذا النموذج لم يخلو من السلبيات و التحديات .

الكلمات المفتاحية: النزاعات الإثنية، إثيوبيا، الفيدرالية الإثنية، إفريقيا.

Absract: Africa is the epicenter of ethnic conflict , Africa is considered the epicenter of the phenomenon of ethnic conflicts as a result of several factors, including the ethnic momentum that characterizes it, In addition to the great role of European colonialism by imposing political borders on states that do not correspond to their social and cultural formations, especially tribalism, And in order to find a settlement for these disputes and to avoid their occurrence in the future, African countries adopted several mechanisms through which they sought to accommodate the different ethnic identities that characterized their social structure, The most prominent of these mechanisms is the sharing of power in its various forms, especially federalism , The most prominent of these mechanisms is the sharing of power in its various forms, especially federalism, This model led to profound structural changes in the political system of Ethiopia, in which it relied on ethnicity as a fundamental and new organizing principle for it. Through it, the ethnic groups recognized a set of rights, the right of self-determination being the most important of which was unprecedented in the continent of Africa. Despite the radical changes made by Ethiopia to accommodate different ethnic identities instead of the policy of abolition and discrimination that it has suffered during the past decades, this model is not without its negatives and challenges.

Keywords : ethnic conflicts,Ethiopia ,ethnic federation , Africa.

Scanné avec CamScanner

خطـــــة الـدراســـــة

مقـــــــدمـــــة

الفصل الأول : إطار نظري و مفهومي عن النزاعات الإثنية.

المبحث الأول: ماهية الإثنية، الجماعة الإثنية و النـزاع الإثني.

المطلب الأول: تعريف الإثنية و المفاهيم المشابهة لها.

المطلب الثاني: تعريف الجماعة الإثنية.

المطلب الثالث: تعريف النـزاع الإثنـي.

المبحث الثاني: تصنيفات الجماعة الإثنية و مطالبها.

المطلب الأول: تصنيفات الجماعة الإثنية .

المطلب الثاني: مطالب الجماعة الإثنية .

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة النزاعات الإثنية،و آليات إدارتها .

المطلب الأول: المقاربة النشوئيَّة.

المطلب الثاني: المقاربة البنائية.

المطلب الثالث: آليات و استراتيجيات إدارة النزاعات الإثنية .

الفصل الثانـــي : واقع التنوع الإثني والنزاعات الإثنية في القارة الإفريقية .

المبحث الأول : التنوع الإثني و خصوصيات النزاعات في القارة الإفريقية.

المطلب الأول : التنوع الإثني في قارة إفريقيا .

المطلب الثاني : طبيعة النزاعات الإثنية في إفريقيا.

المطلب الثالث : أسباب النزاعات الإثنية في إفريقيا .

المبحث الثاني : آليات إدارة النزاعات الإثنية في قارة إفريقيا .

المطلب الأول : آليات إدارة النزاعات الإثنية على مستوى الأنظمة السياسية للدول .

المطلب الثاني : مساعي المنظمات الإقليمية لتسوية النزاعات الإثنية في إفريقيا.

المبحث الثالث : إطار عام عن التنوع الإثني في إثيوبيا و خلفيات النزاعات فيها .

Scanné avec CamScanner

خطـــــة الدراســـــة

المطلب الأول : نشأة إثيوبيا .

المطلب الثاني : التركيبة الإثنية في إثيوبيا .

المطلب الثالث : خلفيات النزاعات الإثنية في إثيوبيا .

الفصل الثالث: آليات إدارة النزاعات الإثنية في إثيوبيا وانعكاساتها على الهوية و النزاعات.

المبحث الأول : آليات إدارة النزاعات الإثنية في إثيوبيا.

المطلب الأول : محاولات الاستيعاب و الهيمنة.

المطلب الثاني : النموذج الفيدرالي الإثني.

المبحث الثاني : تأثير الفيدرالية الإثنية على حقوق الجماعات الإثنية والتحديات التي تواجهها .

المطلب الأول : مدى فاعلية هياكل الفيدرالية في حماية حقوق الجماعات الإثنية .

المطلب الثاني : مكاسب و انجازات الفيدرالية الإثنية .

المطلب الثالث : تحديات الفيدرالية الإثنية .

المبحث الثالث : انعكاسات الفيدرالية الإثنية على الهوية الإثنية و النزاعات في إثيوبيا .

المطلب الأول : انعكاسات الفيدرالية الإثنية على الهوية الإثنية .

المطلب الثاني : انعكاسات الفيدرالية الإثنية على النزاعات الإثنية .

الخـــاتـــمـــــــة

Scanné avec CamScanner

مقدمـــــــة

Scanné avec CamScanner

مقـدمـــــة

تعتبر ظاهرة النزاعات الإثنية من الظواهر السياسية التي ميزت العقود الأخيرة من القرن العشرين، و هي من القضايا المهمة التي حظيت باهتمام الباحثين و المفكرين في الحقل السياسي، كما حظيت باهتمام المؤسسات الإقليمية و العالمية نظرا لأبعادها التي تتعدى حدود الدول أحيانا، وقد زاد هذا الاهتمام بعد نهاية الحرب الباردة خاصة بعد تفكك الإتحاد السوفياتي إلى عدة جمهوريات و الذي أدَّى إلى ظهور حروب وصراعات عرقية في المنطقة دفعت المنظرين لمحاولة تفسيرها والبحث عن أسبابها و العوامل التي ساعدت في تأجيجها و طول أمدها بغية الوصول إلى حلول نهائية لها أو إيجاد آليات ناجعة و كفيلة بإدارتها و تؤسس لمجتمع متعدد يقوم على مبادئ التعايش السلمي بين القوميات المختلفة.

ونظرا لانعكاسات هذه الظاهرة و تداعياتها على أمن و استقرار الدول و ما تخلفه من انتهاكات لحقوق الإنسان في بعض الحالات، بل و تتعداه في غالب الأحيان إلى مجالات أخرى كالمجالات الاقتصادية؛ فقد تؤدي هذه الظاهرة إلى انهيار الأنظمة الاقتصادية و انخفاض معدلات النمو و إعاقة مشاريع التنمية، وتزداد تداعيات هذه الظاهرة عند الدول التي خضعت للاستعمار وتسعى منذ استقلالها لإقرار الأمن و تحقيق التنمية في جميع المجالات ؛ ونتيجة لذلك شكلت ظاهرة النزاعات الإثنية تحديا و معضلة حقيقية للدول، فبينما نجحت بعض الدول في العالم من خلال الآليات التي انتهجتها في خلق مناخ ملائم لتعايش الإثنيات المختلفة في الدولة الواحدة، فشلت أخرى في هذا المسعى مما أدَّى إلى ظهور الاحتجاجات و التمرُّدات داخل هذه الدول و استمرارها لفترات طويلة من الزمن.

و في هذا الإطار تعتبر إفريقيا من أكثر المناطق في العالم تنوعا، إذ تضم عددا كبيرا و مختلفا من اللغات و اللهجات يصعب حصرها و تبويبها، ويعتنق سكانها جميع الأديان السماوية وحتى التقليدية و ينحدرون من سلالات و أجناس ذات أصول مختلفة، و يتفرعون في عدد هائل من القبائل تختلف من حيث حجمها و معتقداتها وأنشطتها و أنظمتها الاجتماعية وحتى السياسية التي تحكمها، و رغم أن القبلية كتركيبة اجتماعية قد تكون في طريقها إلى الاختفاء إلا أنها كانتماء إثني مازالت لها أهميتها في إفريقيا، و قد ارتبطت هذه القبائل بعلاقات مع بعضها البعض اختلفت في طبيعتها من فترة إلى أخرى، إلاَّ أنَّ الحقبة الاستعمارية التي شهدها أغلب الدول الإفريقية تعتبر الأشد تأثيرا عليها؛ من خلال سياساته التي تهدف دائما إلى تفكيك الدول و تأجيج النزاعات و نشر العداء و التفرقة في البنية الاجتماعية للدول.

Scanné avec CamScanner

و كأغلب الدول الإفريقية تتميز إثيوبيا في بنيتها الاجتماعية بتنوع كبير في اللغات و الأديان و الثقافات والأنظمة الاجتماعية وهي في حد ذاتها فسيفساء من الهويات الإثنية إذ تضم عددا كبيرا من المجموعات الإثنية لذا تلقب بمتحف الشعوب، أمّا النزاعات الإثنية فتكاد تكون خاصية دائمة لدولة إثيوبيا رغم اختلاف الأنظمة السياسية التي تعاقبت على إدارة هذا التنوع الإثني.

أهمية الدراسة و أهدافها: لهذه الدراسة أهمية و أهداف يمكن تلخيصها كمايلي:

الأهمية العلمية: تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في مجموعة من النقاط منها:

- يعالج هذا الموضوع أحد أهم التحديات التي تواجهها الدول الإفريقية ، إذ تولي الدوائر الرسمية و غير الرسمية و المنظرين و الباحثين في الحقل السياسي و العلاقات الدولية أهمية بالغة لقضية الإثنيات نظرا للدور الذي قد تلعبه هذه الجماعات على استقرار الدول و وحدتها خاصة بعد ظهور كيانات سياسية جديدة في العديد من المناطق في العالم ، و ظهور العديد من النزاعات الانفصالية على أسس إثنية في إفريقيا.
- دراسة الآليات التي تبنتها إثيوبيا لإدارة التنوع الإثني و تقييمها و محاولة الوقوف على النقائص التي تعاني منها بهدف إيجاد آليات ناجعة لإدارة هذه الظاهرة و المشاكل الناجمة عنها.
- البحث عن الأسباب الفعلية التي تجعل الجماعات الإثنية تتمسك بهويتها الإثنية الضيقة و ترفض الاندماج في هوية وطنية شاملة.

أمَّا الأهداف التي سنسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيقها فتتمثل فيمايلي:

- التعرف على ماهية الجماعة الإثنية و تصنيفاتها و مطالبها و كيفية الاستجابة لتلك المطالب، ومعرفة العلاقة بين الهوية الإثنية و النزاعات الإثنية من خلال التطرق إلى المقاربات النظرية المفسرة لها.
- التعرف على آليات و استراتيجيات الدول لإدارة التنوع الإثني و محاولة تمييز الناجعة منها و الملائمة لاستيعاب الهويات الإثنية المختلفة، مما يجنب الدولة عدم الاستقرار و النزاعات التي قد تنجم عن هذه الظاهرة .

أسباب اختيار الموضوع: تعود أسباب اختيار هذا الموضوع أساسا إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية (علمية) تتعلق بالموضوع في حد ذاته.

- **الأسباب الذاتية**: من الناحية الذاتية تعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى:

Scanné avec CamScanner

- الرغبة الذاتية في البحث و التقصي في قضايا النزاعات الإثنية و إيجاد سبل لمعالجة المشاكل الناجمة عن التعدد الإثني.
- الانتماء إلى القارة الإفريقية و الاهتمام بقضاياها و محاولة إيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها .

➢ **الأسباب الموضوعية:**

هناك عدة أسباب موضوعية كانت وراء اختيار هذا الموضوع يمكن حصرها كمايلي:

- محاولة الإحاطة بهذا الموضوع باعتبار التنوع الإثني و كيفية إدارته يمثل حقلا علميا جديرا بالدراسة، خاصة أنّ هذا الموضوع له انعكاسات على الجوانب الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الأمنية للدول.
- تعتبر قارة إفريقيا عموما و إثيوبيا خصوصا نموذجا مناسبا و ملائما لدراسة هذا الموضوع نظرا للثراء الإثني الذي تتميز به.
- قارة أفريقيا من أكثر المناطق في العالم التي تعاني من النزاعات الإثنية مما يطرح تساؤلات حول الآليات التي انتهجتها الدول الأفريقية لإدارة التنوع الإثني فيها و مدى نجاعتها.
- البعد الاستراتيجي للموضوع و الذي يفتح الآفاق أمام بحوثا أخرى في نفس المجال .

الإشكـــاليـــة :

نظرا للتنوع الإثني الشديد الذي تتميز به إفريقيا عموما وإثيوبيا خصوصا و نظرا لكثرة النزاعات الإثنية في القارة فقد حاولت الدول الإفريقية بما في ذلك إثيوبيا وضع آليات و تبنت استراتيجيات من أجل إدارة ذلك التنوع الإثني و استيعاب ذلك الزخم من الهويات الإثنية .

على ضوء ذلك تبرز معنا معالم الإشكالية العامة لموضوع البحث كمايلي :

كيف يمكن إدارة التنوع الإثني و استيعاب الهويات الإثنية المختلفة في قارة إفريقيا ؟

و من هذه الإشكالية تبرز لنا الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالإثنية وما العلاقة بين الهوية الإثنية و النزاعات ؟
- ماهي الآليات التي انتهجتها الدول الإفريقية لإدارة التنوع الإثني الذي تتميز به ؟
- هل نجحت إثيوبيا من خلال الآليات التي انتهجتها في استيعاب الهويات الإثنية المختلفة الذي تتميز بها و التقليل من النزاعات الإثنية فيها ؟

فرضيات الدراسة : للإجابة على هذه الإشكالية و أسئلتها الفرعية وضعنا الفرضيات التالية :

Scanné avec CamScanner

- **الفرضية الأساسية :**

تؤدي آليات اللامركزية إلى استيعاب الهويات الإثنية المختلفة في الدولة و لكنها لا تكفي وحدها للقضاء على النزاعات الإثنية .

- **الفرضيات الفرعيـة :**

- تشير ظاهرة الإثنية إلى مجموعة من السمات و الخصائص التي تشكل في جوهرها هوية الجماعة الإثنية، و لكنها لا تؤدي بالضرورة إلى اندلاع النزاعات .
- اندلاع النزاعات الإثنية في إفريقيا يعود إلى تضافر مجموعة من العوامل أثَّرت على آليات إدارتها.
- كلما اعتمدت النماذج الفيدرالية على الهوية الإثنية في تنظيمها أدَّى ذلك إلى مزيد من النزاعات الإثنية.

حدود الدراسة :

1 ـ الحدود الجغرافية :

عنيت هذه الدراسة بفضاء مكاني هو القارة الإفريقية و أولت اهتماما خاصا بدولة إثيوبيا.

2 ـ الحدود المكانية :

ركزت هذه الدراسة على فترة تأسيس الفيدرالية في إثيوبيا منذ سنة 1995 ، رغم اضطرارنا للرجوع إلى فترات سابقة للإحاطة بالعوامل التي ساهمت في تكوين هذه التركيبة الإثنية المتنوعة في إثيوبيا أو العوامل التي أدَّت إلى اندلاع النزاعات الإثنية سواء في قارة إفريقيا أو في إثيوبيا.

الأدبيات السابقة :

هناك الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع الإثنيات إلا أنها قليلة باللغة العربية خاصة التي تتناول إثيوبيا، و في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى بعض الدراسات ذات الصلة بالموضوع نذكر منها:

1. كتاب الأقليات العرقية والدينية و دورها في التعايش القومي في إثيوبيا من الإمبراطورية إلى الفيدرالية (1930-2007) لعبد الوهاب الطيب البشير الصادر سنة 2009 ، حاول هذا الكتاب الإحاطة بموضوع التنوع الاثني في إثيوبيا من كل الجوانب بالتطرق لأهم المجموعات الإثنية و معتقداتها ولغتها و الخريطة الإثنية و الدينية في إثيوبيا ، و أولى هذا الكتاب اهتماما بتطور الأديان في إثيوبيا ، كما تطرق إلى اتجاهات الصراع و وسائل الإثنيات و أساليبها في صراعها مع الدولة و أشار الكتاب لبعض تجارب التعايش و الصراع في إثيوبيا .

Scanné avec CamScanner

2. كتاب إدارة وحل الصراعات العرقية في أفريقيا للكاتب محمود أبو العينين الصادر سنة 2008 في طبعته الأولى ، حيث تم التطرق في هذا الكتاب إلى ظاهرة النزاعات الإثنية من منظور سياسية و ذلك بدراسة العلاقة بين الجماعات الإثنية و الدولة و حاول معالجة أسباب النزاعات و الصراعات في إفريقيا كما خصص جزء من هذه الدراسة لدراسة هذه الظاهرة في منطقة جنوب السودان .
3. دراسة للطالبة بوعشيبة عائشة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية سنة 2018 بعنوان " أثر النزاعات الإثنية على التنمية في أفريقيا " دراسة حالة الكونغو الديمقراطية " ، تناولت هذه الدراسة ظاهرة النزاعات الإثنية من حيث الأسباب وانعكاساتها على الدول الإفريقية عموما و الكونغو الديمقراطية خصوصا و ركزت على تأثيرها على عملية التنمية في القارة ، وتوصلت إلى أنَّ النزاعات الإثنية تؤثر على عملية التنمية من خلال غياب عوامل نجاح التنمية و أنَّ ظاهرة اللاجئين و المهجَّرين قصريًا هي من أبرز مظاهر هذا التأثير .
4. دراسة " نبيلة سالك " بعنوان "الآليات المؤسساتية لإدارة التعددية الإثنية" و هي أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية مقدمة سنة 2016 ، حيث تناولت هذه الدراسة آليات إدارة التعدد الإثني كظاهرة اجتماعية سياسية، و من أهم هذه الآليات اللامركزية السياسية بشقيها الحكم الذاتي و المشاركة في السلطة، و اعتبرت أنَّ الأنظمة الانتخابية كالتمثيل النسبي يمكن أن توفر تمثيلا واسعا لمختلف الجماعات الإثنية داخل البرلمان، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ نجاح هذه الآليات مرهون بمدى تقبل النظام السياسي لفكرة إدماج هذه الجماعات داخل النسق الاجتماعي و توفر الإرادة السياسية لذلك .
5. مقال بعنوان " أزمة المجتمعات الإثنية في إثيوبيا تيجراي نموذجا " لكل من "سعدي عبد الزهرة جبير" و "رعد خصير صليبي" نشرت سنة 2012 ، تناولت هذه الدراسة نشأة الدولة الإثيوبية و التركيبة الثنية فيها وأهم القوميات فيها و تناولت بالتحليل الصراع بين إقليم تيغراي و الحكومة و اعتبرت هذه الدراسة أن التنوع الإثني في إثيوبيا كان عامل ضعف و تفتت و سببا لاندلاع النزاعات فيها .

6. مقال باللغة الانجليزية للباحثين "زريهون"(Zerihun Berhane) و"صموئيل تيفيرا"(SamuelTefera)" نشر سنة 2018 بعنوان: "هل تقلل الفيدرالية الصراع العرقي ؟ دليل من التجربة الإثيوبية". (Does Federalism Reduce Ethnic Conflict? EvidenceFrom the

Scanné avec CamScanner

(Ethiopian Experience ؛ حيث جادلت هذه الدراسة أنّه رغم أنَّ الكثيرين يعتبرون الفيدرالية إستراتيجية نموذجية لتجنُّب النزاعات الإثنية و تعزيز الديمقراطية في المجتمعات المتعددة الإثنيات، إلاَّ أنَّ التجربة الإثيوبية أثبتت أنَّ هذه الآلية لا تقلل من التوترات الإثنية و الصراعات بل جعلت من النزاعات الإثنية أكثر لامركزية و طويلة الأمد و توصلت إلى أنه لابد من الابتعاد عن الإثنية كمعيار وحيد لتنظيم الهيكل الفيدرالي والاعتماد أيضا على العوامل الجغرافية و الاقتصادية أيضا و هذا من شأنه تقليل الصراع.

إلاَّ أنَّ بحثنا يختلف عن الدراسات السابقة في كونه يلقي الضوء على آليات استيعاب التنوع الإثني أكثر من اهتمامها بتحليل مسارات النزاع و التسوية أو تدخل أطراف أخرى ، وهو يحاول تقييم النموذج الفيدرالي الإثني و انعكاساته على الهوية الإثنية و عن النزاعات في إثيوبيا، باعتبار أن الهدف من تبني هذه الآليات هو إدارة النزاعات الإثنية داخل الدول و التقليل منها قدر الإمكان بهدف تحقيق الاستقرار.

المناهج المعتمدة في الدراسة :

بحكم طبيعة هذا الموضوع و القضايا التي يثيرها، حاولنا في هذه الدراسة توظيف عدد من المناهج وهي كمايلي:

- **المقاربة التطوريّة:** بهدف تتبع الأحداث التاريخية و الوقوف على أهم الوقائع والأحداث التاريخية التي أدت إلى النزاعات ، و تتبع مراحل التغير التاريخي لتركيبة السكان في إثيوبيا و كيفية تفاعل النظام السياسي مع مطالب و تمردات الجماعات الإثنية.
- **منهج دراسة الحالة:** و ذلك من أجل تسليط الضوء على جمهورية إثيوبيا التي تعرف تنوعا اثنيا شديدا و شهدت نزاعات إثنية، و محاولة تحديد العوامل و الأسباب التى دفعت الأنظمة المتعاقبة في إثيوبيا إلى تبني سياسات معينة دون غيرها للتعامل مع المشاكل الناجمة عن التنوع الإثني، و دراسة نتائج تلك الآليات التي اختارتها و تقييمها لمعرفة النقائص و الايجابيات و دراسة إمكانية تعميمها على حالات أخرى

Scanné avec CamScanner

- **المنهج الإحصائي** : تطلب موضوع الدراسة استخدام المنهج الإحصائي من خلال إدراج مجموعة من الإحصائيات و المؤشرات و رسوم بيانية خاصة في تقييم النموذج الفيدرالي الإثني الذي تبنته إثيوبيا.
- **المنهج المقارن** : تم استخدام هذا المنهج خاصة في الفصل الثالث بهدف إبراز الاختلاف في تأثير الفيدرالية على المجموعات الإثنية، كما استخدم أيضا للمقارنة بين الآليات المستخدمة من طرف الدول الإفريقية لإدارة التنوع الإثني.

صعوبات الدراسة :

واجهتنا في هذا البحث بعض الصعوبات وهي:

- قلة المراجع باللغة العربية التي تتناول النزاع في إثيوبيا.
- رغم توفر المراجع باللغات الأجنبية إلا أن ترجمتها تستغرق وقتا طويلا، إضافة إلى أنَّ بعض المراجع الأجنبية يصعب الحصول عليها .

تبرير خطة الدراسة :

لدراسة الموضوع و للإجابة على الإشكالية المطروحة و اختبار الفرضيات ارتأينا تنظيم الدراسة ضمن تصميم منهجي يتشكل أساسا من مقدمة تتضمن مجموعة من العناصر المنهجية المفتاحية لفهم موضوع البحث، وثلاثة فصول حيث جاء الفصل الأول بعنوان إطار نظري حول النزاعات الثنية، وتمَّ تقسيمه إلى ثلاثة مباحث. خصصنا المبحث الأول لمعالجة المصطلحات المتعلقة بالموضوع و تعريفها و الإلمام بمعانيها، أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة تصنيفات الجماعة الإثنية ومطالبها باعتبار أنَّ لها تأثير مباشر على الآليات التي ستتبناها الدول لاحقا للاستجابة لتلك المطالب، ثم تناولنا في المبحث الأخير رؤية النظرية البنائية و البدائية لمفهوم الهوية الإثنية وعلاقتها بالنزاعات الإثنية و جاء اختيار النظريتين باعتبارهما يتناولان بالتحليل إشكالية البحث من زاويتين متناقضتين تماما، وتطرقنا أخيرا للآليات المختلفة لإدارة التنوع الإثني .

أمَّا الفصل الثاني فخصصناه لدراسة النزاعات الإثني في القارة الإفريقية ، حيث تعرضنا في المبحثين الأول و الثاني لواقع النزاعات الثنية في إفريقيا من خلال التمهيد لواقع التنوع الإثني في القارة و التطرق لنشأة النزاعات الإثني و أنماطها و أنواعها و أيضا أسبابها، بالإضافة إلى آليات إدارتها

Scanné avec CamScanner

سواء على المستوى المؤسسي الإقليمي أو على مستوى الأنظمة السياسية للدول أي على المستوى الداخلي للدول، أمَّا المبحث الثالث فكان عبارة تقديم لإثيوبيا باعتبارها دراسة الحالة و قد قسمناه إلى ثلاثة مطالب خصصناه لدراسة إثيوبيا من حيث النشأة حيث عرضنا كرونولوجيا للتوسع الإثيوبي وتأسيس دولة إثيوبيا الحالية بغرض إبراز سبب الاختلاف و التنوُّع في تركيبة السُّكان و تشكيلتها الإثنية التي تناولناها في المبحث الثاني ، ثم خصصنا المبحث الثالث لخلفيات النزاعات الإثنية في إثيوبيا.

أمَّا الفصل الثالث فخصصناه كله لدراسة إثيوبيا و قسمناه إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول آليات الإدارة التي تبنتها إثيوبيا، أمَّا المبحث الثاني فكان لدراسة تأثير الفدرالية الإثنية في إثيوبيا على حقوق الجماعات الإثنية و التحديات التي تواجهها و ذلك بالتركيز على مدى فاعلية هياكلها في حماية حقوق الإثنيات، و التحديات التي تواجهها و كذلك دراسة إنجازاتها و مكاسبها، بينما تناولنا في المبحث الأخير تأثير الفيدرالية الإثنية على الهوية الإثنية و النزاعات في إثيوبيا لتخلص الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات.

Scanné avec CamScanner

الفصـــل الأول:

إطـار نظــري ومفهـومي

حـول النزاعـات الإثنيـة

Scanné avec CamScanner

تمهيـــد:

لقد أصبح موضوع التنوع الإثني في العقود الأخيرة من القرن الماضي وبداية القرن الواحد و العشرين محور نقاش في ميدان البحث الاجتماعي و السياسي، خاصة مع انتشار هذه الظاهرة و تداخلها مع ظواهر أخرى، حاول على إثرها المفكرون تعريفها و تفسيرها وايجاد آليات تساعد الأنظمة في إدارتها من أجل تحقيق الاستقرار في المجتمع، و قد اختلفت هذه الاستراتيجيات و تعددت باختلاف مفهوم الجماعة الإثنية و مطالبها من جهة، و طبيعة الأنظمة السياسية من جهة أخرى.

Scanné avec CamScanner

المبحث الأول: ماهية الإثنية، الجماعة الإثنية والنــزاع الإثني.

أصبح كل من الإثنية و الجماعة الإثنية و النزاع الإثني من المفاهيم المتداولة في الحقل السياسي من قبل الباحثين و المفكرين نظرا لأهميتها من جهة ولتقاطعها مع مفاهيم أخرى مشابهة لها من جهة أخرى.

المطلب الأوّل : تعريف الإثنيـــة و المفاهيم المشابهة لها.

أ.تعريـــــف الإثنيـــــة:

لـــغـة : كلمة إثني Ethnic مشتقة من الكلمة الإغريقية (EøVIKOS) و تعني الوثني أو الهمجي غير المتمدن، وهي بدورها مشتقة من الجذر اللغوي (Ethnos)EØVOS بمعنى أمة و تطلق هذه الكلمة على غير المسيحيين و غير اليهود .[1]

وكغيره من المفاهيم الاجتماعية اختلف الباحثون في التأريخ لهذا المفهوم، فهناك من يذهب إلى أن هذا المصطلح ظهر متأخرا في المعجم العلمي عام 1896 عند فاشي دو لابوج ، ينسبه آخرون إلى جورج مونتندون(George montandon) ، مؤلف كتاب التصنيفات الاجتماعية (les selections sociales،[2] وهناك من يجادل أن ديفيد ريزمن(David Riesman) هو أول من استعمله بالمفهوم المعاصر له وذلك عام 1953.[3]

اصطلاحا : من الناحية الاصطلاحية اختلفت التعاريف حسب المعيار الذي تبنَّاه كل باحث، ففي حين ركزت الدراسات الأوروبية على الأبعاد المادية لمفهوم الإثنية فاستعملتها كمرادف للعرقية، أكدت الدراسات على الجانب الآخر من المحيط الأطلنطي ، على الأبعاد الاجتماعية و الثقافية للمفهوم، الأمر الذي انعكس في التعريفات المعطاة لمفهوم الإثنية في المعاجم والقواميس الصادرة على جانبي المحيط، ففي الموسوعة البريطانية جاء تعريف الإثنية على أنها جماعة من البشر يشتركون في اللغة

---

[1] محمد عاشور مهدي ، *التعددية الاثنية إدارة الصراع واستراتيجيات التسوية* (عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية ، 2002)، 26.

[2] سمية بلعيد ، "النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها :جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا "، (رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2010/2009) ، 14.

[3] عبد الغني دندان ، النزاعات الاثنية في العلاقات الدولية إطار نظري و استراتيجي ، ص 2 ، https://bit.ly/3eZ5ZoM

Scanné avec CamScanner

و الثقافة و العرق ويعيشون في مجتمع يمثلون فئة صغيرة فيه،[1] بينما يعرفها معجم لاروس بأنها " تجمع عائلي في نطاق جغرافي معين على أسس قرابية أو اقتصادية اجتماعية أ ثقافية. "[2]

في الجهة الأخرى اعتمدت القواميس الأمريكية على المعايير الثقافية في تعريف الإثنية حيث : يعرف قاموس Oxford الإثنية بأنها تضم الأمة والقبيلة التي تمتلك ثقافة أو تقاليد تقافية تميزها ،[3] وعرفها قاموس " وبستر" بأنها" تدل على التقسيمات الأولية والجماعات الإنسانية التي تتمايز بينها بالعادات (الأعراف) السمات اللغة ."[4]

أما تعريفات الباحثين و الدارسين للظاهرة فهي كثيرة ومتنوعة ومختلفة أحيانا أخرى حسب المعيار الذي تبناه كل باحث ، فمنهم من اعتمد في تعريفاته على العوامل الفيزيولوجية حيث تعرف على أنها ما يتعلق بالأصول المشتركة لمجموعة برية معينة " الدم و القرابة " بمعنى الأصل المشترك الذي تبنى على أساسه مجالات ثقافية مختلفة كاللغة و التقاليد المشتركة . [5]

ومنهم من تبنى المعيار الثقافي مثل ج. نيكولاس (G .Nicolas) الذي يعرفها بأنها "جماعة اجتماعية مغلقة تقريبا على غيرها و متجذرة في الماضي بصفة أسطورية ، هذه الجماعة لها اسم ، عادات قيم و لغة خاصة بها تمنحها الاختلاف ، والتمايز عن غيرها من الجماعات "[6]

أما جورج قرم فيعرفها بقوله: "إن الإثنية جماعة بشرية تؤكد على مستوى محدد أفرادها نوعية خاصة موقوفة عليها دون غيرها من الجماعات وأهم نقطتين في النوعية الإثنية هما الدين واللغة لأنهما تكفلان تواصلا أمثل بين أعضاء الإثنية، وهذا بشرط أن يكون هذان العنصران نوعيين فعلا ، ولا تشاطرهما فيهما جماعات اجتماعية أخرى".[7]

في حين هناك تعاريف أخرى تدمج مابين العامل الثقافي والفيزيولوجي معا على غرار أنطوني ريتشموند (AnthonyRichmond) الذي يعتبرها أنها تشير إلى مجموعة من السّمات الفيزيولوجية

---

[1] محمد مهدي عاشور، مرجع سابق، 27 .

[2]Dictionnaire Larousse , https://www.larousse.fr/encyclopedie/rechercher/ethnie

[3] شوحة مريم ، و زعرور حسينة ، الدولة القومية بين إدارة التعددية و استراتيجيات التسوية في القرن الأفريقية : دراسة حالة إثيوبيا (ألمانيا : المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية و الاقتصادية ، 2018)، 19.

[4] Divtionnaire Meriem – Webster , on https://www.merriam-webster.com/thesaurus/ethnicity

[5] صقر الجبالي، و أيمن يوسف، و عمر رحال ، قاموس المصطلحات المدنية والسياسية ، ط 1، (2014) ، س.ف. "الإثنية "، 31.

[6] بوعشيبة عائشة ، "أثر النزاعات الاثنية على التنمية في إفريقيا: دراسة حالة الكونغو الديمقراطية ، " (أطروحة دكتوراه ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2018/2017)، 13 .

[7] جورج قرم ، " إنتاج الايديولوجيات و صراعات الهوية في المجتمع اللبناني ، " دراسات عربية ، رقم . 11 ، (1987):11.

Scanné avec CamScanner

(كوحدة الأصل أوالسلالة) أو الثقافة (كوحدة اللغة أو الدين أو التاريخ أوغيرها من المقومات الثقافية) يشترك فيها مجموعة من الأفراد وتربط بينهم.

واعتمدت فئة أخرى من الباحثين على معيار التميز؛ حيث يجادل" جينكينز" بأن الإثنية هي مسألة تمايز ثقافي،[1] و اعتبرت تعاريف أخرى أن الإثنية هي الانتماء إلى جماعة ما و تميّزها عن باقي الجماعات بغض النظر عن أي معيار آخر سواء كان العدد أو الحجم أو اللغة أو الدين أو العرق أو..، فالإثنية تشير حسب هذه التعاريف إلى العلاقات بين الجماعات حيث يعتبر أعضاء هذه الجماعات أنفسهم مميزين ،[2] وتعرف الإثنية أيضا أنها " جانب للعلاقة الاجتماعية بين الأشخاص ممن يعتبرون أنفسهم كما لو أنهم متمايزون ثقافيا عن أعضاء الجماعات الأخرى ممن يملكون معهم الحد الأدنى من التفاعل المنتظم".[3]

أمَّا "ولمان" (Wallman) فيعرفها بأنها العملية التي من خلالها يستخدم الأفراد اختلافهم لتعزيز الشعور ب"نحن" لأغراض تحديد الهوية أو تنظيمها، وهي تتطلب طرفان إذ لا يمكن أن تحدث الإثنية إلا عند حدود "نحن" في مواجهة أو عند الإتصال ب"هم"،وعندئذ لاتتغير الحدود فحسب بل تتغير المعايير التي تميزها أيضا، [4] فالإثنية حسب ولمان هي تحول في المعاملات بين جانبين هما نحن و هم وأنَّ الحدود الإثنية بينهما غير دائمة.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الإثنية ليست مرادفة للصفات الفيزيولوجية فقط بل تتجاوزها و تتعداها إلى الصفات الثقافية و الفكرية كاللغة والتاريخ والدين، و الإثنية قد تقتصر على بعض هذه الصفات الثقافية أو تشملها جميعا ولكنها لا تكتفي بالعامل الجيني أو العضوي فقط بل يجب أن يرافقها صفات ثقافية يضفي عليها طابع الإثنية .

ب. **المفاهيـــم المشابهـــة للإثنيـــة:**

يتداخل مفهوم الإثنية مع العديد من المفاهيم الأخرى التي استعملت أحيانا من قبل بعض الباحثين كمرادفات للإثنية، ومن بين هذه المفاهيم: العرقية، الأقلية، القومية والأمة .

---

[1] Richard Jenkins,*Rethinking ethnicity :arguments and explorations*, 2nd ed (London : sage publications LTd, 2008),14.

[2] توماس هايلاند إريكسن ، *العرقية و القومية وجهات نظر انثربولوجية* ترجمة. لاهاي عبد المحسن ، د ط (الكويت: دار المعارف، 2012)، 19.

[3] نفس المرجع ، 27 .

[4] Richard Jenkins,Op.Cite,20.

Scanné avec CamScanner

الـــعرقيـــة: تعتبر العرقية من أكثر المصطلحات المتداخلة مع مفهوم الإثنية،حيث يترجم العديد من المعاجم و القواميس العربية كلمة إثنية إلى عرقية أو عرق كمعجم المورد، ويستعمل العديد من الباحثين العرب مصطلح العرقية بدلا من الإثنية.

العرقية في اللغة العربية أصلها عِرقٌ وعِرْقُ كُلِّ شَيْءٍ أَصْلُهُ وَالْجَمْعُ أَعْرَاقٌ وَعُرُوق ، وَرَجُلٌ مُعْرِقٌ فِي الْحَسَبِ وَ الكَرَمِ أَيْ عَرِيقُ النَّسَبِ أَصِيلٌ.[1]

أما اصطلاحا : فهي تشير إلى الإعتقاد بأن هناك صلة بين السمات الجسمانية العضوية والثقافية و تفوق بعض السلالات على الأخرى عبر رابطة سببية بين السمات الفيزيقية الوراثية و الاجتماعية البيئية وتلك النظرة الاستعلائية.[2]

لا يعتقد "فان بيير فان دين بارغ "بضرورة التمييز بين العرق و الإثنية بل يذهب إلى اعتبار علاقات العرق هي حالة خاصة للاثنية،عكس مايكل بانتون الذي ميَّز بينهما حيث يشير العرق حسبه إلى التصنيف السلبي الفئوي للناس بينما تشير الإثنية إلى التماثل الإيجابي للجماعة.[3]

ولكن" جورج فاشرميز" من خلال نظريته العرقية بيَّن مفهوم العرق والإثنية، اعتبر أن العرق هو الاشتراك في الصفات الشكلية بينما الإثنية يقصد بها نوع من الجماعات التي تتشكل من خلال روابط فكرية أهمها اللغة و الثقافة.[4]

ورغم أن الاختلاف بين الإثنية والعرقية حسب هذه التعاريف واضح ؛ فالعرقية تشير إلى صفات فيزيقية مشتركة بين جماعة معينة تكون موروثة ولا دخل للإنسان فيها وهذا التشابه هو ما يوحد أعضائها ومصدر للتضامن بينهم وهو مايجعلها تختلف عن غيرها من الجماعات ، بينما الإثنية تشير إلى السمات الثقافية والفكرية وهذه السمات هي أهم مصدر للتضامن بين أعضاء الجماعة الإثنية ، ولكن يمكن أن نشير إلى أن: [5]

- لايمكن لأعضاء جماعة عرقية أن يغيروا سماتهم الموروثة ولكن يمكن تغيير السّمات الثقافية لجماعة إثنية وبالتالي تصبح مستوعبة أكثر في الجماعة المهيمنة في المجتمع.

---

[1] ابن منظور ، ،*لسان العرب* ، ط. دار المعارف ، (1119) ، س. ف." العرقية " ، 2904.
[2] محمد مهدي عاشور ، مرجع سابق ، 35- 36 .
[3] توماس هايلاند إريكسن ، مرجع سابق، 14 .
[4] بوعشيبة عائشة ، مرجع سابق ، 12 .
[5] توماس هايلاند إريكسن ، مرجع سابق ، 15،17.

Scanné avec CamScanner

- يمكن أن تتحول جماعة عرقية " سلالية " إلى جماعة إثنية مثل السّود في الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تدريجيا تعرف بالأمريكيين من أصل إفريقي كذلك المسلمون في أوروبا كانوا معروفون بأصلهم العرقي ثم تحولت تدريجيا إلى جماعات إثنية .
- الإثنية هي أوسع من العرق .

القـوميـــة: لفظ القومية مشتق في اللغة العربية من القوم و الفعل قَامَ يَقُومُ قَوْمًا وَ قِيَامًا وَ قَوْمَةً وَقَامَةً ، وَ الْقَوْمُ الْجَمَاعَةُ مِنَ الرِّجَالِ وَ النِّسَاءِ جَمِيعًا ، وَ قِيلَ هُوَ لِلرِّجَالِ خَاصَّةً دُونَ النِّسَاءِ ، وَقَوْمُ كُلِّ رَجُلٍ شِيعَتُهُ وَ عَشِيرَتُهُ وَالْقَوْمَةُ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ ،[1] وأقام بالْمَكَانِ إِقَامَة وَ قَامَةً أَيْ دَامَ ، وَ أَقَامَ الشَّيْء أَيْ أَدَامَهُ ، وَ قَوَّمْتُهُ أَيْ عَدَّلْتُهُ فَهُوَ قَوِيمٌ وَمُسْتَقِيمٌ .[2]

اصطلاحا: القومية في عموم معناها تعني ميلا أو شعورا بالانتماء إلى جماعة حضارية معينة ، ورغبة في التجمع والترابط لتحقيق غايات وأهداف مشتركة في ظل إحساس بوحدة المصير، أمَّا جون ستوسنجر (stoessinger John) فيعرفها في كتابة وحدة الأمم بأنها وعي تجمع بشري ما بمصيره المشترك وماضيه الواحد و رؤيته المستقبلية الموحدة.[3]

يعرف الإيطالي مانشيني(Mancini) القومية بأنها مجتمع طبيعي من البشر يرتبط بعضه ببعض بوحدة الأرض والأصل و العادات و اللغة من جراء الاشتراك في الحياة وفي الشـــعور الاجتماعـــي.[4]

كل هذه التعاريف تحصر مفهوم القومية في الشعورالذي يشترك فيه أعضاء تجمع بشري و هي لا تتعداه لأي فعل أو حركة ، لذلك تجاوز بعض الباحثين مفهوم الشعور في تعريفهم للقومية إلى الفعل أو الحركة التي يقوم بها أبناء أمة أو تجمع بشري ، ومن هذه التعاريف:

القومية هي حركة سياسية تستهدف قيام كيان سياسي (دولة) يشمل أبناء الأمة التي تعبر عنها الحركة، عبر بث الوعي لدى أبناء الأمة بعناصر وحدتهم و تميزهم وحقهم في كيان سياسي مستقل.[5]

---

[1] ابن منظور، مرجع سابق ، 3786

[2] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ،*قاموس المحيط* . د ط . (2008) ، س . ف . " قومية " ، 1382.

[3] أحمد وهبان ، *الصراعات العرقية و استقرار العام المعاصر : دراسة في الأقليات و الجماعات و الحركات العرقية* (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2004)، 51 - 52 .

[4] أبو خلدون ساطع الحصري، *ماهي القومية*، ط 2 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1985) ، 35.

[5] محمد عاشور مهدي ،مرجع سابق ، 41

Scanné avec CamScanner

بينما يعرفها أنطوني سميث بأنها حركة أيديولوجية تهدف إلى الاستقلال والوحدة والهوية و الحفاظ عليها لمصلحة شعب يعتقد جزء من أبنائه أنهم فعلا يشكون أمة أو أنهم سوف يصبحون أمة في المستقبل المنظور وهذه الحركة لها جانبان : الأول يشكل عقيدة هذه الحركة وهو مرتبط بمفهوم الأمة أما الجانب الثاني فيعبر عن دوافع القومية وأهدافها كالاستقلال، الهوية.[1]

أمَّا بندكت اندرسن (Benedict Anderson) فيجادل بأنَّ القومية ماهي إلاَّ عناصر ثقافية تلتئم حول عرق مشترك عرفت الشعوب قيمتها في العصر الحديث ، ويرى أنتوني دي سميث أنَّ القومية تقوم على الأساطير والتقاليد والذكريات وعلى قدرة هذه العناصر على العودة من جديد لتبث الحياة من جديد في جسد الجماعة الإثنية وهذه العناصر هي التي تتألف منها هوية الأمة وهي التي يلتف حولها الأفراد ويشتركون في إعلاء قيمتها.[2]

وتختلف الإثنية عن القومية في أن القومية يكون ولاء الأفراد فيها للدولة وهذا يتعارض مع إحساس الجماعة الإثنية التي يكون الولاء فيها للجماعة الإثنية، و بالتالي تتحول الإثنية إلى حركة قومية عندما يتطورالشعور بالتضامن و الوحدة الذي يشترك فيه أفراد الجماعة الإثنية إلى حركة سياسية لتشكيل دولة تمثلهم أو الانضمام إلى الدولة الأم.

الأمـــة Nation: الأمة لغة هي القَرْنُ مِنَ النَّاسِ ، يُقَالُ قَدْ مَضَت أُمَمٌ أَيْ قُرُونٌ و الأُمَّةُ الْجِيلُ وَ الْجِنْسُ مِنَ كُلِّ حَيٍّ وَ كُلُّ جِيلٍ مِنَ النَّاسِ هُم أُمَّة عَلَى حِدَة، وَ كُلُّ جِنْسٍ مِنَ الْحَيَوَانِ أُمَّةٌ، وَ أُمَّةُ الرَّجُلِ قَوْمه، وَ الْأُمَّة الْجَمَاعَة أُمُّ الشَّيء أَصْلُهُ، وَ أُمَّةُ الطَّرِيقِ مُعْظَمُهُ، وَ الْأُمَّةُ الرَّجُلَ الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ.[3]

فالشق اللغوي لمفهوم الأمة يشير إلى مجموعة ما يشترك أعضاؤها في ميزة أو خاصية ما، قد تكون هذه الخاصية هي القرابة لرجل ما كأن يقال قوم هود أو قوم صالح، أو حيوانات من نفس السلالة، أو جماعة من الناس عاشوا في نفس الفترة الزمنية فيقال عليهم أُمَّة، وهذه الخاصية التي تجمعهم هي التي تميزهم عن غيرهم من المجموعات و تجعلهم مختلفين عنهم .

---

[1] أنتوني دي سميث ، *الرمزية العرقية والقومية مقاربة ثقافية* ترجمة . أحمد الشيمي (القاهرة : المركز القومي للترجمة ، 2014) ، 119 ، 121 ، 122.

[2] نفس المرجع، 10.

[3] ابن منظور، مرجع سابق ، س.ف. " أُمَّة ". 134 . 135.

Scanné avec CamScanner

اصطلاحا : هناك من يعرفها على أنها جماعة بشرية متجانسة في الدين واللغة و الجنس،[1] حسب هذا التعريف فإن كل جماعة يشترك أفرادها في الدين واللغة والأصل المشترك هي أمة مهما كان حجمها فالقبيلة أمة و الجماعة الإثنية أمة حسب هذا التعريف كما أن المجتمعات التي تضم جماعات من أصول عرقية مختلفة لا تعتبر أمة كالمجتمع الأمريكي و المجتمع السويسري ، رغم أن بعض الباحثين يعتبرون الرغبة في الحياة المشتركة عامل مهم في خلق الأمم وهو مايفتقده هذا التعريف.

الأمة هي مجتمع تربطه صلةُ قرابةٍ، وتحديدًا هي مجتمعٌ أفرادُهُ مولودون في إقليمٍ ما له حدودٌ، ممتدٍّ جغرافيًا، وله عمقٌ زمنيٌّ عميقٌ.[2]

هذا التعريف يوسع المجال الإقليمي للأمة ليقصي بذلك الأقليات التي يشترك أفرادها في السمات الثقافية والتاريخية وحتى العرقية.

ويعتقد أندرسون أن كل مجتمع محلي يقوم على صلات أوسع من الاتصال المباشر هو مجتمع متصور ولهذا يعرف الأمة بأنها مجتمع محلي سياسي متصور كما لو أنه محدود فطريا وذو سيادة، [3] فالأمة حسبه هي مجتمع واسع ولا يمكن الاتصال المباشر بين كل أفراده.

أما كابور (Kapoor) فيعرف الأمة بأنها جماعة من الناس يجمعهم إحساس واع نابع من تراث ثقافي مشترك وتطلع مشترك إلى العيش معا في دولة مستقلة ويلزم أن تستحوذ هذه الجماعة في صورة الأمة على الولاء السياسي و النهائي للأفراد المكونين لها.[4]

هناك الكثير من الأمم كان العامل الإثني حاسما في ظهورها مثل مايسمى اليوم الأمة الانجليزية والأمة الفرنسية اللتان كانا للإثنية و التجانس الثقافي دورا كبيرا في ظهورهما، فهاتان الأمتان ظهرتا على أسس إثنية وبسبب ثقافة إثنية في المقام الأول وهما تنطويان على معنى الدولة القومية ذات السيادة.[5]

والأمة حسب التعاريف السابقة أكثر المفاهيم اقترابا و تشابها مع مفهوم الإثنية، فالأمة هي كيان اجتماعي يشترك أعضاءها في التاريخ و اللغة والدين والثقافة والشعور بالإنتماء أقرب المفاهيم للإثنية

---

[1] أحمد وهبان ، مرجع سابق،58 .

[2] ستسفن جروزبي ، *القومية* ترجمة . محمد ابراهيم الجندي و محمد عبد الرحمن اسماعيل ، ط 2 (مصر : مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، 2015)، 21 .

[3] توماس هايلاند إريكسن ، مرجع سابق ، 153- 159 .

[4] أحمد وهبان ، مرجع سابق ، 59 .

[5] أنتوني دي سميث، مرجع سابق، 61.

Scanné avec CamScanner

ولكن يختلفان فقط في نطاق هذا الكيان الاجتماعي حيث نطاق الأمة أوسع من الجماعة الإثنية فغالبا ما تكون هذه الأخيرة أقل حجما من الأمة.

المطلب الثاني : تعريف الجماعة الإثنية.

استخدم مفهوم الجماعة الإثنية لأول مرة في عام 1909، فصار أحد أكثر المفاهيم خلافية حيث تدرج مضمونه بين التعبير على عدة مفاهيم منها[1]:

المعيار الأول : التشابه و التجمع

حيث تعرفها الموسوعة البريطانية بأنها "جماعة اجتماعية أو فئة Category من الأفراد في إطار مجتمع أكبر تجمعهم روابط مشتركة من العرق Race و اللغة، القومية أو الثقافة".[2]

وتعرف أيضا بأنها تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات الفيزيقية كوحدة الأصل أو الثقافة كوحدة الدين أو اللغة أو التاريخ أو غيرها من المقومات التاريخية،[3]إذ يحصر هذا التعريف الجماعة الإثنية في الجماعة العرقية أو السلالية فقط، ولم يحصرها في العادات التي يشترك أعضاؤها في العوامل الثقافية أو إحداها بل يذهب إلى أن الجماعة الإثنية تتعدد و تتنوع فقد يجمع بين أعضائها الأصل المشترك أو الدين أو اللغة ، و مايؤخد على هذا التعريف هو عدم ربط مفهوم الجماعة الإثنية بعيشها في مجتمع أو مع جماعة أكبر منها تختلف عنها في تلك المقومات .

معيار الخصائص الثقافية والعدد: حدد قاموس" وبستر "السمات الثقافية كمعيار لتعريفه للجماعة الإثنية ، فهي حسبه تدل على "التقسيمات الأولية أو الجماعات الإنسانية التي تتمايز بينها بالعادات (الأعراف) ، السمات، اللغة..."[4]، و تعرف أيضا بأنها أقلية يشترك أعضاؤها في اللغة والعادات والآراء الإجتماعية،[5] مثل جماعة المهاجرين و أحفادهم في الولايات المتحدة الأمريكية التي تشكل جماعات إثنية متنوعة.

بينما عبد السلام ابراهيم بغدادي في تعريفه للجماعة الاثنية فيرفض الاعتماد على هذا المعيار و يذهب إلى أنها" جماعة بشرية تتميز بسماتها الثقافية والطبيعية مثل اللغة، الدين، القومية، العرق،

---

[1] سمية بلعيد ، مرجع سابق ، 18 .

[2] Encyclopedia Britannica , on https://www.britannica.com/topic/ethnic-grou

[3] أحمد وهبان ، مرجع سابق ، 108

[4] Dictionnaire merriam-webster , on https://www.merriam-webster.com/thesaurus/ethnicity

[5] أحمد وهبان ، مرجع سابق، 27.

Scanné avec CamScanner

القبيلة، عن غيرها من الجماعات البشرية الأخرى داخل الدولة الواحدة ، وبغض النظر عن حجمها أو عددها، فالجماعة الإثنية قد تكون أقلية في عددها، وقد تكون أغلبية في ذلك."[1]

كذلك"جورج سكورتن" يعتبر أن الجماعة الإثنية لا تقتصر على الجماعات الصغيرة أو الأقليات فقط، بل إن الجماعات الكبرى تعتبر هي أيضا جماعات إثنية فالفرنسيون يمثلون اثنية والايرلنديون يمثلون أيضا إثنية.[2]

معيار الوعي بالإنتماء: الجماعة الإثنية هي تجمع بشري يرتبط أفراده فيما بينهم من خلال روابط فيزيقية أو بيولوجية (كوحدة الأصل أو السلالة أو السمات الجسمانية)، أو ثقافية (حال وحدة اللغة أو الدين أو الثقافة)، ويعيش هذا التجمع في ظل مجتمع سياسي أرحب مشكلاً لإطار ثقافي حضاري مغاير للإطار الثقافي الحضاري لباقي المجتمع، ويكون أفراد هذا التجمع مدركين لتمايز مقومات هويتهم وذاتيتهم، عاملين دوماً من أجل الحفاظ على هذه المقومات في مواجهة عوامل الضعف والتحلل.[3]

هذا التعريف يذهب إلى أن أي جماعة يجمع بين أعضائها خصائص بيولوجية أو ثقافية هي جماعة إثنية ولكنه يضيف خصائص أخرى للجماعة الإثنية وهي الوعي بتلك المقومات والرغبة في الحفاظ عليها.

معيـــارالاختلاف:جعل ستبفن رايان (Stephan Rayan) للمجموعة العرقية خاصيتين أساسيتين لتمييزها عن غيرها من المجموعات وهما:[4]

- ينظر للمجموعة العرقية بأنها تختلف عن غيرها في المجتمع بخصائص كالدين، اللغة، السلالة و الوطن الأم.
- يعتبر الأعضاء أنفسهم بأنهم مختلفون.

معيار الاتصال و التفاعل: يشترط" توماس إيركسن " سمة أخرى وهي أن يكون للجماعتين حد أدنى من الإتصال مع بعضهم البعض، فالإثنية هي "جانب للعلاقة وليست خاصية لجماعة، حيث

---

[1] عبد السلام ابراهيم بغدادي ، *الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا* (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1993) ، 106.

[2] بوعشيبة عائشة ، مرجع سابق ، 14

[3] أحمد وهبان ، مرجع سابق ، 14.

[4] رابح مرابط ، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول ، "(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2009/2008) ، 14.

Scanné avec CamScanner

تشير الإثنية إلى جانبين للتفاعل هما جانب الكسب وجانب الخسارة ، و يؤكد "بيتسون" أن فكرة عيش الجماعة الإثنية في عزلة تامة مضحك و هي تشبه فكرة سماع تصفيق يد واحدة.[1]

و يقدم فريديريك بارث(Frederic Barth) مفهوماً ديناميكيا للجماعة للإثنية، ينفي أن تكون هذه الأخيرة جامدة، بل هي تجمعات بشرية غيرثابتة رغم تمايز أعضائها ، فحدود تلك الجماعة و أعضائها ليست دائمة بل هي قابلة للتبدل و التغير على حسب الأوضاع الاجتماعية،[2] فلم يركز بارث على الخصائص الثقافية للمجموعات الإثنية ولكن بدلا من ذلك ركز على علاقات التمايز الثقافي وعلى وجه التحديد على الاتصال بين الجماعات المتمايزة نحن وهم، و لم يهتم بارث بالسِّمات الثقافية بقدر اهتمامه وتركيزه على العمليات الاجتماعية التي تنتج وتعيد إنتاج أي تنظيم إثني، وشدَّد بارث على أنَّ الهوية الإثنية تتولد أو تتحول أو تتأكد في سياق التفاعل بين عملية صنع القرارو وضع الاستراتيجيات للأفراد.[3]

و رغم أنَّ "هاندلمان"(Handelman) أقرَّ بأهمية حدود الجماعة الإثنية "البارثية" وقابلية التَّفاوض الظرفية للعضوية الإثنية؛ ولكنه انتقد بارث لخلطه بين فكرة"المجموعة" و بين إسناد الفئات الاجتماعية التي تكون منتشرة بشكلٍ زائد، وجادل أنَّ السمات الثقافية للمجموعة الإثنية و حدودها الإثنية تؤثران في بعضهما البعض؛ ففي حين تؤسّس السّمات الثقافية وتضفي الشرعية على تباين الحدود فإنَّ هذه الأخيرة التي استجابت للظروف الخارجية تعدل أو تغيِّر الصلة بمجموعة السّمات الثقافية[4]، واعتبر ماكس فيبر(Max weber) أنَّ السياسة والمؤسسات السياسية تلعب دورا مهمًّا جدا في صياغة الروابط الإثنية ويظهر ذلك خاصة في حالة الحرب طويلة الأمد.[5]

أما أنطوني سميث عالم الاجتماع فقد وضع ستة معايير يجب توفرها في الجماعة الإثنية وهذه المعايير هي التي تميزها عن غيرها من الجماعات وهي أن يكون لها اسم، الأصل المشترك، أن تحمل اسم يعبر عنها، تاريخ مشترك و أساطير، أصل مشترك، يتشارك أعضاؤها نفس الخصائص الثقافية، وأن تدرك الجماعة بعرقيتها[6].

---

[1] توماس إيركسن ، مرجع سابق ، 14 – 27

[2] خالد عبد الإله عبد الستار ، "مفهوم الاثنية في الفكر السياسي الامريكي المعاصر جيري موللر انموذجا ، " مجلة العلوم السياسية ، رقم. 50،(2015) : 254

[3] Richard Jenkins,Op.Cite.12-13.

[4] Ibid,21.

[5] أنتوني دي سميث،مرجع سابق،60.

[6] رابح مرابط ،" أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو "، مرجع سابق ، 14.

Scanné avec CamScanner

وبناء على التعريفات المختلفة لمفهوم الإثنية يذهب البعض إلى أن الجماعة الإثنية هي جماعة يتشارك أفرادها مجموعة من السمات كالأصل المشترك و الدين و اللغة و العادات ... و يتقاسمون ذكريات وأساطير، كما يشعرون من خلال تفاعلهم مع غيرهم بالتميز عنهم و بالانتماء إلى جماعتهم .

المطلـــب الثالث: تعريف النـــزاع الإثني.

لغة: أصلها نزع، ونزع الشيء ينزعه نزعا ، فهو منزوع ونزيع، وانتزعه فأنتزع: اقتلعه فاقتلع ، وفرَّق سيبويه بين نزع و انتزع فقال : اِنتَزَعَ استلب، ونزع؛ حوَّلَ الشَّيء عن موضعه وَ إِن كان على نحو الاستلاب،[1]

اصطلاحا : يعرف (Galtung Johan) النزاع بأنه يشير إلى التعارض في القيم بهدف استبعاد بعضها البعض،[2] وهو بذلك يستبعد امكانية تعايش مجموعتين مختلفتين مع بعض فكل مجموعة تسعى إلى إقصاء المجموعة الأخرى.

ويعرف أيضا على أنه حالة تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره[3].

بينما يذهب جوزيف هيميز (Himes Joseph) إلى أن النزاع حالة طبيعية، فالناس حسبه عدائية، وهي مخلوقات تتنازع مع بعضها البعض، و يعتقد أن العامل الأساسي في الصراع الاجتماعي هو الاعتقاد لدى طرف أو أطراف معينة بأن الأطراف الأخرى هي العائق أمامها لحصولها على بعض المنافع مثل السلطة ، الموارد و غيرها من الأشياء.[4]

أما جون بورتون(Burton John) فيعتبرأن " النزاع هو نتيجة للظروف الاجتماعية التي تنتج سلوكيات معادية للآخر، وهو نتيجة مباشرة للأعراف الاجتماعية و للمؤسسات القائمة على المجتمعات، واعتبر أن النزاع ينتج عن عدم تحقيق الإنسان لاحتياجاته التي تتخطى الغذاء والمأوى ،

---

[1] ابن منظور ، مرجع سابق، س.ف." نزاع ". 4395.

[2] زينب شنوف ، أدوات تحليل النزاعات الدولية : نموذج النزاع الاجتماعي المزمن لادوارد آزار"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني 4 ، رقم. 01 (2019)، 58 .

[3] يوسف ناصيف حتى، *النظرية في العلاقات الدولية*. (بيروت : دار الكتاب العربي ، 1985) ، 293 .

[4] كمال حمّاد ، *النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات* (لبنان : الدار الوطنية للدراسات والنشر و التوزيع ، 1998) ، 11.9.

Scanné avec CamScanner

لتصل إلى الإعتراف بالشخص و هويته، حيث تشكل هذه الاحتياجات الأساس لتنمية الفرد وأمن المجتمع، لأن الحرمان منها يؤدي بالأفراد إلى سلوكيات معادية للمجتمع. "[1]

يعتبر "جون بورتون" أن سبب النزاع هو عدم تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان من قبل المؤسسات الحكومية، و هو يعتبر أن هذه الاحتياجات المسببة للنزاعات متنوعة و متعددة أدناها الغذاء و السكن ، وأسماها وأهمها الإعتراف به و بهويته .

ويذهب كوسر (Coser) وهو باحث في علم الاجتماع في تعريفه للنزاع بأنه " صراع على منفعة معينة أو على السلطة ، أو على موارد نادرة أو ادعاءات على حالة معينة بحيث أن الأهداف المتنازعة ليست فقط الحصول على المنفعة المرجوّة بل تتعداها إلى تحييد الأطوار أو التخلص من المتنافس الآخ،"[2] فالتنافس على الموارد المادية وغير المادية هوهدف الأطراف المتنازعة بالنسبة لكوسر و هذا التنافس حسبه لا يقتصر على بلوغ تلك المصالح فقط بل يتعدآه إلى إزاحة المنافس و التخلص منه.

ورغم اختلاف التعاريف وتعددها فإنها تشير كلها إلى أنّ النزاع هو تعارض في المصالح أو الأهداف أو وجهات النظر، ولا يبتعد مفهوم النزاع الإثني عن هذا المعنى إلا أنه يجعل من إحدى الجماعات الإثنية على الأقل طرفا في النزاع الإثني .

يعرف ميشال براون(Brown Michel) النزاعات الإثنية بأنها: "تنافر بين مجموعتين أو أكثر حول القضايا المهمّة المرتبطة بمشاكل اقتصادية ، سياسية ، اجتماعية، وإقليمية كما أنها نمط منظّم للعنف بين المجموعات يحدده العامل الإثني."[3]

نلاحظ أن ميشال براون لم يكتفي بميزة التعارض في القضايا التي تهم الطرفين ولكنه أضاف ميزة أخرى و هي استعمالهما للعنف المنظم مما يجعل مفهوم النراعات الإثنية تتداخل مع مفهوم الحرب .

يعرفه ميشال هاوارد (Michael Haward) النزاعات الإثنية بأنه "مصطلح يستعمل للدلالة على نزاعات ما بين جماعات اثنية لم تحقق دولتها (Statehood)، أو أن هذه النراعات تظهر عندما

---

[1] بوعشيبة عائشة ، مرجع سابق ، 20 .

[2] كمال حمّاد ،مرجع سابق، 11.10.

[3] بوعشة عائشة ، مرجع سابق ، 22.

Scanné avec CamScanner

تحاول مجموعات مقاومة إدماجها أوأن تعلن إستقلالها عن المجموعات الكبرى التي تراها كمهدد لثقافتهاأوهويتها"[1]، فهو يجادل بأن هدف النزاعات الإثنية هو الانفصال عن الدولة التي تتواجد بها، و أن سبب النزاع هو اختلاف الخصائص الثقافية و هوبذلك يستبعد امكانية تعايش جماعات اثنية مختلفة في دولة واحدة .

وحسب جيمس فيرون و ديفيد لابتي من خلال دراستهما للنزاعات الافريقية سنة 1979 يعتبران النزاع الإثني هو نزاع بين الجماعات عادة ما يكون من أجل قضايا تتعلق بتوزيع الثروة و المشاركة في السلطة بحيث تهدف الجماعات من خلالها إلى تغييرالوضع القائم. [2]

ويتقاطع مفهوم النزاع مع مفاهيم الحرب و التوتروالأزمة و العنف، فالنزاع إذا يشمل التوتر، والأزمة والعنف وكذلك الحرب وهي أعلى مستويات النزاع.

فالتوتر حالة سابقة للنزاع وكثيرا مارافقت النزاع إذ يشير التوتر إلى حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح أو الرغبة في السيطرة وتحقيق الانتقام دون أن يتعداه ليشمل تعارضا فعليا وصريحا وجهودا متبادلة من الأطراف للتأثير على بعضهم البعض.[3]

أما الأزمة فتعرف بأنها موقف يحدث فيه صراع أو تضارب في الأهداف أو المصالح مما يؤدي إلى حالة من الصدام السياسي أو العسكري[4]، وتعرف أيضا بأنها تحول فجائي عن السلوك المعتاد الأمر الذي من شأنه يفضي إلى حدوث سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقفا مفاجئا ينطوي على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية الدولية، مما يستلزم معه ضرورة اتخاد قرارات سريعة في ظرف قياسي محدود بالشكل الذي يمنع تفجر الأزمة في شكل صدام عسكري أو مواجهة .[5]

إذن تختلف الأزمة عن النزاع في كونها مفاجئة وفي نفس الوقت تهدد المصالح الحيوية و قيم الجماعة مع ضيق الوقت المتاح لمتخذي القرار لمواجهتها، و قد يؤدي التأخر في مواجهة ذلك التحول إلى المساس بتلك المصالح .

---

[1] سمية بلعيد ، مرجع سابق، 24.

[2] محمد شاعة، " المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية ، " حوليات جامعة الجزائر (1) 4 ، رقم . 31 (2017) : 173.

[3] جيمس دورتي ، روبرت بالستغراف ، *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية* (بيروت : كاظمة للدراسات و الترجمة النشر ، و المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 1985) ، 140.

[4]إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية ، د ط ، (2005) ، س. ف . " أزمة " ، ص 36 .

[5] حيتامة العيد ، و زناندة أمينة ، " إدارة الأزمة من منظور العلاقات الدولية : دراسة تأصيلية نظرية "، المجلة الأفريقية للدراسات القانونية و السياسية 4 ، رقم .1 (2020) : 104

Scanné avec CamScanner

أما العنف فيقصد به " استعمال القوة الجسدية المُؤْذية ضد الأشخاص أو الملكيات ، أو استخدام القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون "[1]، فالنزاع يختلف عن العنف في كونه قد يستعمل فيه العنف وقد يخلو منه كما أن استخدام العنف المنظم يجعلنا أمام مرحلة أعلى من العنف وهي الحرب .

وهي حسب تعريف جونسون " نزاع مسلح بين جماعات سكانية يمكن عدها وحدات عضوية كالقبائل والأحزاب الدينية أو السياسية و الطبقات الاجتماعية و الاقتصادية أو بين وحدات سياسية مثل الدول "[2]، أما ديفيد جارنيم فيعتقد أنها نزاعات عنيفة ، وهي فرع للنزاع أهم مكونين لها هما العنف و الغرض السياسي.[3]

من خلال هذه التعاريف يمكن أن نقول أن النزاع الإثني يمكن أن يبدأ بتوتر بين الجماعة إثنية و الدولة أو بين الجماعات الإثنية ؛ ثم يتحول إلى أزمة ثم يتطور إلى نزاع ، وقد يتحول النزاع إلى حرب و هي أعلى مستوى للنزاع .

---

[1] وضاح زيتون ، معجم المصطلحات السياسية ، (2014) ، س.ف. " عنف ". 254 .

[2] خلود محمد خميس ، " النزاعات الإثنية في إفريقيا وطرق إدارتها ،" مجلة العلوم القانونية والسياسية3 ، رقم. 2 (2014)، 42.

[3] ديفيد جارنيم ، " دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة ، " (الإمارات : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، 2001) ، 4 .

Scanné avec CamScanner

المبحث الثاني : تصنيفات الجماعة الإثنية و مطالبها.

تختلف الجماعات الإثنية فيمابينها من حيث سماتها و خصائها و هو ما يجعلها تختلف في مطالبها فانطلاقا من هذه السمات التي تشكل جوهر هويتها الإثنية تحدد الجماعات الإثنية مطالبها و تجعلها أولوية بالنسبة لها .

المطلب الأول: تصنيفات الجماعة الإثنية.

اعتمد الباحثون على أسس مختلفة في التصنيف، فهناك من يصنف الجماعات الإثنية على أساس سماتها الذاتية، وهناك من يصنفها على أساس مواقعها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية، وهناك من يصنفها طبيعة علاقاتها مع غيرها من الجماعات وأهم هذه التصنيفات هي:

معيار سمات الجماعة الإثنية: تنقسم الجماعات الإثنية حسب هذا المعيار إلى:

- **الجماعات اللغوية:** تعتبر اللغة من أهم المعايير التي يتم اعتمادها في تصنيف الجماعات الإثنية، وهي تشكل الأساس الثقافي لها، وتختلف اللغة عن اللهجة ؛ فهذه الأخيرة كما يعرفها **ابراهيم أنيس**"هي مجموعة من الصفات اللغوية يشترك فيها جميع أفراد بيئة معينة؛ وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع و أشمل تضم عدة لهجات هي اللغة، ولكل لغة عدة لهجات تشترك في الكثرة الغالبة من الكلمات و معانيها و الأسس التي تخضع لها بنية تلك الكلمات و في تركيب الجمل و إذا اختلفت في كل ذلك نكون أمام لغة مستقلة. "[1]

و الجماعات الإثنية اللغوية هي جماعات تتميز عن غيرها بتقاسم أفرادها لغة واحدة (وليس اللهجة)، و يتميزون بها عن لغة المجتمع أو لغات المجموعات الأخرى.[2]

- **الجماعات العرقية أو السلالية** : يشترك أعضاؤها في الأصل المشترك أو في مجموعة من الصفات الجسمية التي تنتقل من جيل إلى آخر بالوراثة ، وقد تكون هذه الصفات الجسمانية ظاهرة يمكن رؤيتها بالعين المجردة كلون العينين و ثنيتها و لون الشعر و البشرة ،و قد تكون هيكلية غير ظاهرة تسمى بالصفات المستترة مثل كشكل و حجم الجمجمة والأسنان والفك يتم الكشف عنها باستعمال آلات معينة.[3]

---

[1] إبراهيم أنيس ، *في اللهجات العربية* ،ط 3 (مصر : مكتبة الأنجلو المصرية ، 2002) ، 15 .

[2] أحمد وهبان ، مرجع سابق ، 143 .

[3] هيوا حاجي ذيلويي ، *الاتجاهات التعصبية بين الجماعات العرقية : دراسة ميدانية اجتماعية لإقليم كردستان العراق* ، (العراق : مؤسسة موكرياني للبحوث و النشر ، 2008) ، 51 .

Scanné avec CamScanner

حسب هذا النمط من التصنيف تؤدي الاختلافات الجسدية الفيزيقية بين الأفراد إلى اختلافات قيمية بينهم تتعلق بدرجة نشاط وانضباط الجماعة ، ذكاء الأفراد وكفاءتهم ، و طبيعتهم الأخلاقية ، مما يجعل بعض السلالات تسمو عن غيرها [1] مثل الايديولوجية النازية التي كانت تؤكد على تفوق السلالة الآرية و ضرورة عدم اختلاطها مع السلالات الأخرى لأن ذلك قد يؤدي إلى تلويث هذا الدم و عدم نقاوته [2]، من أشهر الجماعات العرقية " السلالية " جماعات البيض و جماعات الزنوج ، حيث يعتبران جماعتين إثنيتين متمايزتين عن بعضهما رغم اشتراك أعضائهما في اللغة و الدين و أحيانا في الثقافة مثل البيض و السود في الولايات المتحدة الأمريكية .

- **الجماعة الدينية** : أشار دور كايم إلى أن للدين دور كبير في توحيد الوحدة بين أفراد الجماعات كما يلعب أيضا دورا في انقسام المجتمع عندما يؤمن أفراده بديانات مختلفة ، إذا استخدم للتعبئة من قبل النظام السياسي.[3]

والجماعة الدينية هي جماعة يشترك أفرادها في نفس الدين وهوما يميزها عن غيرها من الجماعات الإثنية الأخرى أو عن غالبية المجتمع ، مثل جماعة الأقباط في مصر، أوجماعة المسلمين الشيعة و جماعة المسلمين السنة و الجماعات المسيحية في لبنان.[4]

تصنيف الجماعات الإثنية حسب مواقعها الإجتماعية و السياسية و الإقتصادية : تنقسم الجماعات الإثنية حسب هذا المعيار إلى نوعين: [5]

- **الجماعات الإثنية المسيطرة:** أفرادها يسيطرون على مقاليد الحكم و لهم مكانة اقتصادية واجتماعية مرموقة .
- **الجماعات الإثنية غير المسيطرة:** أفرادها لا يسيطرون على مقاليد السلطة، و يحتلون مواقع غير مهمة في المجتمع ولا ينتمون إلى طبقات مرموقة، وعادة تعاني هذه الجماعات الإثنية من الإضطهاد و التمييز و الإستبعاد من الجماعات المسيطرة، ولكن توجد جماعات إثنية غير مسيطرة و لكنها تتمتع بالمساواة في مجتمعها و قد تتمتع بحكم ذاتي .

---

[1] روبيرت جار سيمونز، *لون البشرة و أثره في العلاقات الإنسانية*، تر. علي عزت الأنصاري، (القاهرة : المركز القومي للترجمة ، 2009) ، 243.

[2] هيوا حاجي ديلوبي ، مرجع سابق ، 52 .

[3] سمية بلعيد ، مرجع سابق ، 21 .

[4] أحمد وهبان ، مرجع سابق ، 193 .

[5] نفس المرجع ، 195-196 .

Scanné avec CamScanner

معيار طبيعة العلاقات: استنادا على تحليل طبيعة علاقات الجماعات الإثنية مع غيرها من الجماعات التي تعيش معها في نفس الإقليم ، وتحليل طبيعة القواعد التي تحكم هذه العلاقات، و يصنف الباحثون الجماعات الإثنية إلى:[1]

- **جماعات إثنية ذات علاقات تراتبية :** في هذا النمط تكون العلاقات بين الجماعات الإثنية على شكل تسلسل هرمي تراتبي، يكون في قمة الهرم الاجتماعي الجماعة الإثنية المسيطرة في المجتمع ثم تليها بقية الجماعات الإثنية بترتيب تنازلي حسب هيمنة و قوة و مكانة كل جماعة، ففي المجتع الهندي و بالإعتماد على متغير الدين؛ تعتلي قمة الهرم طائفة "البراهما"، تليها طائفة "الكشاتريا"، ثم "الفيشا" ثم "السودرا" و في أسفل الهرم طائفة "الباريا"، ويختلف عامل التقسيم من مجتمع إلى آخر[2].
- **جماعات إثنية ذات علاقات غير تراتبية أو أفقية :** بعض المجتمعات لا يمكن ايجاد أي ترتيب هرمي لعلاقاتها في المجتمع ، بل التفاعل بين الجماعات الإثنية يكون أفقي عبر خطوط متوازية.

تصنيف الجماعات الإثنية وفقا لغاياتها: تعتمد فئة أخرى من الباحثين في تصنيفهم للجماعات الإثنية على أهداف حركاتها الاجتماعية السياسية، التي تتبلور بسبب رفض تلك الجماعات الإثنية لوضعها الراهن في المجتمع، و في هذا الصدد يمكن التمييز بين الجماعات الإثنية التالية:

- **الجماعات الإنصهارية :** هي جماعات إثنية تقبل أن تتخلي عن بعض سماتها أو خصائصها الهيكلية مثل الدين و اللغة و تستبدلها بخصائص الأغلبية أو الجماعات الإثنية الأخرى، تستغرق هذه العملية فترة زمنية طويلة، من جهة أخرى يؤدي هذا الانصهار إلى انتقال بعضا من سمات الجماعة المنصهرة إلى الجماعة المسيطرة. [3]
- **الجماعة الاندماجية :** هي جماعات تسعى إلى ذوبانها في جماعة إثنية أخرى، و تؤدي غالبا إلى خلق كيان اجتماعي جديد يكون خليطا من الجماعتين، و من أهم آليات الاندماج التزاوج، و تكون الجماعات المنصهرة متقاربة في السلطة و في المكانة الاجتماعية.[4]

---

[1] سعد الدين ابراهيم ، *تأملات في مسألة الأقليات* (القاهرة ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، 1991) ، 40 .

[2] نفس المرجع ،نفس الصفحة .

[3] سعد الدين ابراهيم ، *الملل و النحل و الأعراق : هموم الأقليات في الوطن العربي* (القاهرة : مركز إبن خلدون للدراسات الإنمائية ، 1994) ، 37 ،42.

[4] محمد مهدي عاشور ، مرجع سابق ، 55.

Scanné avec CamScanner

- **الجماعات التعددية:** هدف هذه الجماعات هو تحقيق المساواة في الحقوق المدنية والسياسية مع غيرها من الجماعات الإثنية أو غالبية المجتمع ، لا تقبل بالإندماج أو الانصهار ، و لكن البديل قد يكون مكلف لها ، وقد تلجأ إلى العنف إذا لم تلبى مطالبها .
- **الجماعات الاستعلائية:** تسعى هذه الجماعات إلى الوصول إلى السلطة أو احتكارها و الاحتفاظ بها لأنها ترفض فكرة الانفصال و تقسيم المجتمع، ولكنها في نفس الوقت ترفض فكرة المساواة مع غيرها و يعود ذلك إلى نزعة التفوق و الاستعلاء بين أفرادها على غيرها من الجماعات الإثنية التي تعيش معها في نفس المجتمع.[1]
- **الجماعات الانفصالية:** هذه الجماعات لا ترضى سوى بالانفصال و الاستقلال الذاتي في اقليمها أو الاستقلال الكامل و تكوين دولتها الخاصة.[2]

و أحيانا لا يكون هدفها الاستقلال بدولتها و إنما الانضمام إلى مجتمع سياسي آخر مجاور يضم أغلبية بشرية إثنية تنتمي إليها هذه الجماعة الإثنية مثل كفاح الأقلية التركية في قبرص من أجل الانضمام إلى مجتمعها الأم تركيا.[3]

المطلب الثاني: مطالب الجماعات الإثنية.

تتبنى الجماعات الإثنية عادة مجموعة مختلفة من المطالب ، تسعى من خلالها إلى تأكيدهويتهاواحترامها و الاعتراف بها ، و تضع هذه المطالب ضغوطا على النظام السياسي ، قد تؤدي في حالة تجاهله لها إلى التصعيد من قبل الجماعات في تلك المطالب أكثر أو في الوسائل التي تنتهجها لتحقيقها.

المطالب المتعلقة بالهوية: تتعلق هذه المطالب بهوية الجماعة و أهمها: [4]

- **اللغة:** تمثل اللغة شعور الجماعة بوحدانية انتمائها، و ذكرياتها ، وتراثها الثقافي[5]، وهي بذلك تشكل "الأساس الثقافي للجماعة، لذا تنازل الجماعة الإثنية عن لغتها هو بداية الانتحار الثقافي."[6]

---

[1] سعد الدين ابراهيم ، *تأملات في مسألة الأقليات* ، مرجع سابق ، 49.

[2] جمال محمد ضلع ، "النظام السياسي في إثيوبيا منذ عام 1960 ،" (أطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، 1997): 41 .

[3] سعد الدين ابراهيم ، مرجع سابق ، 51.

[4] محمد مهدي عاشور ، مرجع سابق ، 80 .

[5] نديم البيطار ، *من التجزئة إلى الوحدة : القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية* ، ط 5 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986)، 173.

[6] عبد السلام ابراهيم بغدادي ، *الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في إفريقيا* (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1993)، 115.

Scanné avec CamScanner

و تطالب الجماعات الإثنية بالإعتراف بلغتها واعتبارها لغة رسمية ثانية في البلاد إلى جانب اللغات الرسمية السائدة ، و قد تطالب بجعل لغتها هي اللغة الرسمية الوحيدة في البلاد .

ويعكس هذا التفاوت في المطالب وضع الجماعة الإثنية في البلاد إذا كانت في وضع متخلف أو وضع مسيطر، وكذلك تعكس تلك المطالب رغبة الجماعة الإثنية في أن تكون لها أولوية على غيرها من الجماعات أو قبولها بمبدأ التعددية اللغوية[1].

- **الدين:** تطالب الجماعات الإثنية المسيطرة بجعل ديانتها هي الديانة الرسمية في الدولة، بينما تطالب الجماعات الإثنية الخاضعة بفصل الدين عن الدولة و المساواة بين جميع الأديان و المذاهب .
- **الاعتراف بالعادات و القيادات التقليدية:** تعتبر من أهم المطالب التي تتمسك بها الجماعات الإثنية مثل تمسك جماعة السيخ الهندية في بريطانيا بارتداء العمامة أثناء القيادة رغم أن القوانين البريطانية لا تسمح بذلك حتى في المجتمعات المتقدمة[2].

المطالب المتعلقة بشكل الدولة: و يندرج تحت هذا الصنف نوعين من المطالب وهما:

- **المطالب الانفصالية الاستقلالية:** تتراوح هذه المطالب الانفصالية بين سعي بعض الجماعات الإثنية لقيام كيان سياسي مستقل يمثلها و يعبر عن هويتها ، أو السعي للإنفصال و الانضمام إلى كيان سياسي آخر تعتقد الجماعة الإثنية أنه يحقق هويتها و مطالبها الأخرى [3].

و تعتبر هذه المطالب هي الأعنف و الأخطر على النظام السياسي للدولة، و عادة برفض النظام هذا النوع من المطالب، لأنه يهدد استقرار الدولة و وحدتها، و القبول بها قد يشجع جماعات أخرى على المطالبة بالانفصال أيضا.

و يمكن القول أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بداية التسعينات تمكنت مجموعة اثنية واحدة تأسيس دولة مستقلة هي بنغلاديش عندما انفصلت عن باكستان عام 1971، لكن مع بداية التسعينات و بسبب انهيار الاتحاد السوفياتي و تفكك يوغسلافيا إلى عدة دول؛ زاد عدد النزاعات

---

[1] محمد مهدي عاشور ، مرجع سابق ، 81.

[2] نفس المرجع ، 86-98.

[3] نفس المرجع ،89.

Scanné avec CamScanner

الإثنية و نجح بعضها في تحقيق الإنفصال مثل تيمور الشرقية عن اندونيسا، واريتيريا استقلت عن اثيوبيا و فشلت بعضها مثل كشمير الذي مازالت في نزاع مع الهند ليومنا هذا.[1]

- **المطالب الاستقلالية الإدارية** : تسعى بعض الجماعات الإثنية الحصول على استقلالية في إدارة إقليمها دون الانفصال التام عن الدولة ، و يكون ذلك في شكل استقلال إداري أو أي شكل آخر من اقتسام السلطة كالحكم الذاتي أو الفدرالية .

و تسعى الجماعات للحصول على الاستقلال الإداري لإقليمها لأنه يتيح لها مخصصات مالية لإقليمها، و وظائف إدارية لأبناء الإقليم الذي تقطنه تلك الجماعة، و مزيدا من الخدمات و المشاريع للإقليم[2]. أما الحكم الذاتي فله أشكال كثيرة، فهناك من يطالب بالاستقلال الثقافي و يعني استقلال إقليم الجماعة التام في ميادين اللغة و التربية، التعليم و الإعلام، و قد يشمل الحكم الذاتي جميع الميادين ماعدا السياسة الخارجية والدفاع.[3]

- **المطالب الإثنية المتعلقة بسياسات النظام و مؤسساته:** مطالب الجماعات الإثنية المتعلقة بسياسات النظام و مؤسساته كثيرة و متنوعة و من بينها: [4]

1. **التمثيل في المؤسسات و المناصب العامة** : تسعى الجماعات الإثنية إلى الاستحواذ على لمناصب العامة وضمان تمثيلها في مؤسسات الدولة ، لأن ذلك يعد بمثابة اعتراف بها وبهويتها ، كما يضمن للجماعة الإثنية الدفاع عن حقوقها و مصالحها أو الحصول على المزيد منها ، لذلك تشهد الدول التعددية تنافسا على المناصب العامة للدولة و التمثيل في مؤسساتها بين الجماعات الإثنية المختلفة .

وتطالب الجماعات الإثنية ذات القدرات التعليمية الضعيفة بتخصيص مزيدا من الحصص لها من الوظائف، لكي تضمن التمثيل لها في الأجهزة الحكومية،وفي المقابل تميل الجماعات الأكثر تعليما وتأهيلا إلى جعل تولي المناصب العمومية على أساس المهارة و الكفاءة.[5]

---

[1] رابح مرابط ، "الصراع بين المجموعة العرقية و الدولة حول الانفصال ، الحكم الذاتي وضم الإقليم "، مجلة العلوم الإنسانية 9 ، رقم.17 (2009): 231 .

[2] إبراهيم أحمد نصر الدين، *الاندماج الوطني في إفريقيا :نيجيريا نموذج* (القاهرة :مركز د راسات المستقبل الإفريقي ،1998)، 5.

[3] رابح مرابط ، الصراع بين المجموعة العرقية والدولة حول الانفصال، مرجع سابق، 236،.

[4] محمد مهدي عاشور ، مرجع سابق ، 91 .

[5] بلقاسم مربعي ، "آليات إدارة التعددية الإثنية و دورها في بناء الدولة : دراسة في النموذج الماليزي ،" (رسالة ماجستير ، جامعة بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باسكرة ، 2014 / 2015) ، 86.

Scanné avec CamScanner

2. **نصيب الجماعة من الإنفاق العام:** تطالب الجماعات الإثنية غير المسيطرة بمزيد من المشاريع الاجتماعية و الاقتصادية كتحسين الخدمات الصحية و المرافق و التعليم ، بينما تسعى الجماعات المسيطرة إلى الحفاظ على مكانتها و مكاسبها في المجتمع.[1]
3. **مطالب خاصة بالأرض:** نتج عن ظاهرة الاستعمار العديد من المعضلات بالنسبة للدول المستقلة و الجماعات الإثنية، كمسألة ترسيم الحدود من قبل الاستعمار، وتقسيم المناطق و الدول و الذي لا يتوافق في كثير من الأحيان مع توزيع الجماعات العرقية، إضافة إلى التوزيع غير العادل للأراضي خاصة الأراضي الصالحة للزراعة أو التي تحتوي على مناجم للمعادن.

المبحث الثالث : المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية وآليات إدارتها.

نظرا لانتشار ظاهرة النزاعات الإثنية في الكثير من دول العالم اجتهد المفكرون في تفسيرها و تحديد العوامل المؤدية إلى اندلاعها بهدف البحث عن آليات كفيلة بإدارتها.

المطلب الأول: المقاربة النشوئية.

البدائية هي من أقدم المقاربات الاجتماعية و الأنثربولوجية؛تعتبر الإثنية من الأشياء المعطاة التي تنسب للأفراد منذ الولادة و لا تكتسب لاحقا.[2]

و هي تقوم على اجتماع مجموعة من الروابط تشمل رابطة الدم، السمات الوراثية، الدين، اللغة، العادات والتقاليد...[3]، هذه الروابط يصفها(Geertz) بأنها "بدائية" دائمة و ثابتة و ليست اختيارية بل تنطوي على نوع من"الإكراه"؛ بحكم أنها أمر واقع للأفراد، وهي روابط قوية و راسخة.[4]

فالهوية الإثنية حسب النظرية النشوئية فريدة من نوعها، و لا يمكن تغييرها عكس الانتماء إلى الطبقة التي قد يتغير عندما تتغير الظروف الاقتصادية و المهنية للأفراد، الانتماء إلى الطبقة يمكن أن يتغير أما الهوية الإثنية ثابتة.[1] لأنها مشتقة من أصل الإنسان وسماته الجينية.[2]

---

[1] محمد مهدي عاشور ، مرجع سابق ، 96.

[2] Wsevolod W. Isajiw, "DEFINITION AND DIMENSIONS OF ETHNICITY: A THEORETICAL FRAMEWORK " , in Challenges of Measuring an Ethnic World: Science, politics and reality : Proceedings of Joint Canada-United States Conference ; on theMeasurement of Ethnicity", Canada, April 1-3 ,1992, editors. Statistics Canada and U.S. Bureau of the Census, (Washington : D.C.: U.S. Government Printing Office, 1993) , 408 .

[3] نبيلة سالك ،" الآليات المؤسسية لإدارة التعدد الاثني "،(أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2016/2015)، ص. 86.

[4] Cliford Geertz, " The Integrative Revolution: Primordial Sentiments and Civil Politics in the New States" ,*in the political developement and social change* ,editors . Jason Leonard Finkle, and Richard W. Gable , 2d ed (New York : Wiley, 1971) ,658.

Scanné avec CamScanner

و يتطور وعي الجماعة بخصائصها ويتم تعزيزه مع مرور الوقت نتيجة الذاكرة المشتركة، وأثناء ذلك تخلق المجموعة أساطيرها ورموزها.[3]

ولهذا فإن فإن أساس النزاع الإثني هو الاختلاف في الهوية الذي يتجلى في متلازمة نحن ضد هم التي تؤكد على أهمية وعمق و قوة المشاعر في النزاع الإثني، والتي تولد بالضرورة وعي الجماعات الأخرى و يعمق الإحساس بوجودها، وهذا ما يذهب إليه مجموعة من الباحثين مثل غريتز (Greetz) و والكر (Walker) و تشيلز (Shills) وكورنر (Conner).[4]

و في هذا الصدد يذهب دونالد هوروفيتز (horwitz Donald) إلى أن الإثنية هي انتماء أساسي لأنها مرتبطة بأشياء لا يمكن للأفراد الاستغناء عنها أو العيش بدونها، و تتمثل في القيم المتعلقة بالهوية كالتقاليد و التاريخ المشترك للجماعة و الوعي الذاتي بالانتماء للجماعة، وهي انتماءات عاطفية و هذا النوع من الانتماءات هوالذي يتسبب في النزاعات لأن عاطفة الانتماء الإثني هي عاطفة قوية و مشحونة لدرجة كبيرة بل و أحيانا تفتقد إلى الحسابات العقلانية.[5]

فالنزاع الإثني كما تعتبره المقاربة النشوئية هو نزاع "غير عقلاني" تتحكم فيه عوامل ثقافية و نفسية [6]،ويحدث هذا النزاع عندما تفشل الدولة في خلق هوية مشتركة تؤطر شخصية جميع مواطنيها يلجأ عادة هؤلاء المواطنين إلى أطر أخرى غالبا ما تكون [أطر بدائية] أي إطار القرابة و الانتماء الإثني ثم ينشأ المأزق الأمني المجتمعي نتيجة التفاعل بين مختلف الجماعات الإثنية. [7]

حسب Geertz الدول الأحادية الهوية أكثر استقرارا من الدول التعددية، لأنها تقوم على هوية اثنية، أما الدول التعددية فتخلق هوية مدنية لمواطنيها، هذه الهوية ضعيفة وكاذبة و في ظروف اجتماعية معينة تسقط و تنشط الهوية الإثنية التي كانت مخبأة و كامنة، فالنزاع في الدول التعددية قادم لا محالة، أما الدول الثنائية فقد تبقى موحدة و ان كانت غير مستقرة بسبب خوف كل جماعة

---

[1] Kevin James Parsneau," Ethnic conflflict in theory and ethnic nationalism among the Kurdish people in Iran Iraq and Turkey" ,(Master of Arts thesis ,The University of Montana, 1996), 52. on ; https://scholarworks.umt.edu/etd/5386

[2] De Neal G. Jesse, Kristen P. *Williams, Ethnic Conflict: A Systematic Approach to Cases of Conflict* ,(Washington, DC, CQ Press, 2010) , chapter 1. on : https://bit.ly/3LsFToW

[3] De Neal G. Jesse, Kristen P. Williams, Op,Cite , chapter 1.

[4] صابر حموتة ، " النزاعات الاثنية و عملية التنمية في إفريقيا : نيجيريا نموذجا " ، (رسالة ماجستير ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2014/ 2015). ص 34 .

[5] Donald Horowitz," Structure and strategy in Ethnic conflict ": : A Few Steps toward Synthesi , in the Annual World Bank Conference on Development Economics 1998 , editors . Boris pleskovic and Joseph E. Stiglitz , (U.S.A : The World Ban, Washington, D.C , 1999),350.
On :https://bit.ly/3loOn5T

[6] Kevin James Parsneau , Op,Cite ,54 .

[7] صابر حموتة، مرجع سابق ، 34 .

Scanné avec CamScanner

من اتحاد الجماعة الأخرى المنفصلة مع مجتمعها الأصلي لتشكل أغلبية و تصبح الجماعة الأولى أقلية.[1]

وقد أكد البروفيسور"فانهانن" (Vanhanen) بعد دراسة قام بها على مجموعة من الدول لاختبار فرضية أن المجتمعات التعددية و التي تضم جماعات اثنية مختلفة عن بعضها البعض من حيث القيم و الثقافة ترتفع عندها احتمالات النزاع، عكس المجتمعات المتجانسة التي تكون أكثر استقرارا لأن المواطنين يشعرون بأنهم جزء من الكل أي يشعرون بالانتماء لتلك المجتمعات، وبعد أن وضع مؤشرا من 0 إلى 200 درجة صنف من خلاله الدول حسب تنوعها الإثني، توصل إلى أنه كلما زاد التنوع الإثني كلما زاد النزاع، واستثنى دولة موريشيوس من هذه القاعدة، فرغم كونها دولة متعددد الإثنيات إلا أن النزاعات الإثنية فيها قليلة ويرجع السبب في ذلك إلى تكيف المؤسسات مع متطلبات الجماعات الإثنية و ذلك عن طريق ايجاد تمثيل متوازن لها.[2]

بعد أن تحدث النزاعات الإثنية داخل الدول تنتقل إلى دول مجاورة، فحسب دراسة قام بها تيد جيير Ted Gur لحوالي 139 مجموعة عرقية من بين233 مجموعة توصل إلى وجود علاقة الأصل المشترك والقربى مع بلد أو أكثر مجاور، حيث يكون للجماعة الإثنية المتضررة القدرة على حشد و تعبئة الأقسام الأخرى لهذه الجماعة الإثنية في البلدان المجاورة مما قد يؤدي إلى تورطهم في نزاع مكشوف مع الدولة. [3] و كمثال عن هذا النوع من النزاعات النزاع بين الصرب و الألبان في كوسوفو ثم انتشر إلى مقدونيا و ألبانيا بسبب عامل القرابة الإثنية.

أما عن دور صناع القرار في النزاع الإثني، فيؤكد أنصار هذه المقاربة أن سلوكهم أيضا نابع هو الآخر من الولاء للجماعة الإثنية، وقيمها الثقافية، أي أن هويتهم الإثنية هي التي تدفعهم للنزاع اتجاه الجماعات الأخرى، وذلك من خلال مركب الأسطورة– الرمز myth–symbol،complexe الذي يحدد نظرتهم للآخر، حتى أنهم يفضلون تنصيب عناصر من قبليتهم في الوظائف الحكومية الحساسة .[4]

وجهت للمقاربة النشوئية عدة انتقادات من بينها أن البدائيون أو النشوئيون أكدوا على أهمية الانتماءات الإثنية كسبب للنزاعات الإثنية لكنهم لم يقدموا سببا مقنعا لوجود هذه الانتماءات، كما أنهم

---

[1] Clifford Geertz , Op,Cite .

[2] سمية بلعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 27 .

[3] رابح مرابط ،"أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول : دراسة حالة كوسوفو "، مرجع سابق ، 31. ناقلا عن : تيد روبرت جير، *أقليات في خطر* ترجمة. مجدي عبد الحكيم (القاهرة: مكتبة مدبولي ، 1995) ،189 .

[4] دندان عبد الغني ، مرجع سابق ، ص 7.

Scanné avec CamScanner

لم يقدموا تفسيرا للمجتمعات التعددية التي تضم مجموعات اثنية مختلفة ولا يحدث فيها أي نزاعات انثية، و كذلك لماذا تندمج بعض الجماعات الإثنية في مجتمعات مختلفة عنها و إذا كانت الهوية الإثنية ثابتة و لا تتغير فكيف تفسر حدوث تغير في لغات بعض الجماعات أو عاداتها و تقاليدها وسماتها الثقافية أو البيولوجية ، وعلى ضوء هذه الانتقادات جاءت المقاربة البنائية لتفسير ما عجزت النشوئية عن فعله .

المطلب الثاني : المقاربة البنائية.

ظهرت البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات، وأول من استعمل مصطلح البنائية هو نيكولاس إينوف Onuf Nicolas في كتابهmaking structuralism word of our حيث انتقد فيه الواقعية البنيوية، [1] انتقدت هذه النظرية المقاربة الأولية في تحليلها للنزاعات الإثنية، وخاصة فكرة أن الهوية الإثنية ثابتة وأنها معطى طبيعي، و كذلك فكرة أن النزاع الإثني ينبع من الشعور بالانتماء للجماعة الإثنية و الوعي بالاختلاف، ورفضت البنائية أيضا فكرة أن سلوك النخبة الحاكمة نابع من ولائهم للجماعة الإثنية و قيمها الثقافية، و ترفض فكرة أن سبب النزاع هو النخبة الداخلية، كما ترفض أيضا فكرة الفصل التام بين السلوك العقلاني و غير العقلاني.

تقوم المقاربة البنيوية على دراسة علاقة التأثير المتبادل بين البنية "Structure" و العضو "Agent"، و في دراستها للنزاعات الإثنية يمكن اعتبار الدولة هي البنية و الجماعات الإثنية عبارة عن أعضاء، حيث ركزت البنائية على الأفكار و الهوية كمتغير حاسم لفهم طبيعة التفاعل داخل البيئة الداخلية.[2] وأهم أفكار البنائية في النزاعات الإثنية هي:

- ✓ الإثنية هي ظاهرة اجتماعية تشبع حاجات الأفراد المختلفة التي قد تكون نفسية أو سياسية أو اجتماعية ، و بما أن النزاع يمكن أن يحدث داخل أي نظام اجتماعي ، فإن الإثنية كظاهرة اجتماعية يمكن أن تؤدي إلى حدوث النزاع [3] و ليست ظاهرة طبيعية كما تزعم البدائية .

---

[1] دندان عبد الغني ، مرجع سابق ، 48.

[2] سمية بلعيد ، مرجع سابق ، 32,

[3] De Neal G. Jesse, Kristen P. Williams, Op,Cite , chapter1

Scanné avec CamScanner

- ✓ والجماعة الإثنية حسب النظرية البنائية هي جماعة من الأفراد تجمعهم ثقافة معينة يمكن لظروف اجتماعية و سياسية معينة أن تغيرها . [1]

فمن الخطأ حسب النظرية البنائية اعتبار أن الخصائص و السمات التي تتميز بها أي جماعة اثنية هي سمات "فريدة" و ثابتة تميزها عن غيرها من الجماعات الإثنية، ولكن بدلا من ذلك تعتبر البنائية الهوية الإثنية كبناء اجتماعي يتم تشكيلها و إعادة صياغتها من خلال الأعراف الثقافية السائدة و مراكز القوة.[2]

و الهوية كما يراها البنائيون هي فئة اجتماعية تتميز بقواعد عضوية و خصائص أو ما تسمى بـ "المحتوى "، وهي هوية مرنة غير ثابتة وقابلة للتحول و التغير و تستطيع الثقافة السائدة في المجتمع و مراكز القوة أن تعيد صياغتها و تشكيلها، لذا يؤكد فيرون Fearon أنه لا يمكن فهم و تفسير ظاهرة العنف الإثني إلا من خلال اعتبار أن الإثنية هي بناء اجتماعي، فالهويات تبنى اجتماعيا و ذلك لأن قواعد العضوية في أي فئة اجتماعية وكذلك خصائصها و سماتها تتحكم فيها أفعال و أقوال البشر و هذه الأفعال و الأقوال هي عرضة للتبدل و التغير، فمن الخطأ اعتبار فئات اجتماعية معينة كحقيقة طبيعية و حتمية و غير متغيرة فليست الطبيعة البشرية هي التي تحدد تلك الفئات الاجتماعية و إنما الأعراف و الممارسات البشرية[3]، فالهوية الإثنية إذن ليست دائمة كما يزعم البدائيون وليست طبيعة مرتبطة بعوامل جينية أو عامل القرابة بل تبنى اجتماعيا، و لهذا تؤثر عملية البناء على طبيعة هذه الهوية التي قد تجعل منها عدائية تنزع للعنف قد تعاونية تنزع للاندماج .

لذلك ينبغي على الدولة القومية التي تريد أن تحافظ على وحدتها و بقائها أن تبني ثقافة وطنية تحميها من النزاعات،[4] أمَّا حدود الجماعة الإثنية ليست ثابتة و جامدة بل يمكن أن تتغير و تتبدل وهي قابلة للتوسع و التمدد و أيضا للانكماش و الانحصار، فقد تندمج جماعات اثنية مع بعضها مشكلة جماعة اثنية جديدة أكبر وقد تنقسم جماعات اثنية كبيرة إلى مجموعات فرعية، وانضمام جماعة اثنية إلى جماعة أخرى لا يعني بالضرورة زوال الجماعة الإثنية الأولى أو اختفائها نهائيا وتتغير هذه الحدود من خلال عمليات الاستيعاب أو التمييز التي تحدث في المجتمع[5].

---

[1] عبد الغني دندان ، مرجع سابق ، 13 .

[2]Karen Cerulo,. "Identity Construction: New Issues and New Directions" , Annual Review of Sociology 10, N°.23, (1997): p387. DOI:10.1146/annurev.soc.23.1.385

[3]James D. Fearon, and David D. Laitin ," Violence and Ethnic Identity Construction " , International Organization, 54, N°. 4 (2000) : 847,848. on : https://bit.ly/3PxIQb9

[4] Kevin James Parsneau , Op,Cite , p 75.

[5] Donald L. Horowitz , *ethnic groups in conflict* ,(London , University of California Press ,1985) , p,p . 64,65. https://bit.ly/3MqQTEpin 3/04/2022.

Scanné avec CamScanner

واندماج المجموعات الإثنية مع بعضها لا يعني أن يتخلى الفرد عن عضويته في الجماعة الإثنية القديمة و هويته السابقة بل يحتفظ بها ويصبح له هوية جديدة و بالتالي يمكن للفرد أن يحمل أكثر من هوية اثنية ، و يقوم الفرد باستدعاء هويته القديمة في الأوقات المناسبة مرارا و تكرارا ، و عليه فإن الهوية لها عدة مستويات تبدأ بالعائلة ثم السلالة ثم القبيلة وصولا إلى الجماعة الإثنية الفرعية ثم الجماعة الأكبر وهكذا[1].

و تعتبر فئة المهاجرين أحسن مثال عن الهويات المتعددة، فرغم اكتسابهم لهوية الدولة المضيفة فإنهم لا يتخلون عن هويتهم الأصلية ويمكن أن يستدعيها عند حدوث عملية تمييز ضد جماعته الأصلية و تكون سببا في النزاع.

والنزاع الإثني ليس بالضرورة سببا في تغير حدود الجماعات الإثنية و لكن قد تتغير الحدود تحسبا لحدوث النزاع، وتتسبب حركات الاستيعاب و التمايز الثقافية في المجتمع في كثير من الأحيان في حدوث النزاعات،[2] فعملية إعادة بناء الهوية عن طريق استعابها أو إقصائها يمكن أن تؤدي إلى حدوث النزاع، وعملية بناء الهوية تتم عبر ثلاث طرق كما يعتقد كل من فيرون Fearon و لايتين Laitin وهي[3]:

- ✓ العمليات الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع .
- ✓ المنطق الخطابي السائد و الذي قد يبني هوية عدائية.
- ✓ سلوكات الأفراد الهادفة إلى غايات مختلفة " استراتيجيات النخب و توجهاتها ".

إذن حسب حسب المقاربة البنائية الإثنية كظاهرة ليست سببا مباشرا في حدوث النزاع و إنما عملية إعادة بناء الهوية قد تكون عامل أساسي في حدوثه من خلال لغة الخطاب و الرموز و الثقافة السائدة في المجتمع و الحوافز الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و استراتيجيات النخب التي قد تدفع إلى نزاع الجماعات بما يخدم مصالحها.

المطلب الثالث: آليات و استراتيجيات إدارة النزاعات الإثنية.

تعتبر النزاعات الإثنية من أخطر المشاكل التي قد تواجهها الدول لأنها تهدد وحدتها و استقرارها و وجودها، لذلك تلجأ الدول إلى استراتيجيات مختلفة من أجل إدارة تلك النزاعات و تسويتها، أو حلها

---

[1]Ibib ,p. 65.
[2]Ibid, P 73.
[3]D.S. Kaliyev, Aimar Ventsel , "THEORIES OF ETHNICITY,NATIONALITY, AND ETHNIC IDENTITY" , p.110. on : https://doi.org/10.48010/2021.4/1999-5849.11.

Scanné avec CamScanner

نهائيا، وفي هذا الصدد يميز John McGarry و O'Leary بين نوعين من الاستراتيجيات: استراتيجيات لإدارة الاختلافات الثنية و استراتيجيات للقضاء و إزالة الاختلافات الإثنية نهائيا.

أولا ـ استراتيجيات إنهاء الاختلافات الإثنية: تهدف هذه الاستراتيجيات إلى القضاء على النزاعات الإثنية بدلا من إدارتها عن طريق إزالة أسبابها وهي الاختلافات الإثنية، ومن أهم هذه الاستراتيجيات:

1/استراتيجات الاستيعاب و الدمج: هناك فرق بين الاستيعاب و الإندماج حيث يقصد بالدمج خلق هوية وطنية **مشتركة** تحد من الاختلافات بين المجتمعات الإثنية و تدمجها في المجتمع من خلال حظر كل أشكال التمييز بينها في جميع المجالات، بينما الاستيعاب فلا يقتصر على ذلك ذلك بل يسعى إلى خلق هوية ثقافية **واحدة** قد تكون تكون هوية الأغلبية أو خلق هوية جديدة و يتم ذلك من خلال فكرة بوتقة الانصهار.[1]

و يعتبر التزاوج بين المجموعات الإثنية دليل على نجاح استراتيجية الاستيعاب، و تتبنى هاتين الاستراتيجيتين الدول الليبرالية التي تشجع على الهجرة إلى أراضيها مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي عملت على أن تكون بوتقة انصهار للمهاجرين، و كندا و استراليا.[2]

2/الإبادة الجماعية: هي من أعنف الاستراتيجيات التي تلجأ إليها الدول و أقساها و يقصد بها قتل الجماعات العرقية جماعيا أو تدميرها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[3] ،أول من صاغ المصطلح هو ليمكن عام 1944 في كتابه "حكم دول المحور لأوروبا" حيث عرفها بأنها "تدمير أمة أو مجموعة عرقية"[4] ، ثم تطور المصطلح ليشمل أيضا إلحاق الأضرار الجسيمة الجسدية أو العقلية بأفراد جماعة أو منعهم من الإنجاب أو تعقيرهم أو نقل أطفالهم إلى جماعات أخرى أو إهلاكهم بالتعذيب[5]، و غالبا يحوز مرتكب جريمة الإبادة الجماعية على قدرات تكنولوجية عالية ويتبنى ايديولوجية

---

[1] محمود أبو العينين ، *إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا* (ليبيا : الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع ، 2008) ، 35 .

[2] John McGarry and Brendan O'Leary , *The politics of ethnic conflict regulation* ,(London and New York : Routledge,1993), 17-18.

[3] Ibid, 7.

[4] مارتن شو ، *الإبادة الجماعية : مفهومها و جذورها و تطورها و أين حدثت* ترجمة . محي الدين حميدي (السعودية : العبيكان ، 2017)، ص ،ص. 33-39 https://bit.ly/3MvskGF

[5] إيرينا بوكوفا ، *التعليم بشأن الهولوكوست و منع الإبادة الجماعية : دليل السياسات* (فرنسا : اليونسكو ، 2018)، ص 26 .

Scanné avec CamScanner

عنصرية أو دينية أو عرقية تجعل عملية القتل الجماعي سهلة الإنجاز له.[1] و من أشهر جرائم الإبادة الجماعية، المذابح الجماعية لجماعة التوتسي في رواندا من قبل الهوتو عام 1994.[2]

3/ النقل الاجباري للسكان:

انتشر مصطلح التطهير العرقي بعد الحملات التي قامت بها صربيا ضد كرواتيا و البوسنة والهرسك عام 1992، و استخدمته السلطات العامة السوفيتية في أواخر الثمانينات أثناء أزمة ناغورنو كاراباخ لوصف المحاولات الأذربية لاخراج الأرمن من أرضهم.[3]

و يطلق هذا المصطلح على كل سياسة تهدف إلى خلق تجانس في إقليم أو أرض متعددة العرقيات عن طريق طرد أكبر عدد ممكن من السكان منها باستعمال الوسائل العنيفة وغير العنيفة. [4]

4/ **تقرير المصير الانفصال أو التقسيم:** هذا المطلب هو أكثر المطالب تهديدا للأنظمة السياسية، و رغم ذلك قد تستجيب الدول لهذا المطلب عندما تكون التكاليف المادية و السياسية المصاحبة للنزاع الإثني أكبر بكثير من المزايا الرمزية و المادية لبقاء تلك الجماعات[5].

من الناحية القانونية يتعارض مبدأ حق الجماعات الإثنية في تقرير مصيرها مع مبدأ وحدة سيادة الدولة و عدم التدخل في شؤونها الداخلية ؛ وعلى هذا الأساس يحصر بعض المفكرين حق تقرير المصير في الشعوب المستعمرة فقط ، بينما يؤيد اتجاه قانوني آخر حق الجماعات الإثنية في الانفصال عن الدولة مستندا في رأيه على قرار محكمة العدل الدولية بتاريخ 22 أوت 2010 عندما اعتبرت أن إعلان كوسوفو المنفرد عام 2008 عن استقلالها عن صربيا لا يمثل انتهاكا للقانون الدولي العام و جاء موافقا لمبادئه[6].

إن القبول بمبدأ تقرير المصير لا يعني بالضرورة انفصال الجماعة الإثنية ، و يتوقف قبول الدول عادة بهذا المبدأ على نسبة السكان الراغبين في الانفصال في الاقليم محل النزاع، فإذا كانت النسبة منخفضة لا تجد الأنظمة حرجا في القبول به، و ترفضه إذا كانت الغالبية من سكان الإقليم

---

[1] John McGarry and Brendan O'Leary,Op.Cite, p.8.

[2] محمود أبو العينين ، مرجع سابق ، 88.

[3] مارتن شو ، مرجع سابق ، 116 ،117 .

[4] إيلان بابه ، *التطهير العرقي في فلسطين* ترجمة. أحمد خليفة (لبنان : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 2002) ، 9 .

[5] محمد مهدي عاشور ، مرجع سابق ، 142 ، نقلا عن : روبرت غار ، 350 .

[6] ياسين بن عمر ، "حق تقرير المصير و حق الانفصال في القانون الدولي المعاصر ،" مجلة العلوم القانونية و السياسية 5، رقم. 12(2016):.247 – 250 .

Scanné avec CamScanner

ترغب في[1]، و يرفض بعض المفكرين مثل بوشيط (Bucheit) وهيراكليدس (Heraclédes) فكرة انفصال الجماعات الإثنية لعدة أسباب منها[2]:

1-الخوف من البلقنة و نظرية الدومينو.

2-الانعكاسات السلبية على الدول الديمقراطية إذا طالبت الأقليات فيها بالانفصال.

3-مطالبة مجموعات أخرى بالانفصال.

4-فقدان الاقليم لمكانته الاقتصادية و الاستراتيجية بعد تقسيمه.

5 ـ تكوين دول صغيرة وغير فعالة قد ينجم عنه عدة أخطار.

ثانيا- إدارة الاختلافات الإثنية: تلجأ الدول أو الجماعات الإثنية المهيمنة إلى أساليب أخرى لمنع ظهور النزاعات الإثنية منها :

1/هيمنة الدولة أو السيطرة : أول من استخدم هذا المصطلح هو إيان لوستيك Ian Lustick عام 1979، هي الطريقة الأكثر شيوعا حيث يعرفها McGarry بأنه نظام حكم قسري يجعل من فكرة تنافس الجماعات الإثنية على السلطة مستحيلة و غير قابلة للتطبيق ولا يمكن التفكير فيها، و تسيطر على السلطة جماعة عرقية غالبا تمثل أقلية و تهيمن على أجهزة الأمن و الشرطة و تستعملها لفرض هيمنتها على بقية الجماعات في المجتمع ومن الأمثلة على هذا النوع هيمنة الأقليات في بورندي و ليبيريا و جنوب افريقيا[3].

وقد تحدث الهيمنة أيضا في الدول الديمقراطية الليبرالية عندما تحتكر رسميا جماعة اثنية المؤسسات الديمقراطية الليبرالية رغم أنها تجعل من التنافس على سلطة الدولة داخل المؤسسات الليبرالية الديمقراطية من قبل الجماعات الإثنية ممكنة، ويعتبر نظام الأغلبية وسيلة تستعملها الجماعات الإثنية للسيطرة على الأقليات في الدول الديمقراطية حيث تحتكر الأغلبية أنظمة الشرطة و القضاء والتعليم و غيرها و تمارس التمييز الاقتصادي والوظيفي و المؤسسي ضد الأقلية[4].

---

[1] John McGarry and Brendan O'Leary,Op.Cite,p .13 .

[2] رابح مرابط ، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول ، مرجع سابق ، ص 41.

[3] John McGarry, and Brendan O'Leary , *The politics of ethnic conflict regulation* (London and New York : Routledge, 1993) , 23.

[4] Ibid, 25.

Scanné avec CamScanner

و يذهب ويل كيميلكا أن معظم الدول الغربية بها مجموعة اثنية واحدة مسيطرة فتقوم بفرض هيمنتها على بقية السكان من خلال فرض ثقافتها و لغتها عليهم و التي تدرجها في إطار بناء دولتهم القومية ، وتستخدم في ذلك اجراءات منها[1]:

- ✓ جعل لغة المجموعة هي اللغة الرسمية الوحيدة.
- ✓ جعل التعليم الالزامي في البلاد قائم على لغة وثقافة و تاريخ تلك المجموعة المهيمنة.
- ✓ تبني نظام سياسي مركزي.
- ✓ تشجيع أعضاء الجماعة المهيمنة على العيش في أراضي الأقليات في الدولة القومية أراضيهم وغاباتهم.
- ✓ اشتراط معرفة تاريخ و لغة الدولة القومية أي لغة وتاريخ الجماعة المهيمنة للحصول على المواطنة.

انتهجت عدة دول ديمقراطية و استبدادية هذه السياسة مثل الاتحاد السوفياتي، و الدول التي توجد فيها جماعات البيض و السود مثل الولايات المتحدة الأمركية و جنوب افريقيا، ورغم أن الدول تسعى من خلال هذه الاستراتيجية لمنع الحروب الانفصالية و تقسيم الدولة إلا أنها قد تؤدي إلى مزيدا من الانتهاكات لحقوق الإنسان و المجازر الدموية كالإبادة الجماعية و النقل القصري للسكان.

2/ استراتيجية الفدرالية : تشير الفدرالية حسب Riker إلى اقتسام السلطة داخل نظام سياسي معين بين عدة مستويات للحكومة[2]،و يعرفها هيغاز بورتيليHugues "Portelli" بأنها تشير إلى دولة مركبة دستوريا من مستويين هما الحكومة الفدرالية و الوحدات الفدرالية، هذه الوحدات لها حرية تشريعية في اقليمها، و يمكنها في نفس الوقت المشاركة في السلطة التشريعية في الدولة الفدرالية من خلال الغرفة العليا،[3] وعلى مر التاريخ لجأت الدول إلى الفدرالية بعد زوال الأنظمة الدكتاتورية لإعادة بناء المجتمعات التعددية، ويرى الكثير من الباحثين أن الفدرالية هي آلية ناجحة لإدارة المجتمعات التعددية، ولها عوامل ايجابية تساهم في التقليل من النزاعات الإثنية.

---

[1] ويل كيميلكا ، *أوديسا التعددية الثقافية : سبر السياسات الجديدية في التنوع* ترجمة.إمام عبد الفتاح (الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، 2011) 83،84.

[2]Amer Ababakr," Federalism As a Tool for Ethnic Conflict Resolution: A Case Study of Iraq", Mediterranean Journal of Social Sciences 13, N° . 2 (2022):P. 58. on : https://doi.org/10.36941/mjss-2022-0017, in 14/04/2022 .

[3] بلقاسم مربعي ،" آليات إدارة التعددية الإثنية و دورها في بناء الدولة : دراسة في النموذج الماليزي" ، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص علاقات دولية و استراتيجية ، جامعة بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 1015/2014)، 100.

Scanné avec CamScanner

من رواد هذا الاتجاه دونالد هورويتز (Horowitz Donald) و(Fenna) وهيغلين ماثياس (Matthias Huegline) وبازدو(Basedau) و نانسي بيرميو (NancyBermeo) وياشا غاي(YashGhai) فحسب هؤلاء ينشئ النظام الفيدرالي وحدات فرعية تجعل من الدول غير المتجانسة أكثر تجانسا، ويمنح الجماعات الإثنية الحرية في إدارة شؤونها ويسمح لها بالحفاظ على خصائص هويتها كلغتها و ثقافتها و يقلل من التوتر بين الجماعات العرقية مما يؤدي إلى شعورها بالأمن، وتكمن قوة الفيدرالية حسب هذا الاتجاه في[1]:

- ✓ مؤسساتها البيروقراطية .
- ✓ توفير فرص متساوية للمجموعات الإثنية مع المحافظة على تنوعها و خصائصها، و في هذا الصدد يعتقد Fearon، إلى أن استقلال الجماعة الإثنية في نظامها التعليمي يساهم في الحفاظ على هويتها .
- ✓ توسيع السلطة السياسية إلى مناطق أخرى من البلاد تسيطر عليها جماعات اثنية
- ✓ التعاون المؤسسي مما يجعل الأهداف الوطنية قابلة للتَّحقيق .
- ✓ توفير الحوافز و الفرص للنخب الاقليمية في الوصول للمؤسسات السياسية مما يشجعها على السلام بدلا من النزاع .

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن هذه الاستراتيجية تكون فعالة عندما تحظى كل جماعة اثنية بوحدة اقليمية تميزها[2]، وهذا ما يؤكده رونالد هورويتز من خلال دراسته للفيدرالية في نيجيريا حيث لاحظ أن تشكيل ولايات جديدة متجانسة و أصغر من المناطق الثلاث الكبرى السابقة التي كانت مقسمة إليها نيجيريا أدى إلى ظهور ظروف جديدة جعل من النزاعات الإثنية في نيجيريا غير عنيفة و خفف منها[3]، و رغم ذلك هناك من الباحثين من انتقد الفيدرالية و يجادل بأنها تساهم في زيادة النزاعات الإثنية لأنها:[4]

- ➢ **تشجع على الانفصال:** فالقوة الاقتصادية و السياسية التي توفرها الفيدرالية للجماعات الإثنية تشجع على المطالبة بالاستقلال التام أو الانفصال، و يعطي هيشتر مثالا بالاتحاد الباكستاني الذي أدى إلى ظهور حركة انفصالية في المناطق الشرقية نتج عنها لاحقا انفصال بنغلاديش عام 1970.

---

[1] Amer Ababakr, Op,Cite , 58-62 .

[2] محمد مهدي عاشور ، مرجع سابق ، 134.

[3] Amer Ababakr, Op,Cite , 59.

[4] Ibid , 63- 65 .

Scanné avec CamScanner

- **آلية لخلق الحركات الوطنية** : لأن الحكومة المركزية تظهر مقاومة لهذه المطالب و تقوم بقمع أعمال الشغب مما يتسبب في مزيدا من العنف و الحركات الانفصالية، و خاصة عندما تكون هناك فروقات شاسعة في الدخل بين المقاطعات الفدرالية.
- **تزيد من الاختلاف:** لأن تكوين الأنظمة الانتخابية و الأحزاب و اختيار المرشحين يكون على أساس الهوية الإثنية و هذا يؤدي إلى مزيد من الاختلافات.

3/ استراتيجيات اقتسام السلطة : هناك عدة أشكال لاقتسام السلطة أهمها الديمقراطية التوافقية

- **استراتيجية الديمقراطية التوافقية:** قدم المفكر الهولندي أرند ليبهارت مفهومه عن الديمقراطية التوافقية عام 1969 في مقال نشرها في مجلة "WorldPolitics" بعنوان "الديمقراطية التوافقية" ثم طور مفهومه بشكل كبير عام 1999 في كتابه " نماذج الديمقراطية : الحكومة و أشكال الآداء في ست و ثلاثين دولة "[1]، و تقوم الديمقراطية التوافقية على مجموعة من المبادئ هي[2]:
  - ✓ **الإئتلاف الشامل:** أي مشاركة جميع المجموعات الإثنية في الحكومة.
  - ✓ **حق النقض المتبادل:** يحق لجميع المجموعات الإثنية استعمال حق الفيتو متى تشاء، وله شكلين، فقد يكون بشكل غير رسمي أي عن طريق التفاهم مثل النموذج السويسري و الهولندي، و قد يكون بشكل رسمي أي منصوص عليه في الدستور مثل النموذج السويسري.
  - ✓ **مبدأ النسبية** : أي تمثيل المجموعات الإثنية يكون تناسبيا مع أحجامها العددية في أمور المصلحة العامة، وليس على أساس قاعدة الأغلبية.
  - ✓ **استقلالية المجموعات الإثنية:** حيث يسمح للمجموعات الإثنية بحكم نفسها بنفسها و لها حرية في صنع و تنفيد القرارات في الأمور التي تتعلق بها هي فقط في منطقتها دون غيرها و لا تخص أي مجموعة عرقية أخرى.
- **الحكم الذاتي:** يطبق الحكم المركزي داخل الدولة الموحدة و ينقسم إلى نوعين[3]:
  - ✓ **الإقليمي** : يمنح لإقليم محدد في الدولة ، تستقر فيه جماعة اثنية أو أقلية و تشكل أغلبية فيه.
  - ✓ **غير إقليمي** : هو الذي يكون أفراد الجماعة أو الأقلية غير مستقرين داخل الاقليم و إنما مشتتين داخل الدولة، و لكن الدولة تمنح لهم الحق في المحافظة على خصائصهم و لغتهم

---

[1] توفيق بوقاعدة ، "الديمقراطية التوافقية وأبعادها "، دفاتر البحوث العلمية 4، رقم. 8 ،(2016): 105 . على الموقع : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/113012 في 2022/05/13.

[2] المرجع نفسه ، 107-109.

[3] علي الجرباوي ، "الحكم الذاتي : دراسة حول المفهوم و النموذج "، المستقبل العربي 41، رقم . 478 ، (2018): 119 .

Scanné avec CamScanner

ودينهم و ثقافتهم و عاداتهم و تطويرها من خلال مؤسسات خاصة بهم كالمدارس و الجامعات وهذا النوع مطبق في لبنان و الأردن.

و يختلف الحكم الذاتي عن اللامركزية في كون هذا الأخير هو تفويض للصلاحيات من الدولة إلى وحدات أقل منها ضمن هيكلة هرم السلطة، و يمكن للدولة استعادتها متى تشاء عكس الحكم الذاتي الذي تقوم فيه الدولة بنقل الصلاحيات و المسؤوليات ولا تستطيع استرجاعها أو إلغاءها إلا باتفاق بين الطرفين لأنها نتج عن اتفاق مشترك بينهما[1].

[1] نفس المرجع، 124 .

Scanné avec CamScanner

خلاصة الفصل الأول

و كخلاصة يمكن القول أنَّ ما يميز الإثنية كظاهرة هي الاختلاف بمعنى أنَّ هذه الظاهرة توجد في المجتمع عند وجود جماعة تختلف (تتميز) عن غالبية المواطنين في سماتها العرقية (البيولوجية) و أيضا الثقافية خاصة الدينية و اللغوية، ووجود الوعي بهذا التميز و التمسك بهذا الانتماء يجعلنا أمام جماعة إثنية ، قد يؤدي طمس سمات هوياتها إلى حدوث نزاعات بينها و بين من قام بطمس هويتها أو هيمن عليها سواء جماعة اثنية أخرى أو النظام السياسي القائم وهي بذلك تختلف عن العرقية و الأمة وأيضا عن القومية ، وتصنف الجماعة الإثنية حسب معايير مختلفة فقد تكون هذه الجماعة لغوية أودينية أو عرقية ، ويمكن التمييز أيضا بين المسيطرة وغير المسيطرة وقد توجد جماعات اثنية لها علاقات تراتبية بينما تتميز أخرى بعلاقات أفقية ، كما يمكن التمييز بين الجماعات الانصهارية والجماعات التعددية والجماعات الاندماجية وأيضا الاستعلائية ، وتخلف الجماعات الاثنية في مطالبها ومنها المتعلق بهويتها وأخرى استقلالية وأيضا هناك مطالب تتعلق بشكل النظام .

و الهوية الاثنية هي ثابتة حسب المقاربة البدائية يصعب تغييرها و إدماجها بينما تعتقد البنائية أنها مرنة و متغيرة يمكن استعابها ، و تتخذ الأنظمة عدة آليات لإدارة التعددية الإثنية في بلدانها بعضها يهدف إلى إنهاء الخلافات آلية الاستيعاب و بعضها يهدف إلى إدارة النزاعات مثل آلية الفيدرالية.

Scanné avec CamScanner

الفصل الثـــاني:

واقع التنوع الإثني و النزاعات الإثنية في قارة إفريقيا

Scanné avec CamScanner

تمهيد

يعد التنوع الإثني ملمحا أساسيا من ملامح قارة إفريقيا و تكوينها، كما تعتبر قارة إفريقيا و خاصة جنوب الصحراء من أكثر المناطق في العالم التي تعرف انتشارا للنزاعات الإثنية، ساهمت في حدوثها عوامل سياسية و اجتماعية و اقتصادية وأيضا خارجية، أثرت على طبيعة النزاعات في القارة و أنماطها و حدتها مما أدَّى إلى تبني استراتيجيات و انتهاج آليات مختلفة من قبل الدول سعيا منها لاحتوائها و تسويتها، وعرفت بعض هذه النزاعات خاصة العنيفة منها و التي شهدت قتالا دمويا و استمرت لفترات طويلة الأمد؛ تدخلا للمنظمات الدولية خاصة الإقليمية بهدف تسوية النزاع و الحفاظ على الأمن و الاستقرار داخل تلك الدولة و القارة عموما.

Scanné avec CamScanner

المبحث الأول: التنوع الإثني وخصوصيات النزاعات الإثنية في قارة إفريقيا.

تعاني الكثير من الدول الإفريقية من ظاهرة النزاعات الإثنية التي أرهقت أنظمتها السياسية، حيث تختلف هذه النزاعات في طبيعتها و أسبابها و أنماطها .

المطلب الأول: التنوع الإثني في قارة إفريقيا.

تضم إفريقيا خليطا من السلالات و الأجناس فهم لا ينتمون إلى سلالة واحدة و يتوزعون على عدد من السلالات، وإن كان علماء الأجناس قد اختلفوا في تصنيفهم إلا بمكن تبويبهم كما يلي:

1/ الزنوج: يطلق "إفريقيا السوداء" على الجنوب من الصحراء الكبرى وإثيوبيا وتمثل ثلاثة أخماس مجموع سكان القارة، والزنوج هم أكبر سلالة في إفريقيا وتضم شعوبا متباينة و متنوعة يمكن تقسيمها إلى:[1]

- ✓ **الزنوج الحقيقيون True Negroes**: يتواجدون في إفريقيا الغربية بين نهر السينغال و الكاميرون بينما يتواجد أصل هذه السُلالة في ساحل غينيا ويتفرعون بدورهم إلى عدد كبير من القبائل و أكثر مايميزهم هو طول قامتهم وبشرتهم السوداء وشعرهم الحلزوني .
- ✓ **زنوج السودان:** يعيشون في نطاق السافانا الذي يمتد من السنغال إلى إقليم كردفان، و هم أيضا ينضوون تحت لواء قبائل مختلفة أشهرها إمارات الفولاني (Fulani) وممالك الهوسا (Housa) القويَّة، هم أكثر سوادا و طولا من الزنوج الحقيقيون.
- ✓ **زنوج النيل:** يعيشون في أعالي النيل و أوغندا وكينيا وغرب إثيوبيا و التشاد و جنوب شمال أوغندا وشرقها، وفي جنوب السودان خاصة قبائل الشلوك و الدنكا و النوير، ما يميزهم طول قامتهم الشديد إذ يتراوح ما بين180 و 200 سم وأجسامهم النحيفة.
- ✓ **زنوج البانتو:** لهم نفس الصفات الزنجية و هي واضحة في منطقة البحيرات الاستوائية و الأخدود الشرقي حتى أواسط تنجانيقا عكس بانتو الجنوب الذين اختلطوا بالبوشمن و الهوتنتوت، بينما تأثر بانتو السَّاحل الإفريقي الشرقي بالعرب ، و يتحدثون جميعا لغة البانتو بلهجات مختلفة ويمارسون الرعي والزراعة.

[1] جودة حسنين جودة ، *قارة افريقيا: دراسات في الجغرافيا الإقليمية* (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2000)، 109،111.

Scanné avec CamScanner

2/ القوقازيون: ينقسمون إلى الساميون و الحاميون، و كلاهما يتواجد في الأجزاء الشمالية والشرقية من القارة، أشهر القبائل السامية تتواجد في السودان

مثل الشكرية والرشايدة و الكبابيش و الكواهلة، ويتواجدون أيضا في ليبيا وفي مصر، أمَّا الحاميون فيتواجدون في مصر، و منهم أيضا قبائل الجالا في الصومال وقبائل الباريا، وقبائل المنداري في جنوب السودان، و الطوارق و يتواجدون أيضا في إثيوبيا و هناك الحاميون من قبائل البربر الذين يمثلون 6 %من سكان الجزائر و15 %من سكان المغرب .

الشكل (1): توزيع السلالات في قارة إفريقيا

المصدر: نجم الدين فليجة،مرجع سابق،190.

3/ الأقزام: أُطلق عليهم هذا الاسم لأنهم قصيري القامة إذ يبلغ متوسط طولهم مابين 140 سم للرجال و130 سم للنساء، بشرتهم صفراء داكنة إلى بنية، يعيشون في جماعات صغيرة العدد تتراوح بين خمسين و مئة شخص، ليس لهم وطن خالص وإنَّما يعيشون غالبا مع الزنوج و يخضعون سياسيا لهم ولهذا تمَّ استيعاب عدد منهم من قبل الزنوج نتيجة التزاوج، ويتكون الأقزام من اثنتي عشر قبيلة رئيسية يشكلون ثلاث مجموعات هي: المجموعة الغربية وتسمى البابنجا وتعيش بين جنوب الكامرون و الغابون المجموعة الثانية هي المجموعة الشرقية و تسمى البامبوتي التي تعيش في شرق الكونغو وحوض السمليكى وجنوب غرب أوغندا، و أخيرا المجموعة الوسطى التي تسمى الباتو وتعيش بين نهر كساي ونهر الكونغو[1].

4/ البوشمن والهوتنتوب: لا يزيد عددهم الحالي عن 50000 ويعيشون في وسط وشمال صحراء كلهاري في الجنوب الغربي من إفريقيا، ويتميز البوشمن بقصر قامتهم ولكنهم أطول من الأقزام متوسط طولهم حوالي 158 سم، لهم أيدي وأرجل بشرتهم تميل إلى الإصفرار، ويتميزون بتقوس الجزء الأسفل من

[1] محمد رياض ، ووثر عبد الرسول ، *أفريقيا : دراسة لمقومات القارة* ط 2(المملكة المتحدة : هنداوي ، 2015)، 183.

Scanné avec CamScanner

عمودهم الفقري نحو الأمام، ويتكلمون لغة خاصة صنفها "جرينبرج" على أنها تشكل أسرة لغوية منفردة سمَّاها أسرة الطبقات أي الأصوات The click family ، و العنصر الهام في حياتهم هو الطعام الذي يأخذونه من الطبيعة ويعيش أغلبهم على النباتات و صيد مختلف أنواع الحيوانات، أمَّا الهوتنتوت الذي يقترن اسمهم دائما باسم البوشمن ويشبهونهم في سماتهم الجسدية والثقافية لكنهم أطول منهم قليلا والملامح الزنجية واضحة عليهم أكثر، اختلف مكان تواجدهم عبر الزمن بسبب الهجرة و حاليا تتواجد جماعات منظمة منهم في إقليم محدود في إفريقيا الجنوبية الغربية إلى الشمال من نهر أورنج، وكانوا سابقا يتكلمون أربع لهجات وينقسمون حسب هذه اللهجات إلى أربع مجمعات مازالت مجموعة نامان تتواجد في جنوب غرب إفريقيا، و البقية هلكت و اندمجت مع جماعات أخرى[1].

أما اللغات فهي أكثر تنوعا إذ يتكلم سكان إفريقيا لغات عديدة ومختلفة تتراوح بين 800 و1000 لغة افريقية، وتعرف بعض الدول الإفريقية تنوعا لغويا كبيرا مثل جمهورية الكونغو التي يتكلم سكانها بأكثر من 518 لغة من لغات البانتو إضافة إلى اللغات السودانية في شمال الكونغو، و أكثر اللغات انتشارا في إفريقيا هي اللغة العربية إضافة إلى "الهوسا" في شمال نيجيريا و اليوربا، ويختلف علماء اللغة فيما بينهم حول تصنيف اللغات الإفريقية لكنهم يتفقون أن الأقسام الرئيسية لهذه اللغات هي ثلاثة أقسام وهي: اللغات الآفروآسيوية، ومجوعة لغات الخويزان أو لغة الحركات الصوتية وتشمل لغات البشمن والهوتنتوت، مجموعة اللغات الأنجية و تشمل اللغات السودانية ولغات البانتو[2].

ويقسم جرينبرج اللغات الإفريقية إلى خمسة مجموعات كبيرة وهي مجموعة النيجر والكونغو، اللغات الآفروآسيوية، اللغات السودانية العليا، مجموعة أواسط الصحراء، لغات النبرات وتضم لغات البشمن والهوتنتوت إضافة إلى سبعة مجموعات صغرى، أمَّا "مينهوف" و "ويستر مان " Meinhof and westermann فيضعا تصنيفا آخر و هو من أشهر التصنيفات حيث قاما بتصنيف اللغات الإفريقية إلى ستة لغات هي : اللغات السامية، اللغات الحامية ، الهوتنتوت، البانتو، البشمن، وأخيرا اللغات السودانية التي يتكلم بها عدد كبير من القبائل الزنجية في غرب إفريقيا و في إقليم السافانا شمال الغابات الاستوائية و تشمل أيضا لغات نيجيريا ودارفور وجنوب الجزيرة وأعالي النيل وجبال النوبة[3].

---

[1] محمد عوض محمد ، الشعوب والسلالات الإفريقية (الاسكندرية : الدار المصرية للتأليف و الترجمة، 1965)، 29،38.
[2] محمد رياض ، وكوثر عبد الرسول ، مرجع سابق ،192.
[3] محمد عوض محمد ، مرجع سابق ، 22.

Scanné avec CamScanner

وعموما يقصد باللغات السامية اللغات التي دخلت إفريقيا قبل و بعد الإسلام وهي اللغة العربية و الأمهرية و لغة مالاجاسي في مدغشقر و اللغة الماليزية، أمَّا اللغات الحامية و تسمى أيضا الكوشية فتشمل لغات الصوماليين والبجة و الجالا واللغة المصرية القديمة ولغة البربر و لغات التشاد والهوسا، ويطلق على اللغات الحامية والسامية اللغات الآفروآسيوية[1].

أمَّا لغة البانتو فيتكلم بها شعوب الثلث الجنوبي من القارة الإفريقية من ساحل الكاميرون ونيجيريا غربا إلى ساحل الصومال وكينيا شرقا وحتى ميناء "بورث اليزابيث" جنوبا، وتتكون من أكثر من أربع مئة لغة جميعها مشتقة من مجموعة البانتو الأولى، ويعتبر " فيلهم بليك" أول من صنَّف الناطقين بلغة البانتو كمجموعة قائمة بذاتها و أطلق عليهم اسم عائلة " البانتو" و ذلك بسبب بنية كلماتها، و كانت هناك مجموعتان رئيسيتان من لغات البانتو أولهما المجموعة الغربية المتواجدة في المناطق الاستوائية و الثانية هي المجموعة الشرقية التي تمتد من أوغندا إلى رأس الرجاء الصالح أمَّا عن أصول الشعوب الناطقة بهذه اللغة فهناك نظريتان حيث يرى جوزيف غرينبرغ أن موطنهم الأصلي هي منطقة بنوى الوسطى في نيجيريا إلى الشمال الغربي من بينما يرى "غاثري مانكولم" أنّ موطنهم الأصلي متواجد حول أحواض نهري الكونغو و الزمبيزي[2].

[1] محمد رياض ، وكوثر عبد الرسول ، مرجع سابق ،193.
[2] ساموبري لوانغا ، لونبيغو وبان فانسيتا ، الشعوب الناطقة بالبانتو و انتشارها ، في تاريخ افريقا العام : إفريقيا من القرن السابع إلى القرن الحادي عشر ، المحرر المجلد الثالث . م الفاسي و إ. هربك ، ط2,(لبنان : اليونسكو ، 1997)،167،165.

Scanné avec CamScanner

الشكل (2): توزيع اللغات في قارة إفريقيا

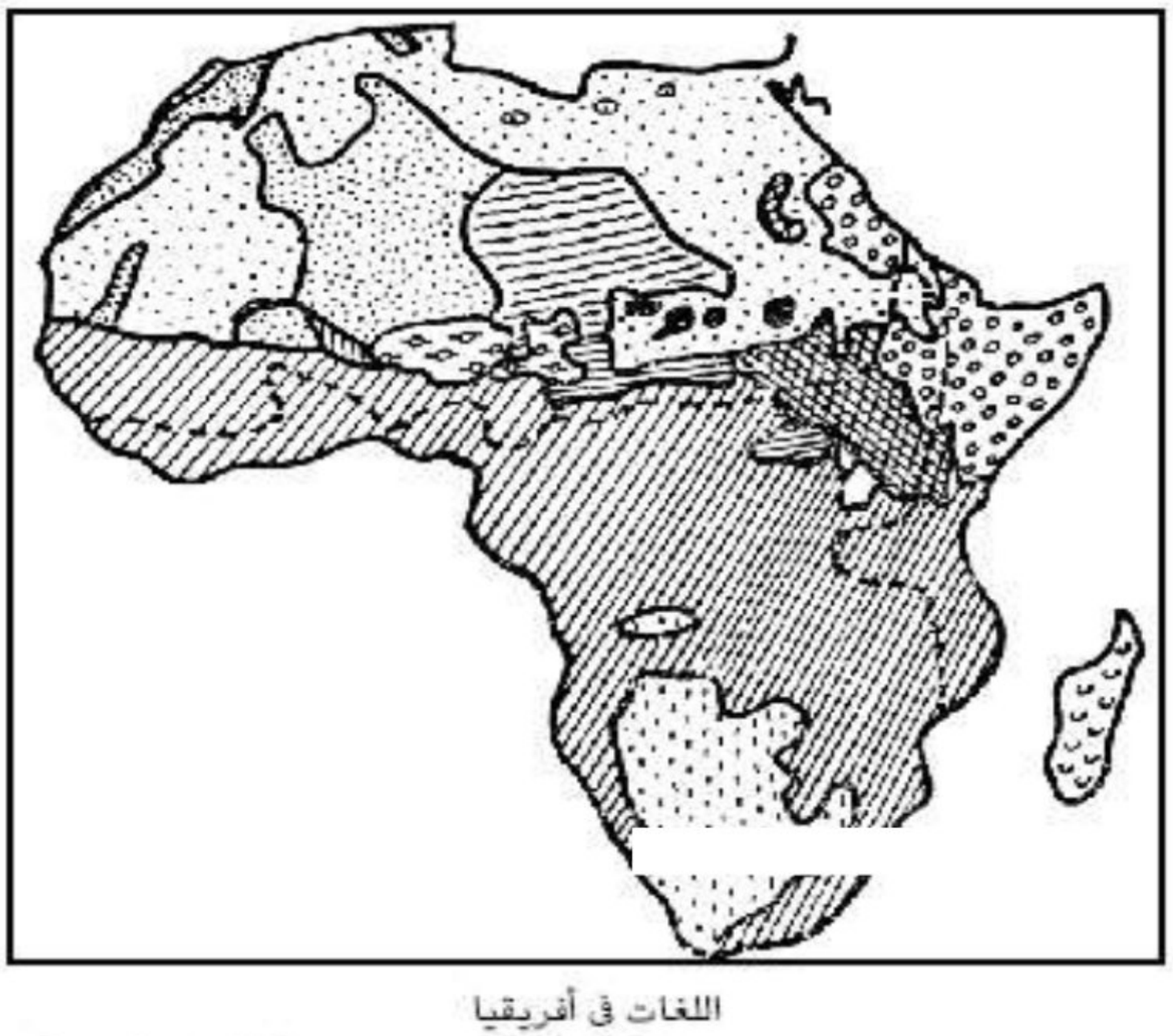

المصدر: محمد رياض ، وكوثر عبد الرسول ، مرجع سابق ،195.

Scanné avec CamScanner

الأديان: تعرف إفريقيا تعددا وتنوعا في الأديان إذ يعتنق سكانها الديانات السماوية وغير السماوية بشكل جعل من الصعب حصرها، يعتبر الدين الإسلامي من أكثر الديانات انتشارا في القارة ويعتنقه ما مقداره 40% إلى 45% من سكان القارة، و تعتبر المالكية و الصوفية أهم مذاهبه المنتشرة في القارة، بينما تقدر نسبة معتنقي الديانة المسيحية حسب بعض الإحصائيات 47% و كان انتشارها في القارة مرتبط بالحركة الاستعمارية، أما الديانة اليهودية فانتشارها أيضا حديث في القارة و رغم ذلك لها أتباع و جماعات و أماكن عبادة متفرقة من القارة، أما الديانة التقليدية أو البدائية فهي كثيرة في القارة و يصعب إحصاؤها و يتوزع ممارسوها في إفريقيا جنوب الصحراء و يقدر عددهم بحوالي 70 مليون نسمة أي حوالي 12%من سكان القارة[1].

رغم انتشار الإسلام في إفريقيا حافظت بعض القبائل الكبرى على ديانتها التقليدية بفعل العديد من العوامل كقوة نظامها الاجتماعي الديني مثل البامبارا و الدوجون، أو نظامها السياسي مثل قبائل الملوسى أو بفضل نظامها اللامركزي مثل قبائل بوبو، ورغم أنه لم يستطع النفاذ إلى سكان القارة إلا أنه اخترق العديد من الدول الوثنية في مناطق أخرى و أصبح يعتنقه أغلبية السكان؛ ففي السنيغال حوالي 70%من السكان مسلمون ولم يبقى سوى قبائل سيريس و سكان كازامانس وثنيين، و يدين سكان المنطقة الساحلية كلها تقريبا بالإسلام كله، ونصف سكان منطقة بحيرات التشاد مسلمون و هم من أقدم القبائل المعتنقة للإسلام في إفريقيا و عموما يحيط الإسلام بالقارة من غربها وشرقها في مدينة داكار و شمالها حتى يصل إلى مدينة كليمان في موزمبيق[2].

المطلب الثاني: طبيعة النزاعات الإثنية في قارة إفريقيا.

تميزت النزاعات و الحروب في إفريقيا في النصف الأول من القرن العشرين بكونها موجهة ضد الاستعمار و معادية له وقد بلغت هذه الحروب مستوطنة النوير في أوائل الثلاثينات، و ابتداء من النصف الثاني من القرن العشرين بدأت تظهر حروب الاستقلال عن الاستعمار الأوروبي؛ فكان أولها حرب "الحرية و الأرض" التي أطلق عليها انتفاضة ماو ماو في كينيا سنة 1952 لتليها حرب التحرير الجزائرية، ثم انتشرت حروب الاستقلال في العديد من الدول الإفريقية مثل غينيا بيساو وأنغولا ضد

---

[1] ليث عبد الحسين العتابي ، *مدخل لدراسة الأديان : دراسة حول الأديان في أفريقيا أفريقيا موطن التنوع الاثني* (العراق :د د ن، 2018)، 21، 22.

[2] هوبير ديشان ، الديانات في إفريقيا السوداء ،ترجمة أحمد صادق حمهدي، د ط (القاهرة : المركز القومي للترجمة ، 2011) ، 137، 141.

Scanné avec CamScanner

الاستعمار البرتغالي، و بداية من العقد الثالث من القرن العشرين، و بعد استقلال العديد من الدول الإفريقية عرفت الكثير من هذه الدول المستقلة انتشار ظاهرة الانقلابات و الحروب الأهلية منها الانقلاب الغاني الذي أطاح بنظام نكروما، و الانقلاب النيجيري الذي أدَّى إلى اندلاع حرب أهلية في البلاد، وظَّف فيها السياسيون الانتماءات الإثنية فكان ينظر على سبيل المثال إلى الإنقلاب النيجيري و الحرب الأهلية على أنها نزاع اثني بين الإغبو و الهوسا رغم أنَّ العوامل الاقتصادية المتمثلة في التنافس على موارد النفط كانت لعبت دورا كبيرا في اندلاع هذه الحرب[1].

ورغم أنَّ الإثنية كظاهرة موجودة في إفريقيا قبل دخول الإستعمار الأوروبي إليها إلاَّ أنَّ السياسة التي انتهجها الأخير مع الدول الإفريقية خلال فترة وجوده في القارة، كقيامه بتخصيص بعثة تبشيرية لكل قبيلة وإقليم جغرافي غدت إحساس السكان بهويتهم الإثنية و دفعتهم للإنضواء أكثر في جماعتهم التي ينتمون إليها؛ فظهر الشعور باليوربا و الباكنجو، و أيضا الايبو و الولوف و غيرهما من الانتماءات الإثنية، وفي أوغندا على سبيل المثال أدَّى تهديد قبيلة الباجندا الأكثر عددا و عدة لجماعة الجيشو إلى إحساسهم بانتمائهم إلى مجموعتهم و شعورهم بهويتهم المشتركة[2].

و أثناء الفترة الاستعمارية لم تخلو السياسات الإفريقية أيضا من العوامل الإثنية و خاصة الأساطير و تمَّ استخدامها لتعبئة الجماهير، كأسطورة هجرة "فانغ" التي استخدمت لحشد مجموعات فانغ المشتتة في الغابون والكامرون بهدف إنهاء الحكم الاستعماري فيهما ، و كانت أسطورة "اليوروبا" بمثابة الأساس لتكوين جمعية أطفال "Odaduwa" و التي كان الغرض منها توحيد سكان المنطقة الغربية لنيجيريا، أمَّا بعد الاستعمار فقد استمر الاعتماد على هذه الأساطير الإثنية في السياسات الإفريقية؛ حيث كانت الجماعات الإثنية تستخدم المشاعر والأساطير الإثنية لمنع ظهور كتلة معارضة و منافسة لها و قادرة على إسقاط الأنظمة وقد حدث هذا أثناء حكم دانيال آراب موي في كينيا وكذلك في فترة موبوتو سيسي سوكو في زائير، ويتم استخدامها أيضا حاليا من قبل القادة الذين ينهبون الماس والذهب و ذلك بغرض الحصول على دعم مجموعات هيما و الليندو المعارضة[3].

---

[1] Kwesi Kwaa Prah, African Wars and Ethnic Conflicts –Rebuilding Failed States(Cape town : The Centre for Advanced Studies of African Society, 2004),11,12.

[2] محمد عبد الغني سعودي ، *قضايا افريقية* ، دط (الكويت : عالم المعرفة ، 1980)،.258.

[3] Kwesi Kwaa Prah, Op.Cite, (2004) :11.

Scanné avec CamScanner

بعد الاستقلال ظهر نوعان من النزاعات في قارة إفريقيا؛ نزاعات خارجية بين الدول (دولة ضد دولة أخرى) مثل النزاع الذي دار بين إثيوبيا والصومال حول منطقة أوغادين في الفترة الممتدة ما بين 1977و 1978، و النزاع بين تنزانيا و أوغندا عام 1979، و النزاع بين التشاد و ليبيا في السبعينات و الثمانينات ، و كذلك الحرب الإثيوبية الاريترية عامي 1998و 2000 حول الحدود ، أمَّا الفئة الثانية من النزاعات فظهرت داخل الدول، وعكس النزاعات الخارجية بين الدول تتميز هذه النزاعات الداخلية بالتنوع الكبير وتعرف أشكالا متعددة فهناك النزاعات من أجل الانفصال وهناك نزاعات من أجل تغيير شكل الحكومة و إعادة هيكلتها بما يخدم مصلحة مجموعات معينة، وتتدرج النزاعات الإثنية في هذا النوع من النزاعات[1]، والتي بدورها عرفت أشكالا و أنماطا و تصنيفات مختلفة.

و على الرغم من تعقد واقع النزاعات الإثنية في قارة إفريقيا إلا أنه يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنماط وهي:[2]

- **نمط النزاعات الإثنية العنيفة:** بعض النزاعات الإثنية تميزت بدرجة عالية من النزاع في منطقة البحيرات العظمى و التي ترتبط أساسا بطبيعة العلاقة و التفاعلات الإثنية بين جماعة الهوتو و جماعة التوتسي و اشكالية الحدود الموروثة من الاستعمار، فالهوتو يمثلون حوالي 80%من سان رواندا و بورندا و هناك حوالي المليون من الهوتو موزعين على الحدود التنزانية مع كل من رواندا و بورندي، و هناك عشرات من الهوتو و التوتسي يعيشون في منطقة الحدود الأوغندية الرواندية و هذه الروابط الإثنية خلقت تحالفات سياسية إقليمية وتعاطفا من دول الجوار مما زاد في تعقيد النزاع .
- **نمط الدولة المنهارة:** ظهر هذا النمط نتيجة تأثير العولمة، و يظهر هذا النمط من النزاعات في الكونغو الديمقراطية و سيراليون و يبيريا و الصومال، حيث كلما زادت الصراعات في الدولة كلما زادت أرباح النخب المحلية و الإقليمية من خلال عمليات النهب و السلب للموارد الطبيعية مثل ماهو الحال في الكونغو الديمقراطية حيث زادت عائدات تجارة الألماس نتيجة الصراعات بين القوات الحكومية و المتمردين.
- **نمط العنف السياسي المرتبط بالتحول الديمقراطي:** أدت عمليات التحول الديمقراطي التي شهدتها الدول الإفريقية في أواخر الثمانينات إلى حدوث اضطرابات عنيفة لأنها تؤدي إلى ظهور تناقضات

---

[1] Charles G, Thomas and Toyin Falola, *Secession and Separatist Conflicts in postcolonial africa* (Canada : University of Calgary Press, 2020),2-5.

[2] حمدي عبد الرحمن حسن ، "الصراعات العرقية و السياسية في إفريقيا : الأسباب و الأنماط وآفاق المستقبل،" قراءات افريقية ، رقم. 1، (2004): 49.

Scanné avec CamScanner

و انقسامات مجتمعية خاصة إذا كانت هناك جماعة إثنية مهيمنة على الحكم و تقوم بقمع الجماعات الأخرى في الدولة.

كما يمكن تقسيم النزاعات الإثنية في إفريقيا إلى ثلاث فئات عريضة يمكن أن تندمج هذه النزاعات أو تتواجد مع أشكال أخرى من النزاعات مع تقدم الصراع ، وكل نوع له مساراته الخاصة للتصعيد و الحل المحتمل و هذه النزاعات هي نزاعات الحقوق المدنية ، التمردات الإثنية،العنف الطائفي(النزاعات العنيفة بين الجماعات الإثنية)[1].

1. **نزاعات الحقوق المدنية:** تحدث هذه النزاعات عندما تشعر مجموعة اثنية بأنها محرومة من حقوقها المدنية خاصة الثقافية، وتبدأ هذه النزاعات بمظاهرات و اضطرابات غير عنيفة تطالب فيها الجماعات الإثنية بحقوقها، ثم لاحقا يمكن أن تتحول إلى حروب انفصالية أو حروب أهلية[2]، و تعتبر الحقوق الثقافية و خاصة اللغة و الدين أهم الحقوق التي تطالب بها الجماعات الإثنية، و غالبا ما تكون سببا للاحتجاجات و الاضطرابات.

و اللغة لها أهمية بالغة في إفريقيا إذ أنَّ أغلب الدول الإفريقية لها تنوع لغوي كبير و ليست موحدة لغويا فمثلا الزائير هناك أربعة لغات رئيسية إضافة إلى 40 لغة فرعية ، وفي غانا يبلغ عدد اللغات 34 لغة إضافة إلى15 لغة إضافية يتكلمها الأجانب و في ضاحية عاصمتها أكرا يوجد أكثر من 70 لغة يتكلمها ألفين شخص ، أمَّا في الزائير فهناك أكثر من 100 لغة ولهجة يتكلمها حوالي 12 مليون من السكان ، و في المقابل فرضت الدول الاستعمارية لغتها الأجنبية على الدول الإفريقية أثناء فترة الاحتلال و جعلتها لغة الإدارة و التعليم و لنخبة المواطنين وكان الغرض من ذلك نقل الحضارة الأوروبية للدول الإفريقية و تيسير اتصال الإدارة مع سكان المستوطنات[3].

2. **التمردات الإثنية:** يتخذ هذا النوع من النزاعات عدة أشكال وهذا اعتمادا على أهداف و مطالب الأطراف و طبيعة استجابة الحكومة لتلك المطالب، ورغم أن أغلب التمردات لها طابع انفصالي حيث يسعى المتمردون إلى إنشاء دولة قومية مستقلة أو القبول فقط بالحكم المفوض أو الفيدرالي كحل وسط ، إلا أن بعض هذه التمرُّدات تسعى إلى توزيع أكثر إنصافا للمواد المحلية أو الوطنية

---

[1] Stuart Nothalt, Field of fire an atlas of ethnic conflict standard , ed (United Kingdom : Stuart Notholt Communications Ltd, 2008),8

[2] Charles G, Thomas and Toyin Falola,Op.Cite,8.

[3] محمد عبد الغني سعودي ، مرجع سابق ، 111.

Scanné avec CamScanner

وهناك نوع آخر من التمردات و هي الحروب الأهلية و يقصد بها هنا الحروب الأهلية التي سببها اثني حيث تمثل تحديا للحكومة و قد تبدأ الحرب الأهلية بعد قبل المجموعات الإثنية التي تعاني من الاضطهاد و الحرمان بعد استنفاد كل الوسائل الأخرى و تتدرج الانقلابات أيضا في هذا النوع من النزاعات الإثنية إذ يمن أن تؤدي إلى العنف الطائفي أو إلى تمرد عام[1].

وعلى الرغم من أنَّ إفريقيا تعتبر من أكثر المناطق في العالم التي تشهد عددا كبيرا من النزاعات نظرا لتوفرها على كل العوامل المسببة لها مثل عدم التجانس الإثني ، إلاَّ أنها حسب دراسة قام بها كل من "بيير إنجلبرت" و "ربيكا هاميل" تعتبر إفريقيا و خاصة جنوب الصحراء هي أقل منطقة في العالم حدثت فيها حركات انفصالية، فمنذ عام 1960 شهد الشرق الأوسط و شمال إفريقيا 44% من الحركات الانفصالية في العالم بينما شهدت آسيا 47% و الإتحاد الأوروبي 84% و كانت 27 %فقط من هذه الحركات في إفريقيا جنوب الصحراء ، و يعود ذلك إلى نزعة هذه الحركات لقبول اصلاحات الحكومة كمنحهم حكم ذاتي بدلا من الانفصال التام[2].

و قد عرفت إفريقيا العديد من حركات التمرد كان أولها تمرد كاتانغا في الكونغو سنة 1958 ، و هو أول انقلاب في القارة و أول حركة انفصال في عصر الاستقلال ، وقد أعلنت هذه المقاطعة انفصالها عن الكونغو بعد أيام قليلة من استقلال هذا الأخير، ولكن هذه الحركة و بعد نضال مسلح دام خمس سنوات لم تنجح و فشلت هذه المقاطعة في تحقيق الانفصال ، و كانت محاولة انفصال "بيافرا" (1967 –1970) مشابهة لها حيث قامت حركة تمرد في المنطقة الشمالية (بيافرا) من نيجيريا بسبب تعرض أفراد جماعتهم الأغبو لاعتداءات وعمليات قتل وطرد من قبل سكان الشمال و بعد إعلان هذه المنطقة استقلالها في 27 ماي 1967و اعتراف العديد من الدول المجاورة بها كتنزانيا وساحل العاج وتوسع أعمال العنف إلاَّ أنها استسلمت في 14 جانفي 1970 و أعيد دمجها في الهيكل الفيدرالي النيجيري[3].

وعرفت إفريقيا أيضا حركات تمرد ناجحة حققت أهدافها مثل التمرد في جنوب إفريقيا ضد نظام الفصل العنصري المطبق منذ عام 1948، و الذي أدَّى إلى إسقاط نظام الفصل العنصري و

---

[1] Charles G,and Thomas and Toyin Falola,Op.Cite,8,9.

[2] Ibid, 13,14.

[3] Ibid, 39,72.

Scanné avec CamScanner

إجراء انتخابات مفتوحة تولى بموجبها المؤتمر الوطني الإفريقي بقيادة نيلسون مانديلا السلطة في جنوب إفريقيا، كما نجح التمرد في إرتيريا أيضا و الذي أدى إلى انفصالها عن إثيوبيا و الاعتراف بها كدولة مستقلة ذات سيادة[1].

وتغطي ظاهرة الحرب الأهلية يوجد حوالي 18 دولة في إفريقيا حدثت فيها حروبا أهلية منها السودان التي اندلعت فيها حروب أهلية سنة 1955 بين الشمال و الجنوب وانتهت بتوقيع اتفاقية برعاية دولية، و عرفت بورندي حربا أهلية من أبشع الحروب الأهلية في العالم دارت بين جماعة الهوتو و التوتسي، وعانت ليبيريا من حربا أهلية استمرت لأربعة عشر عاما و شهدت أيضا كل من بوغندا و الصومال حروبا أهلية[2].

أمَّا الكونغو فقد عرفت حربين أهليتين خلال الفترتين (1997-1998) و (1998-2003) تعود جذورهما إلى مقاطعة كيفو، ثم تصاعدت عمليات الحرب إلى كل أنحاء الكونغو الديمقراطية ، كان للعامل الإثني دورا كبيرا في اندلاع الحربين إضافة إلى العوامل الاقتصادية و السياسية ، فخلال فترة حكم الرئيس "موبوتو" نمت حركات اثنية معارضة لسياسته كعدم عدالته في توزيع الموارد و إسناده للوظائف الحكومية لأقاربه، ولم تختلف سياسة غريمه "كابيلا" عنه مما أدَّى إلى قيام الحرب الأهلية الثانية في الكونغو تسببت في اغتياله سنة 2001، وقد خلفت الحربين الأهليتين حسب منظمة انترناشيونال ريسكيوكوميتي 1,7 مليون قتيل، بينما أحصت اللجنة الدولية للإنقاذ العاملة في جمهورية الكونغو 380000 ضحية خلال الفترة من 1998 إلى 2004[3].

3. **العنف بين الجماعات الإثنية (العنف الطائفي):** هذا النوع من النزاعات غالبا ما يكون عنيفا و في أحيان كثيرة يكون موجها من قبل القادة السياسيين إذ يستعمل هؤلاء مشاعر الجماعات الإثنية لتحقيق غاياتهم و هذا النوع موجود في إفريقيا، فقد كان للتلاعب السياسي من قبل القادة في كينيا دورا كبيرا في تأجيج النزاعات فيها و ذلك بهدف الوصول إلى السلطة، و قد يأخذ العنف الطائفي شكل التطهير العرقي و الإبادة الجماعية[4].

---

[1] Ibid, 106,115.

[2] الفاتح الحسن المهدي ، "النزاعات و الحروب الأهلية في إفريقيا دراسة في أسباب الظاهرة وآثارها :السودان ، الونغو ، رواندا، بورندي، الصومال نموذجا ،" (أطروحة دكتوراه في دراسات السلام ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا، 2014)، 2،3.

[3] رفيق بوشيش ، النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية 3 ، رقم.4،(2013): 187،185.

[4] Stuart Nothalt,OP.Cite,10.

Scanné avec CamScanner

ففي جنوب إفريقيا تعرض السود إلى عدة مذابح أثناء نضالهم ضد نظام الفصل العنصري مثل مذبحة شاريفيل عام 1960 و التي أدت إلى تمرد السود ضد النظام، و مذبحة 1976التي قام بها النظام ضد السود، و تعرض أيضا حوالي 3000 إلى 10000 شخص من الأغبو في نيجيريا لعمليات قتل من سكان الشمال و هو ما أدَّى أيضا إلى أعمال عنف في شرق نيجيريا[1].

و من أشهر حالات الإبادة الجماعية هي عمليات الإبادة المنظمة التي حدثت بين الهوتو و التوتسي و لتي كانت الكثير منها بتحريض من القادة و المسؤولين السياسيين، فخلال أعوام 1962 و 1965و 1969 تعرضت العديد من الشخصيات البارزة من الهوتو للإغتيال من قبل النظام البورندي إضافة إلى الإبادة الجماعية عام 1972 ضد القادة العسكريين من الهوتو و التي جعلت بوروندي تفقد النخبة من الهوتو خلال شهرين فقط، كما تعرض التوتسي بدورهم إلى عمليات تعذيب واغتيال انتقامية و جرائم إبادة واسعة من قبل الهوتو عام 1993 وقدر عدد القتلى من الطرفين خلال هذه السنة حوالي 50 ألف شخص[2].

---

[1] Charles G, Thomas and Toyin Falola,O.p,Cite, 72 ,105,107.

[2] هدى رجب أبو بكر عيسى ، "الإبادة الجماعية البورندية عامي 1993/1972 بين الإنكار و الاعتراف، " مجلة البحث العلمي في الآداب 5، رقم.15 (2015): 9،5.

Scanné avec CamScanner

الشكل (3): خريطة تبين أنواع النزاعات النشطة في إفريقيا منذ 1990

- نزاعات انفصالية (بما في ذلك النزاعات الوحدوية و الإقليمية)
- حروب أهلية اثنية
- حروب أهلية أخرى (العوامل الإثنية ليست السبب الرئيسي)
- نزاعات بين الدول
- نزاعات سياسية اثنية للسيطرة على الحكومة
- نزاعات الحقوق المدنية

Source : Stuart Nothalt ,OP.Cite,6.

Scanné avec CamScanner

المطلب الثالث: أسباب النزاعات الإثنية في إفريقيا.

هنالك العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهور النزاعات الإثنية في إفريقيا يمكن تناولها كمايلي:

- **الموروث الاستعماري:** عانت أغلب الدول الإفريقية من ظاهرة الاستعمار الذي أدَّى إلى تبعية اقتصادياتها إلى الدول الاستعمارية وهو ماجعلها عاجزة عن التحكم في الأوضاع الاقتصادية والمالية في البلاد مما يؤجج الصراعات خاصة إذا كان سبب تمرد الجماعات الإثنية تتعلق بالتوزيع غير العادل للثروة ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فرض الاستعمار على هذه الدول الإفريقية تقسيمات تتعارض مع تكويناتها الإثنية و مسارها التاريخي ، فتسببت عملية رسم الحدود في تشتيت الجماعات الإثنية وتقسيمها بين عدة دول و هو ما أدّى إلى نزاعات حدودية بينها، و في نفس الوقت نجم عن عملية رسم الحدود من قبل الاستعمار وجود جماعات اثنية مختلفة لغويا ودينيا وقوميا وعرقيا في نفس الدولة لم تكن متجاورة من قبل و لا يربط بينها أي شعور بالانتماء إلى جماعة سياسية وطنية واحدة و هو مايفسر ظاهرة التمرد والانقلاب في الدول الإفريقية[1]، والأمثلة على هذا النوع من التقسيمات كثيرة في افريقا فعلى سبيل المثال تمَّ تقسيم الشعوب الناطقة بالأكان بين غانا وساحل العاج و تمَّ العثور على العديد من مجموعات اليوروبا في جمهورية البنين و قسمت الجماعة الإثنية Ewe بين غانا و الطوغو[2].

و قد لاحظ Tarange و Englebert وِ Carter أنَّ حوالي 44% من الحدود التي وضعها الاستعمار كانت خطوط مستقيمة و هذا أدَّى إلى تقسيم حوالي 177 مجموعة اثنية إلى مجموعتين و في حالات أخرى ثلاث مجموعات و تمثل هذه المجموعات المقسمة حوالي 43 % من سان إفريقيا[3].

وبعد استقلال الدول الإفريقية تم التأكيد على هذه الحدود الموروثة حيث اعترفت منظمة الوحدة الإفريقية بشرعية الحدود الاستعمارية وعدم المساس بها أو تغييرها وهو ما تمَّ الاتفاق به في أوَّل اجتماع

---

[1] مسيح الدين تسعديت ، "خصوصيات النزاعات الإثنية وتداعياتها على آلية الإدارة : حالة مالي ، " دراسات استراتيجية 12،رقم,23 (2016): 95،96.

[2]Aremu, Johnson Olaosebikan , ,"Conflicts in Africa: Meaning, Causes, Impact and Solution," An International Multi-Disciplinary Journal, Ethiopia 4, No. 17 (2010) : 552.
DOI: 10.4314/afrrev.v4i4.69251

[3] Elliott Green," Explaining African Ethnic Diversity," international political science revieu 34,N°.3 (2013) : 6. http://dx.doi.org/10.1177/0192512112455075

Scanné avec CamScanner

لوزراء المنظمة في أديس أبابا عام 1963، رغم ابقائهم على امكانية تعديل هذه الحدود ولكن عن طريق التفاوض ، وقد نصت ديباجته على تعهد الدول الأعضاء على الحفاظ على الاستقلال الذي تم الحصول عليه و احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها و هو ما أكدته المادة الثالثة من ميثاق المنظمة.[1]

ولقد نتج عن هذه الحدود السياسية التي فرضها الاستعمار على الدول ممارسات جديدة من الهيمنة والتبعية قائمة على الإثنية كسمو قبيلة على قبيلة و سمو البيض على السود و أدت تلك الممارسات إلى ظهور نزاعات بين الجماعات الإثنية ومن الأمثلة على هذا النوع من النزاعات ما حدثت في رواندا بين الهوتو و التوتسي و التي تعود جذوره إلى القرن التاسع عشر ، حيث جاءت جماعات التوتسي من إثيوبيا إلى رواندا و بورندي لكن التوتسي الذي كان أقلية سيطر على الهوتو الذي يشكل أغلبية وهيمن عليه و مارس عليه آليات العقاب الجماعي عن طريق إبادة قرى بأكملها، و فرض التوتسي على الهوتو نظاما إقطاعيا حيث أصبح كل فلاح من الهوتو ملزم بتقديم جزء من محصوله إلى حكام التوتسي و العمل سخرة عندما يطلب منه ذلك، أدَّت هذه الأعمال إلى ردت فعل عنيفة من الهوتو الذي قام بإبادة جماعية للتوتسي سنة 1956 هي الأكبر من نوعها في تاريخ إفريقيا[2].

- **التركيب الإثني غير المتجانس لدول إفريقيا:** لا تمثل النزاعات الإثنية تهديدا للقارة الإفريقية فحسب بل تمثل تهديدا للمجتمع الدولي بأسره، ولكن عرفت هذه النزاعات تزايدا مستمرا خلال القرن العشرين حيث يعتبر عامل التنوع الإثني الشديد الذي تتميز به قارة إفريقيا من أهم العوامل المباشرة لهذه الزيادة، فقد أدّت الإثنية في إفريقيا إلى ظهور الحركات الانفصالية وولدَّت مشاعر الشك و الكراهية وانعدام الثقة بين أفراد الجماعات الإثنية المختلفة في إفريقيا، ويعتبر التنافس بين الجماعات الإثنية هو السبب المباشر للنزاعات الداخلية في نيجيريا مرتين الأولى خلال الفترة من 1967-1970 و الثانية من 1993 إلى1999 وهناك أمثلة أخرى مشابهة في ليبيريا و أوغندا و رواندا وبوروندي و الصومال وغيرها من الدول الإفريقية[3].
- **التغيرات المناخية:** تؤدي التغيرات المناخية وبالتحديد ارتفاع درجات الحرارة و النذرة في هطول الأمطار إلى نذرة الموارد و خاصة الأراضي الزراعية و المياه العذبة، مما ينتج عنه نوعين من الهجرة إمَّا الهجرة من منطقة ريفية إلى منطقة ريفية وهذا يتسبب في نشوب نزاعات بين الجماعات الإثنية

[1] خلود محمد خميس ، مرجع سابق ، 45.
[2] نفس المرجع ، 46.
[3] Aremu, Johnson Olaosebikan Op.Cite,552.

Scanné avec CamScanner

على الأرض، و قد تكون الهجرة إلى المدن وهذا النوع يفرض ضغوطات على الدول لتوفير الغذاء و الخدمات الحيوية للسكان مثل السكن و الخدمات الصحية، وفي حالة عجز الدولة على توفيرها يؤدي ذلك إلى شعور الجماعات الإثنية بالحرمان و التمييز، مما يتسبب في حدوث نزاعات بين الجماعات الإثنية[1].

و بالتالي لا يعتبر تغير المناخ سببا مباشرا للنزاعات الإثنية ولكن يمكن أن تؤدي الأوضاع الجديدة التي تخلقها هذه الظاهرة إلى حدوث نزاعات بين الجماعات الإثنية خاصة المتجاورة منها ، فمثلا خلال الفترة مابين 2009و 2010 حدثت في كينيا حالات جفاف طويلة ورغم ذلك لم يحدث نزاع بين أورما و بوكوما خلال تلك الفترة إلاَّ عندما اضطر الأورما وهي جماعة اثنية رعوية إلى الذهاب لنهر تانا لسقي حيواناتهم بشكل متكرر تسبب ذلك في حدوث اشتباكات متعددة بينهم وبين البوكوما، إلاَّ أنَّ الأمين السابق للأمم المتحد بان كيمون و البروفيسور " جيفري ساكس " يذهبان إلى أبعد من ذلك ويجعلان من تغير المناخ سببا مباشرا ورئيسيا للنزاع في دارفور[2].

- **سوء الإدارة من قبل الأنظمة السياسية:** يعتبر سوء الإدارة عامل مباشر للعديد من النزاعات الإثنية في إفريقيا، حيث يرجع "سامسون واسارا" أسباب النزاعات الإثنية داخل الدول إلى تراجع دور الدولة كضامن للحماية والأمن البشري ، فعندما تفشل الدولة في توفير الأمن بمختلف مستوياته للمواطنين وخاصة أفراد الجماعات الإثنية سيدفعهم ذلك للجوء إلى جماعتهم الإثنية و تنظيم أنفسهم في إطارها ، وهو في اعتقاده عامل أساسي وحاسم وهو سبب ارتفاع النزاعات الإثنية في شرق إفريقيا[3].

تمثل بعض السياسات التي تنتهجها الحكومات بمثابة حافزا و مصدر للنزاعات بين الجماعات الإثنية، وتعتبر جنوب إفريقيا مثالا عن الإدارة السيئة كانت سياسة التمييز التي انتهجتها الحكومة بين جماعة البيض و السود من خلال سن قانون الأرض السوداء عام 1913 الذي منع جماعة السود من ملكية الأرض أو إنتاج الغذاء لأنفسهم، و منعوا كذلك من تشكيل النقابات العمالية و انتهجت الحكومة أيضا سياسة تمييزية بين جماعة البيض و السود في الوظائف أيضا بل أصبح السود مصدرا للعمالة الرخيصة للبيض، مما أجبرهم ذلك على الاستقرار في المناطق النائية و الابتعاد عن المدن الكبرى،

---

[1] Clionadh Raleigh a,b ,and Henrik Urdal," Climate change, environmental degradation and armed conflict," Political Geography 26 ,N°. 6 (2007) :178,179.

[2] Tsega Etefa, The *origins of ethnic conflict in africa :politics and violence in darfur ,Oromia and the tana delta,* (Switzerland :Palgrave Macmillan, 2019),11.

[3] Tsega Etefa,Op.Cite,10.

Scanné avec CamScanner

شكلت هذه السياسة حافزا لنشوب نزاعات عنيفة بين الجماعتين خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينات إلى غاية وصول مانديلا إلى الحكم سنة 1994وانتهاج سياسة أخرى مغايرة[1].

و يدخل في هذا الإطار تغييب الأنظمة السياسية في إفريقيا لمفهوم المواطنة حيث فقدت هذه الأخيرة مضمونها وصارت مجرد شعار ، فالدولة في إفريقيا عجزت عن توفير هوية تتجاوز الانتماءات الإثنية وخلق هوية قومية للمواطنين وهذا راجع إلى تسييس المواطنة و الحقوق المرتبطة بها كامتلاك الأراضي و حق الانتخاب و هو ما حول الجماعات الإثنية إلى جماعات منغلقة على ذاتها بسبب شعورهم بالحرمان ويبدو ذلك من خلال حالتين ، أولاهما هي رفض السكان الأصليين للسكان المحليين و أوغندا و جمهورية الكونغو الديمقراطية مثالين عن ذلك إذ يمنع السكان غير الأصليين من امتلاك الأراضي و من وجود سلطة تمثلهم ، والحالة الثانية هي التمييز بين المستوطنين و السكان المحليين فيصبح المحلي ينظر إلى المستوطن على أنه مستعمر لأرضه و وطنه، حدث ذلك في زمبابوي في سنة 2000 بسبب مشكلة الأراضي وفي موزمبيق سنة 1999 عندما ظهرت الأزمة الدستورية وكان السؤال هل يمكن أن تشمل المواطنة هناك كل من الآسيويين و الموزمبيق أم قصرها على السكان المحليين[2].

- **العولمة ودور العوامل الخارجية:** أدَّت العولمة إلى ظهور حركات و تنظيمات عرقية ودينية تتحدى سلطة الدولة وفي نفس الوقت بدأت سلطة الدولة المركزية في التراجع في إفريقيا خاصة سلطتها في السيطرة على أدوات القهر المادي في المجتمع، و قد أدَّى ظهور استراتيجيات دون الدولة القومية إلى ظهور النزاعات داخل الدول و من بينها النزاعات الإثنية و التي عرفت تزايدا مطردا في القارة الإفريقية[3].
- **الأسباب الاقتصادية:** تلعب العوامل الاقتصادية عاملا أساسيا للنزاعات الإثنية في إفريقيا حيث يعتبر التنافس على الموارد و خاصة الموارد النادرة بين الجماعات الاثنية عاملا مشتركا بين أغلب النزاعات الإثنية في إفريقيا، و تشمل هذه الموارد أيضا الملكية والحقوق و الوظائف ويبدوا تأثير هذا العامل واضحا في الدول الإفريقية الغنية و التي تتميز بالتنوع الإثني مثل جنوب إفريقيا الغنية بالماس والذهب و المعادن الإستراتيجية الأخرى و لكن غالبية السكان وخاصة جماعة السود لم

[1] Aremu, Johnson Olaosebikan ,Op.Cite,255.

[2] مسيح الدين تسعديت ، مرجع سابق ، 98،99.
[3] حمدي عبد الرحمن حسن ،مرجع سابق،48.

Scanné avec CamScanner

يستفد من هذه الثروات بسبب سياسة التمييز العنصري المنتهجة من قبل الحكومة وهو من العوامل المهمة التي أججت النزاعات الإثنية فيها ،[1] أمَّا في نيجريا الغنية بالنفط فقد أدَّى اكتشاف النفط في دلتا النيجر وقيام شركات النفط بأعمال التنقيب إلى ظهور نزاعات على الأراضي للحصول على التعويضات و الاتاوات المقدمة مقابل الأراضي المستغلة في التنقيب، و لأن ملكية هذه الأراضي قائمة على النسب و عامل القرابة تسبب ذلك في نزاعات يومية في هذه المناطق الجنوبية من نيجيريا ، ليس بين بين الجماعات الإثنية فحسب بل بينها وبين الحكومة وشركات النفط أيضا[2].

المبحث الثاني: آليات إدارة النزاعات الإثنية في قارة إفريقيا .

تعتبر القارة الإفريقية من أكثر المناطق زخما بالنزاعات الإثنية نظرا لخصوصية القارة إذ يعتبر التنوع الإثني إحدى السمات المميزة لها و لدولها وهي من أكثر المناطق في العالم التي تضم عددا كبيرا من الأجناس و السلالات و اللغات و الثقافات و هي موطنا لكل الأديان السماوية و التقليدية بأنواعها المختلفة، وبسبب العنف الذي تميزت به أغلب هذه النزاعات تمَّ تبني عدة آليات من أجل تسوية هذه النزاعات و إيجاد حلول لها سواء في الإطار الداخلي للدولة أو في إطار المنظمات الدولية و خاصة الإقليمية.

المطلب الأول: آليات إدارة النزاعات الإثنية على مستوى الأنظمة السياسية للدول.

عرفت إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في التسعينات من القرن الماضي الموجة الثالثة من الديمقراطية و التي أدَّت إلى القضاء على أنظمة الحزب الواحد الاستبدادية و دكتاتوريات "الرجل الكبير" حيث باشرت الحكومات الجديدة المنتخبة ديمقراطيا العديد من الإصلاحات نتج في أعقابها تغييرات كبيرة، أحد هذه الإصلاحات التي باشرتها الدول الإفريقية هو تبني أنظمة لامركزية؛ بحيث عمدت هذه الدول إلى نقل السلطة إلى وحدات سياسية محلية دون وطنية، و قد أصبح هذا الاتجاه واسع الانتشار في قارة

[1] Emmy Godwin Irobi, *Ethnic Conflict Management in Africa: A Comparative Case Study of Nigeria and South Africa,* (United States : Outskirts Press , 2005),32.
[2] Tokunbo Simbowale Osinubi1 and Oladipupo Sunday Osinubi, " Ethnic Conflicts in Contemporary Africa:The Nigerian Experience, " Journal of Social Sciences 12,N°.2 (2006) :106.

Scanné avec CamScanner

إفريقيا وهو مدعوم من قبل المؤسسات الإقليمية و الدولية، وفي المقابل رفضت دولا أخرى اقتسام السلطة[1].

برَّرت الدول الإفريقية أسباب تبنِّيها للامركزية بخطاب الديمقراطية و التنمية لكنَّها نادرا ما تلجأ إلى التنوُّع الإثني صراحة لتبرير ذلك و رغم ذلك يعتبر هذا الأخير هو إحدى القوى الرئيسية التي دفعت بعض الدول في إفريقيا إلى منح الحكم الذاتي دون الوطني لوحدات داخل حدودها؛ السنغال بررت تفويض السلطات إلى حكومات محلية باسم الديمقراطية و التنمية رغم أنَّ السبب الحقيقي كان قمع الحركات الانفصالية، بالنسبة للدول الموحدة غالبا ما يكون الدافع وراء قرار منح الحكم الذاتي للوحدات دون الوطنية هو الحاجة إلى إعادة بناء شرعية الحكومات المركزية التي فقدت مصداقيتها ، بينما كان التنوع هو الدافع في جنوب السودان حيث اعتبرته حلا وسطا للحد من سلطات الدولة المركزية[2]، و كما تعددت أسباب انتهاج الدول الإفريقية لأنظمة الحكم الذاتي و أنظمة الحكم اللامركزي فإنَّ الأشكال التي انتهجتها الدول الإفريقية من هذه الأنظمة متعددة و تختلف من دولة إلى أخرى.

تضمَّن هذا التحول الديمقراطي و هذه الإصلاحات في ثلاث دول افريقية أشكالا مختلفة من الفيدرالية كآلية لاستيعاب التنوع الإثني و إدارته و هذه الدول هي إثيوبيا و جنوب إفريقيا و نيجيريا فبينما أقامت إثيوبيا شكلا اثنيا واضحا للفيدرالية لإدارة أكثر من ثمانين مجموعة إثنية تباينت في حجمها بشكل واضح، وزعت هذه المجموعات على تسع أقاليم ركزت ستة منها على أكبر المجتمعات الإقليمية المعروفة بينما ضم الثلاثة المتبقون العديد من المجموعات الصغيرة، عمدت نيجيريا إلى تفتيت المجموعات الإثنية الثلاث الكبرى على 22 ولاية في حين خضعت 14 ولاية أخرى لسيطرة أقليات صغيرة ليصبح عدد الولايات 36 بدلا من ثلاثة ولايات، أمَّا في جنوب إفريقيا تمَّ تصميم المقاطعات التسع عمدا التي يتشكل منها الهيكل الفيدرالي بحيث لا تضم أغلبية و وصف هذا الشكل من اللامركزية بأنه " اتحاد مفوض " بدلا من الفيدرالية ، وفي جميع هذه الحالات الثلاث من الفيدرالية اشتركت جميع هذه الدول في هيمنة الحكومة المركزية على حكومات الوحدات المشكلة للفيدرالية[3].

---

[1] Yonatan Fessha, and Coel Kirkby," A Critical Survey of Subnational Autonomy in African States, "the journal of federalism 38,N°.2 (2008) : 248.

[2] Ibid,p8.

[3] Bruce J. Berman, Ethnicity and Democracy in Africa (Tokyo :Japan international cooperation agency research institute, 2010), 24-25. https://bit.ly/3UGCs3M

Scanné avec CamScanner

يجادل أوساغي بأنَّ آلية الفيدرالية ضرورية جدا لإفريقيا لإدارة النزاعات الناتجة عن التنوع الإثني فيها و بالنسبة لكيمني Kimeny فإن الجماعات الإثنية لها أقاليم ترتبط بها ولهذا تعتبر الفيدرالية نظام حكم مناسب لإفريقيا، وبناء عليه نرى أنَّه حتى وقت قريب كانت نيجيريا هي الدولة الفيدرالية الوحيدة في إفريقيا التي تبنت الفيدرالية كنظام حكم و كآلية لإدارة النزاعات الإثنية، و لكن حاليا انتشر هذا النهج في العديد من الدول الإفريقية حيث تعتبر كل من الكامرون و جزر القمر و الكونغو الديمقراطية و إثيوبيا و كينيا إضافة إلى جنوب إفريقيا و السودان وأوغندا جميعها إمَّا تبنت الفيدرالية بشكل مباشر أو لديها دساتير ذات نكهة فيدرالية[1].

لكن الدول الأصغر اختارت بدلا من الفيدرالية أنظمة الحكم المحلي اللامركزي (الذاتي) لإدارة التنوع الإثني فيها مثل أوغندا، فهي من الدول التي لها نظام حكم ذاتي فريد من نوعه؛ إذ ما ينفرد به هذا النظام هو الحماية الدستورية لاستقلالية الحكومات المحلية فهو لا يكتفي بالإشارة فقط إلى استقلالية تلك الحكومات، وإنما يمنع الدستور تدخل الرئيس أو الحكومة المركزية في سلطات هذه الحكومة و لا يحق للنظام الأوغندي تعديل بعض أحكام الدستور التي تتعامل مع الحكومة المحلية إلا بتصديق ثلثي أعضاء المقاطعات على ذلك، و أوغندا من الحالات المتطرفة في إنشاء وحدات سياسية محلية ،[2] فأثناء فترة الاستعمار البريطاني كانت أوغندا مقسمة إلى أربعة مقاطعات هي: الشمالية و الشرقية و الغربية و مملكة بوغندا، تمَّ تقسيم هذه المقاطعات إلى ستَّة عشر مقاطعة على أساس الخطوط القبلية حيث كان يفترض أن تكون كل منطقة متجانسة اثنيا، ولكن عام 1962 تمَّ إلغاء هذه التقسيمات الاقليمية باستثناء بوغندا التي ألغيت بدورها كوحدة حكومية عام 1967، و لكن بعد وصول عبدي أمين قام بإعادة تقسيم الأقاليم و أضاف مقاطعات جديدة فأصبح عدد المقاطعات في أوغندا 33 مقاطعة ليستقر هذا العدد عقد من الزمن إلى أن زاد هذا في عهد موسيفيني خاصة في سنة 2005 وهي أكبر زيادة على الإطلاق في تاريخ أوغندا ب 23 مقاطعة جديدة ليصل إلى 80 مقاطعة سنة 2007[3].

- النهج الأكثر شيوعا في إفريقيا هو تبني آلية اللامركزية من خلال الإصلاحات القانونية حيث أدخلت معظم الدول الإفريقية اللامركزية من خلال إصلاحات قانونية مختلفة مثل السنغال؛ فمنذ استقلالها

---

[1] Teshome B., W., Záhořík, J," Federalism in Africa: The Case of Ethnic-based Federalism in Ethiopia," International Journal of Human Sciences 5,N°. 2 (2008) :7.
[2] Yonatan Fessha, and Coel Kirkby,Op.Cite,256.
[3] Elliott D. Green , Decentralization and Conflict in Uganda, Forthcoming in *Conflict, Security and Development* 8,N°. 4. (2008) :10,12.

Scanné avec CamScanner

عام 1960 قامت بعدة إصلاحات على هيكل الدولة الموروث من الاستعمار الفرنسي والذي كان شديد المركزية ، أدَّت تلك الإصلاحات إلى إنشاء نظام حكومي مفوض يتألف من مناطق و مقاطعات حضرية (كوميونات) و مناطق ريفية (مجتمعات ريفية)، أمَّا حكام هذه المقاطعات فيعينهم الرئيس بينما يتم انتخاب المجالس الإقليمية و البلدية، نموذج الإصلاحات القانونية موجود أيضا في مالاوي حيث نصت تلك الإصلاحات على إنشاء حكومات دون وطنية لكنه ترك التفاصيل للتشريعات المستقبلية و لأن هذه الإصلاحات ظلت أولوية خطابية فقط فإنَّ الحكومة المركزية فشلت في تفويض قدرا كبيرا من الاستقلال السياسي للمقاطعات حيث يشتكي أعضاء المجلس المنتخبة في مالاوي من استمرار سيطرة الحكومة المركزية على مجالس المقاطعات و محاولتها فرض إرادتها على الأمور التي من المفترض أن تكون من اختصاصها[1].

تعتبر كينيا من الدول الإفريقية متعددة الإثنيات التي اعتمدت على الإصلاحات السياسية لاستيعاب التنوع الإثني فيها، وهي من الدول التي تضم أكثر من 40 مجموعة اثنية ، و تعرف مستويات عالية من العنف بمختلف أنواعه بما في ذلك العنف بين الجماعات الإثنية ، وكاستجابة لهذا الارتفاع المفرط للنزاعات قامت كينيا بوضع دستور جديد عام 2010 و الذي بدأ بتنفيد إصلاحات مؤسسية واسعة النطاق منها نقل السلطة إلى 47 مقاطعة وضمان مقاعد برلمانية للجماعات المهمشة، وأيضا تعزيز استقلالية و نزاهة المحاكم العليا و ذلك بإنشاء آلية سلمية لتسوية المنازعات ، رافقت هذه الإصلاحات المؤسسية خطوات اتخذتها لمنع الكراهية و التمييز بين الجماعات الإثنية بما في ذلك منصة Ushahidi للإنذار المبكر عبر الانترنث و في المناطق الريفية ، والملاحظ أنه منذ التسعينات تمَّ إصدار إعلانات سلام رسمية هي عبارة عن تسويات سياسية محلية تعتمد على نظام راسخ من الحكم الإثني و المدني و على الرغم من محدوديتها و بعض النقائص التي تعاني منها إلا أنها في كثير من الأحيان أثر نجاحا في خلق السلام و الشعور بالعدالة من آليات الدولة الرسمية ومنها إعلان مايكونا والدا لعام 2008 الذي أنهى بشكل فعَّال الأعمال العدائية النشطة بين بورانا و جابرا[2].

[1] Yonatan Fessha, and Coel Kirkby,Oite,257.
[2] Brigitte Rohwerder,conflict analysis of Kenya (Birmingham : University of Birmingham, College of Social Sciences, International Development Department,2005), 1,19,22

Scanné avec CamScanner

- **نموذج اقتسام السلطة الشامل في السودان** Inclusive Power Sharing: شاع هذا المصطلح في إفريقيا مع تعيين الحكومة الانتقالية الصومالية عام 2004 ثم لاحقا أصبح ترتيبا في حالات متعددة كمرحلة ما بعد الإبادة الجماعية في رواندا و كذلك عرفت كينيا و زيمبابوي تجربتين لتقاسم السلطة عام 2008 و ذلك بعد حدوث نزاعات بسبب نتيجة الانتخابات الأمر الذي تسبب في حالات من العنف في البلدين و من مزاياه تقييد سلطة الكيانات و التنظيمات الأكثر قوة في البلاد مع احتكار السلطة خاصة في الظروف الانتقالية غير المستقرة ، وفي السودان اعتمد هذا النموذج لإدارة المرحلة الانتقالية التي بدأت بسقوط الرئيس السوداني علي البشير سنة 2019 ويقوم على إشراك جميع الكيانات و التنظيمات من أجل إدارة المرحلة الانتقالية و مر بمرحلتين الأولى هي اقتسام السلطة المؤسسي حيث يكون الحكم فيها من خلال ثلاث مؤسسات انتقالية وهي المجلس السيادي و مجلس الوزراء و المجلس التشريعي ويتم تقاسم المناصب فيها بين المجلس العسكري و قوى الحرية و التغيير ، والمرحلة الثانية هي اقتسام السلطة الإثني تم بين الحكومة الانتقالية و الحركات و الفصائل المسلحة المنضوية تحت راية الجبهة الثورية ، وهو من أكثر النماذج تعقيدا و تركيبا في إفريقيا وقد عرف هذا النموذج عدة انحرافات و تعطيل بعض موادها أبرزها حل مجلس السيادة و الوزراء و إعلان حالة الطوارئ[1].
- **آلية الانفصال** : اضطرت بعض الدول الإفريقية و هي قليلة إلى القبول بالانفصال كآلية لإدارة النزاعات الإثنية فيها خاصة العنيفة منها ، حيث يشير كيلر(Killer) إلى أن إفريقيا هي موطن العديد من الحركات الانفصالية و رغم كثرتها فإن معظمها لم ينجح في إفريقيا بسبب أنَّ أغلبها يهيمن عليها هدف الوصول إلى المؤسسات السيادية للدولة القائمة بدلا من الانفصال ، و قد أدَّى انتشار هذه الحركات في جميع أنحاء إفريقيا إلى الاستدلال به على أنَّ هناك فشلا في ضمان التعايش السلمي و التوافق بين مختلف المجموعات الإثنية داخل الدولة الواحدة ، من هذه النزاعات التي كان الانفصال حلا لها النزاع في جنوب السودان الذي أدَّى إلى انفصال هذا الأخير في جويلية 2011، وقبله النزاع بين إثيوبيا و اريتيريا و الذي انتهى بانفصال ارتيريا عام 1993[2]، مع أنَّ

---

[1] أحمد أمل محمد ، " تقاسم السلطة الشامل و أثره على الانتقال السياسي في السودان "، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد 15، رقم.14 (2022): 526،540.

[2] CLAYTON HAZVINEI VhumbunuHUMBUNU, "The Secession of States as a Strategy for Resolving Intra-State Ethnic and Religious Conflicts in Post-Colonial, Africa: The Case of South Sudan,"(PhD Thesis in International Relations, University of KwaZulu-Natal Durban; South Africa, 2017), 23-45.

Scanné avec CamScanner

هناك من الباحثين من يعتبر أنَّ النزاع بين اريتيريا و إثيوبيا ليس نزاع اثني وإنما هو نزاع في إطار تصفية الاستعمار.

المطلب الثاني: مساعي المنظمات الإقليمية لتسوية النزاعات الإثنية في إفريقيا.

مرت عملية تسوية النزاعات الإثنية في قارة إفريقيا على المستوى الإقليمي بعدة مراحل اختلفت و تطورت حسب تطور الآليات التي انتهجتها تلك المنظمات لتسوية النزاعات.

تراوحت أساليب التجمعات الإقليمية في تسوية النزاعات الداخلية و الخارجية في قارة إفريقيا بين الوساطة في أغلب الأحيان و استخدام القوة العسكرية غالبا بغرض حفظ السلام، بالإضافة إلى الآليات الأخرى كمحاربة الجريمة المنظمة و تهريب الأسلحة و مكافحة الإرهاب و الانقلابات العسكرية حيث قامت منظمة الوحدة الإفريقية بوضع اجراءات عديدة لمواجهة هذه الأخيرة كتعليق عضوية الدول التي يحدث فيها انقلاب و فرض حصار دبلوماسي عليها[1]، و هذا بهدف التقليل من هذه الظاهرة التي تتميز بها أنظمة الحكم في قارة إفريقيا.

رغم أنَّ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الصادر سنة 1963 نص على إنشاء لجنة لحل النزاعات أُطلق عليها لجنة الوساطة و التوفيق و التحكيم مهمتها السعي لفض النزاعات بالطرق السلمية ، لكن نظرا لأن الميثاق نصَّ أيضا في المادة الثالثة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء وهو أحد المبادئ الأساسية للمنظمة؛ فإنَّ هذه اللجنة لم يكن بمقدورها التدخل في النزاعات الإثنية الداخلية باعتباره نزاعا داخليا وأنَّ اختصاصها مقتصر فقط على النزاعات بين الدول ، و رغم ذلك حاولت المنظمة التدخل في النزاع الداخلي التشادي ولكن لم تحقق نتيجة بسبب افتقار هياكلها لآليات لمثل هذا النوع من النزاعات، لذا اقتصر دور المنظمة على تأييد الحكومات ضد الحركات الانفصالية بكل أنواعها و تجاهلت مطالبها كمطالب كاتنجا في الكونغو و جمهورية أرض الصومال في دولة الصومال ،[2] وأيضا في

---

[1] ياسين شاكيمة ، التكامل كآلية لفض و تسوية النزاعات الحدودية في أفريقيا، ندوة بعنوان : مسارات تسوية النزاعات الحدودية في أفريقيا ، (ندوة كلية الحقوق و العلوم السياسية ، الوادي ،2021)،33.

[2] البشير علي الكوت ، تسوية النزاعات في أفريقيا و مساهمة القائد معمر القذافي (ليبيا: دار الكتب الوطنية ، 2008)،80،81.

Scanné avec CamScanner

النزاعات التي حدثت في أنغولا و رواندا و بورندي و في جنوب السودان، وحتى اقتراحاتها لتعزيز اللغات المحلية في الدول الإفريقية متعددة الإثنيات باءت بالفشل[1].

إزاء هذا الفشل لجأ القادة الأفارقة إلى اعتماد آليات جديدة لتسوية النزاعات في القارة الإفريقية لذا أقرَّ الإتحاد الأفريقي في ميثاقه بشكل واضح حق الإتحاد في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في المنظمة في ثلاث حالاتٍ حدَّدتها المادة الرابعة منه وهي جرائم الحرب و الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية، و أنشأ الإتحاد في دورته الأولى سنة 2002 آلية جديدة للقيام بهذه المهمة وهي مجلس السلم و الأمن تكون بديلة عن آلية منع و إدارة و تسوية المنازعات التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية و تعمل على حفظ السلم و الأمن و الاستقرار في قارة إفريقيا[2].

واعتمد الإتحاد الإفريقي واحدة من أهم الاستراتيجيات ضمن أجندة 2063 و هي استراتيجية إسكات الأسلحة أو صمت البنادق و تهدف إلى إنهاء جميع الحروب و النزاعات الداخلية في إفريقيا بما فيها النزاعات بين الجماعات الإثنية و الصراعات العنيفة و منع الإبادة الجماعية و كل أشكال العنف بما في ذلك العنف القائم على التمييز العنصري ، ولم يقتصر اهتمام الاتحاد الأفريقي لتسوية النزاعات على محاولة فضها فقط بل تبنى على غرار بقية المنظمات الإفريقية الإقليمية أو الفرعية بروتوكولات للديمقراطية و الحكم الرشيد كأدوات لدعم السلام و الأمن و الاستقرار في القارة و لضمان علاقات منسجمة بين مختلف الجماعات داخل الدول المتعددة الإثنيات و الانقسامات[3].

و يعتبر نزاع دارفور في جنوب السودان من النزاعات التي تدخل فيها الاتحاد الإفريقي ، وتعود جذور هذا النزاع إلى الثمانينات من القرن العشرين بين قبيلة الفور الإفريقية ومجموعة من القبائل العربية البدوية فبعد أن أنشأ الفور تجمعا عُرف بالحزام الإفريقي ردت عله القبائل العربية بما يعرف بالتجمع العربي لينمو العداء الإثني لدى أفراد جماعة دارفور الإفريقية بعد تردي الأوضاع المعيشية في الإقليم و اتهامهم للحكومة بمحاباة العرب على حسابهم ، فظهرت حركات عرقية عديدة في دارفور لجأت إلى

---

[1] منى حسين عبيد ، "الاتحاد الافريقي و قضايا الدول الافريقية ساحل العاج – دار فور نموذجا :2001-2004، " مجلة المستنصرة للدراسات العربية والدولية 15، رقم.63 (2018): 38.

[2] محمد عبد الواحد النداوي ، *الإتحاد الأفريقي و تسوية المنازعات: دراسة حالة الصومال* (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2015)، 17،44.

[3] ياسين شاكيمة ، مرجع سابق ،34،35.

Scanné avec CamScanner

العنف لإنصاف أفراد جماعتها،من هذه الحركات "جبهة تحرير السودان" و "حركة العدل و المساواة" التي مثلت القبائل الإفريقية و "الجنجويد" عن القبائل العربية في الإقليم[1].

استطاع الإتحاد الافريقي أن يقنع الطرفين (الحكومة و المعارضة) في السودان بتوقيع اتفاقية لتأسيس لجنة لوقف إطلاق النار في 28 مارس 2004، تعهدت فيها الحركات المسلحة بإلزام نفسها بتطبيق الاتفاقية و وقف إطلاق النار، ولكن لم تحقق هذه الاتفاقية أهدافها و ذلك بسبب رفض الحكومة لمطالب المعارضة و من بينها نزع أسلحة الجنجويد ، وبعد عقد عدة محادثات أخرى من طرف الإتحاد مع الأطراف المتعارضة تم التوصل إلى اتفاق آخر بشأن الترتيبات الأمنية و الانسانية في دافور ولكن ذلك الاتفاق لم يدخل أيضا حيز التنفيذ و عادت الحركات الانفصالية لأعمال العنف، ومن القرارات المهمة التي أصدرها الاتحاد و خالف فيها الأمم المتحدة قراره الذي أكَّد فيه على عدم وجود تطهير عرقي في إقليم دارفور و وقف أمام الدعاوى لتدويل القضية[2].

قرر مجلس السلم و الأمن التابع للإتحاد الإفريقي في 20 أكتوبر 2004 تشكيل قوة لحفظ السلم في الإقليم و إرسالها سميت بقوة (Amis) تم توسيع عدد قواتها لاحقا و استمر عملها إلى نهاية 2006 لتعوضها لجنة أخرى مختلطة من قوات الأمم المتحدة و قوات الإتحاد الإفريقي، و إلى جانب هذه المجهودات المباشرة للمجلس على الأرض لتحقيق السلم من خلال هذه البعثة المختلطة مع الأمم المتحدة فإنه قام بدور كبير على الصعيد الدبلوماسي لتحقيق المصالحة و معالجة قضايا المساءلة و معاقبة المسؤولين عن الجرائم في الإقليم[3]، و رغم إسهامه في التوصل إلى اتفاق تقاسم السلطة و الثروة و الترتيبات الأمنية إضافة إلى الاتفاقيات الأخرى التي تمَّ إبرامها في الجولات اللاحقة كوقف إطلاق النار، رغم ذلك فيمكن القول أنَّ الآليات التي اعتمد عليها الإتحاد غير كافية لأسباب عديدة منها فشله في نزع سلاح ميليشيات الجنجويد إضافة إلى قصور آلية وقف إطلاق النَّار التي أنشأها في دار فور بسبب الانتهاكات المسجلة، و أنه لم يتوصل بعد إلى آلية مستقلة لمحاسبة ومعاقبة منتهكي القانون الإنساني وحقوقه[4].

---

[1] محمد هيبة علي أحطيبة ، "دور مجلس السلم و الأمن الأفريقي في حل النزاعات و تسويتها في أفريقيا "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية 27،رقم.03 (2011): 640.

[2] منى حسين عبيد ، مرجع سابق ، 45، 46 .

[3] محمد هيبة علي أحطيبة، مرجع سابق ، 646.

[4] رابح بوحبيلة ، "دور المنظمات الإقليمية والدولية في تسوية أزمة دارفور "، التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون ، رقم.51.

Scanné avec CamScanner

بالإضافة إلى منظمة الوحدة الإفريقية و الإتحاد الإفريقي يوجد في إفريقيا منظمات أخرى تتعاطى مع النزاعات الإثنية في القارة وهي منظمات إقليمية فرعية منها السوق الأوروبية المشتركة (comessa) و جماعة التنمية للجنوب الإفريقي Sadac و تجمع دول الساحل والصحراء CEN-SAD ...و أبرز هي المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المعروفة بالإيكواس (Ecowas)، إذ سعت هذه الأخيرة لتسوية النزاعات التي تشكل تهديدا للسلم و الأمن في المنطقة و لأن بنودها الستة و الخمسين المؤسسة لها كلها تشير إلى الأهداف الاقتصادية و منظموها حاولوا الابتعاد عن القضايا السياسية وقضايا الدفاع و الأمن الإقليمي اضطر مؤسسوها إلى استحداث آلية تسمح لها بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، نجحت بها في التدخل في العديد من النزاعات كالنزاع في ليبيريا و سيراليون[1].

اعتمدت الايكواس على آليتين لتسوية النزاعات الإثنية في إفريقيا ،أولهما هي الآليات التقليدية خاصة الوساطة حيث قامت بإنشاء لجنة الوساطة الدائمة من أجل القيام بجهود التسوية السلمية، كما استعانت أيضا بوسائل التسوية العسكرية فأنشأت قوات " الايكوموج " التي تراوحت مهامها بين حفظ السلام و فرض السلام مع غياب مهام صنع السلام و بنائه و الذي أنيطت به الأمم المتحدة، كما كان هناك تنسيق مع بعض القوى الدولية المعنية بالصراع مثل بريطانيا بالنسبة لسيراليون و فرنسا بالنسبة لساحل العاج[2].

أوَّل اختبار لهذه المنظمة كان النزاع في ليبيريا و هو نزاع لعبت فيه العوامل الإثنية دورا كبيرا إذ قامت قوات الجبهة القومية الليبيرية بقيادة تشارلز تايلور بأعمال عنف و تصفية جسدية ضد قبائل "الكران" التي ينتمي إليها الرئيس "دو" و " الماندينجو" فتحول النزاع من محاولة للإطاحة بالنظام إلى انتقام اثني ثم تطور لتصبح هناك ثلاث جبهات تقاتل ضد بعضها، تدخلت الايكواس بعد خمسة أشهر من اندلاعه حيث قامت بإنشاء لجنة الوساطة الدائمة من خمسة دول أعضاء في المنظمة عُرِفت اختصارا ب(S.MC) ثم شُكلَّت لجنة خماسية أخرى عُرِفت اختصارا ب(C5) و واحدة أُخرى عرفت (C9) ، واستعانت أيضا بآليتها العسكرية "الايكوموج" مهمتها كانت في البداية الإشراف على وقف إطلاق النار ثم تحولت لاحقا إلى فرض اتفاق وقف إطلاق النار و إنشاء مناطق عازلة، نجحت هذه القوات في تحقيق

.33،34:(2017)

[1] البشير علي الكويت ، مرجع سابق ، 83.

[2] بدر حسن الشافعي ، *تسوية الصراعات في افريقيا : نموذج الايكواس* (القاهرة : دار النشر للجامعات ، 2009)، 158،195,

Scanné avec CamScanner

بعض أهدافها ودفعت تايلور إلى الجلوس إلى مائدة المفاوضات و تم التوصل إلى اتفاق "كوتونو" للسلام الذي كان من أهم بنوده تشكيل حكومة مؤقتة ، كما أشرفت عن اجراء الانتخابات التي تأجلت عدة مرات، واضطر تايلور لاحقا للتنحي عن السلطة بعد تدخل الايكواس مرة ثانية في 2004و أثمرت جهودها عن إنشاء حكومة انتقالية من 2003 إلى 2006 ضمت 14 من المقاطعات الرئيسية في البلاد و ثمانية عشر آخرين يمثلون الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية و جماعات المصالح، ونجحت أيضا في تنظيم عمل منظمات الإغاثة[1].

تدخلت أيضا الايكواس في النزاع في غينيا بيساو و في ساحل العاج وفي كلا النزاعين لعب العامل الإثني دورا كبيرا، استعملت فيهما نفس الآليات و هي لجنة الوساطة الدائمة و الآلية العسكرية "الإيكوموج" لحفظ السلام و نجحت بالفعل في الوصول إلى وقف إطلاق النار بين حركات التمرد في ساحل العاج و تمكنت لاحقا بالتنسيق مع منظمات أخرى مثل الأمم المتحدة من توقيع اتفاقية المصالحة الوطنية في 24 جانفي 2003 والتي عرفت باتفاقية "لينـاس ماركوس" حيث حسمت هذه الاتفاقية أهم قضيتين وهما المواطنة و تملك الأراضي، أما في غينيا بيساو فنجحت في نزع السلاح من قوات ماني و إجراء الانتخابات التي فاز بها مرشح المعارضة و ضغطت بعد الانقلاب الثاني على أطراف التمرد و أسفر ذلك إلى نتائج مهمة منها تشكيل حكومة انتقالية جديدة و صياغة دستور انتقالي و قامت بتمويل العملية الانتخابية و الإشراف عليها[2].

مثَّل تدخل الايكواس في ليبيريا سابقة للتدخلات الإقليمية المباشرة في النزاعات الداخلية الإفريقية بعد الحرب الباردة، ثم توالت بعدها عمليات التدخل سواء من قبل الايكواس أو المنظمات الإقليمية الأخرى كتدخل الايجاد في نزاع السودان (2001-2005) و أيضا في الصومال (1998- 2006) [3].

---

[1] نفس المرجع ، 161،219.

[2] نفس المرجع ، 306، 348.

[3] مسيح الدين تسعديت ، مرجع سابق ، 110.

Scanné avec CamScanner

المبحث الثالث: إطارعام عن التنوع الإثني في إثيوبيا و خلفيات النزاعات فيها.

إثيوبيا من الدول الإفريقية التي عرفت ظاهرة النزاعات الإثنية خلال فترات طويلة من الزمن ، تعود جذورها إلى فترات سابقة كانت لطريقة نشأة الدولة دورا كبيرا في تأجيجها، ما أدت إلى تشكيلة غير متجانسة من القوميات بهويات مختلفة.

المطلب الأول: نشأة إثيوبيا.

تقع إثيوبيا في شرق القارة الإفريقية ،يحدها من الشمال الشرقي إيريتريا و جيبوتي، و من الغرب و الشمال الغربي السودان أما من الشرق و الجنوب الشرقي الصومال و كينيا من الجنوب الغربي، تبلغ مساحتها 1،127،127كم[1].

وهي عبارة عن هضبة مستديرة الشكل و مرتفعة وهي أعلى هضاب إفريقيا، تحيط بها مناطق منخفضة، جبالها شديدة العلو يتراوح ارتفاعها بين 2000و3000 م، وتتجاوز بعض قممها هذا الارتفاع لتصل إلى 5000 م عند قمة داشان و جبل تشوكي، و يتخلل هذه القمم هضاب متسعة، ويخترق الهضبة الاثيوبية من الجنوب إلى الشرق الأخدود الإفريقي الذي قسَّمها إلى شقين؛ فتتواجد على الجهة الغربية مجموعة من البحيرات مثل بحيرة رودولف و نهر أواش من الجهة الشرقية[2].

وتقع 90 % من مساحة إثيوبيا على الهضبة الإثيوبية التي تتميز بوعورة تضاريسها و انحدارها الشديد من الشَّرق نحو الشمال الغربي و بكثرة الأنهار و الوديان فيها التي تنحدر أيضا في نفس الاتجاه، و بكثرة الخوانق و التلال و السفوح المرتفعة والجزر البركانية و الشلالات شديدة الانحدار مما جعلها شديدة التقطيع وصعبة المواصلات فيها، أما الأراضي و السهول المنخفضة فهي لا تمثل سوى مساحة صغيرة جدا من إثيوبيا تقع بأراضي قومية العفر الموجودة في سهل الدناكل، وعلى عكس إثيوبيا تتميز الدول المجاورة لها بالمنخفضات و الأراضي الخصبة السهلية[3].

---

[1] شروق رياض مصباح ،الأقليات المسلمة في إثيوبيا الأنثربولوجيا الاجتماعية (القاهرة : دار العربي للنشر و التوزيع ، 2018)، 69.

[2] زاهر رياض ، *تاريخ إثيوبيا* ، (القاهرة : مكتبة الأنجلوسكسونية ، 1966)، 8.

[3] عبد الوهاب الطيب بشير ، *الأقليات العرقية والدينية في مصر و دورها في التعايش القومي في إثيوبيا : من الامبراطورية إلى الفدرالية 1930-2007*(السودان : مركز دراسات الوحدة الإفريقية ، 2009)، 89.

Scanné avec CamScanner

أمَّا أصل تسمية إثيوبيا Ethiopia فقد كانت محل اختلاف الباحثين والمفكرين، حيث أرجعها البعض إلى الإغريق و الذي يعني "الوجوه المحروقة" وقد وردت في الأوديسة و في الإلياذة و ذكرها أيضا هيرودوت و استرابو و ديودوروس الصقلي و بلينيوس في موسوعته "التاريخ الطبيعي" و كانوا لا يقصدون بها إثيوبيا الحالية ووردت أيضا في الإنجيل ولكن كان يقصد بها مملكة توالت على حكمها ملكات وليست إثيوبيا الحالية[1].

و يرجعها البعض أصل التسمية إلى " Ethiopis" و هو اسم ملك إثيوبيا السابع أو الملك الثاني عشر كما جاء في كتاب أكسوم000 الاثيوبي، و يعتقد أن اثيوبيس Ethiopis هو الابن الثاني عشر لآدم وهو ابن كوش ابن حام[2].

و يعتقد Dubois في كتابه Black Folk then an Now أن إثيوبيا كان يطلق عليها اسم Kush أو Kesh أوQues ، و لكنها ليست إثيوبيا الحالية و إنما كانت تطلق على مناطق الكوبار أو الكورتي و هي مناطق من إثيوبيا متاخمة لمصر كما تشير الكتابة الهيروغليفية لكلمة كوش إلى جبال إثيوبيا أو شرق إفريقيا، و استخدمت كلمة كوش أيضا من قبل حكام إثيوبيا في الفترة الممتدة من القرن الرابع إلى القرن التاسع عشر و من بينهم امبراطور إثيوبيا عيزاناEzana الذي كان يلقب بملك كوش و بيجا، و أطلق اسم إثيوبيا على صعيد مصر و النوبة و غرب السودان و شبه الجزيرة العربية و كان السود الذين يقطنون جنوب ساحل البحر الأبيض المتوسط يطلق عليهم اثيوبيون من قبل الرومان و الإغريق[3].

أما العرب فأطلق على إثيوبيا اسم "الحبشة" وهي تسمية مشتقة من كلمة "حبشت"؛ و هو اسم قبيلة يمنية هاجرت إلى إريتيريا في القرن الخامس قبل الميلاد و قد عثر علماء التاريخ و الآثار إلى نقوش سبئية في إثيوبيا هي الأقدم مكتوبة بخط المسند اليمني و هذا الخط هو الخط الذي كتبت به النقوش اليمنية القديمة ومعظم الخط الإثيوبي المعاصر مشتق من هذا الخط خط "المسند"، و يذهب المؤرخ الإرتيري محمد سعيد ناود أن الكتب التاريخية لا تبين كيف هاجر السبئيون من اليمن إلى اريتيريا و لكنه يؤكد أنهم هاجروا قبل ميلاد عيسى عليه السلام بآلاف السنين؛ و أن القبائل التي هاجرت إلى جنوب

---

[1] أحمد الحنفي القنائي الأزهري ، *الجواهر الحسان في تاريخ الحبشان* (القاهرة : كنوز للنشر و التوزيع ، 2012) ، ص 10. على الموقع :https://bit.ly/3Hc346A

[2] Ayele Bekerie," Some Historical Reflections on the Origin of the Word *Ethiopia* ," International Journal of Ethiopian Studies 1, No. 2 (2004), 113. URL: http://www.jstor.org/stable/27828841

[3] Ibid,.113 ,115 .

Scanné avec CamScanner

المرتفعات اريتيريا هي قبائل سبئية وحميرية و من بينها قبيلة تدعى "الأجاعز" و هناك انتشرت لغتها الجئزية أو الجعزية، و هناك قبيلة أخرى من المهاجرين هي قبيلة حبشات استقرت في منطقة تيغراي الحالية و هناك قامت مملكة أكسوم ثم أطلق الحبشة على كل المنطقة[1].

تختلف إثيوبيا الحالية عما كان ت عليه منذ قرون ؛ فقد تغيرت حدودها و تكوينها الجغرافي و القومي خلال فترات زمنية مختلفة، توسعت تلك الحدود و تمددت لتضم و تضيف أقاليم و مناطق جديدة يعيش فيها شعوب مختلفة وهذا ماجعل من إثيوبيا في صورتها النهائية فسيفساء من الإثنيات و القوميات و التضاريس.

أول عاصمة لإثيوبيا هي مدينة "ياها" Yeha حوالي سنة 600 ق.م والتي تقع شمال مدينة أكسوم؛ ثم أصبحت هذه الأخيرة عاصمة لإثيوبيا بداية من عام 300ق.م، هذه الأخيرة تعتبر النواة لتأسيس امبراطورية إثيوبيا فمنها بدأ التوسع و التمدد، و حوالي سنة 50 م امتدت مملكة أكسوميت كما كانت تعرف في ذلك الوقت و ليست إثيوبيا على طول وديان و أنهار أنسابا و برقا و مراب و أصبحت مملكة أكسوم بحلول عام 100 ميلادي إحدى أكبر القوى الأربعة الكبرى في العالم وهي روما و بلاد فارس (إيران) و الصين و مملكة أكسوم، و خلال الفترة الممتدة من 200 م إلى 230 م و حسب ما أظهرته النقوش الحجرية العربية كانت ظفار عاصمة حمير [التي تقع في جنوب اليمن] محتلة و خاضعة لسلطة بايجات ابن النجاشي ملك أكسوم[2].

خلال الفترة الممتدة من نهاية القرن الثاني و حتى بداية القرن الرابع استولت أكسوم على الأقاليم الواقعة بين هضبة تيجري ووادي النيل و بنهاية القرن الرابع احتلت أكسوم مملكة أروى ،و أصبحت أكسوم تضم الأراضي الزراعية الخصبة في شمال إثيوبيا و السودان و جنوب الجزيرة العربية و تضم مجموعات جديدة ، وكانت تنقسم إلى أكسوم الأصلية و الدويلات الخاضعة لها التي تدفع الجزية إلى ملك أكسوم ، و لكل إمارة حاكم ذكرت النقوش أسماء بعضا منهم مثل حكام قبائل البجة وأقابوAgabo

---

[1] عبد السلام بغدادي ، *البعد الإيجابي في العلاقات العربية الإفريقية و التعددية الإثنية كرابط ثقافي* ، (لبنان : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،2013) ، ضمن الفصل الرابع تنشيط المجال السياسي الأمني الثقافي المشترك : دعوات لترتيب آليات للتعاون المستقبلي في مجالات متعددة على الموقع : https://bit.ly/3MBJ2Ds

[2] Paulos Milkias,Op.Cite,p39 .

Scanné avec CamScanner

وتشمل تلك الأقاليم التابعة هضبة تيجراي و إقليم خليج "زولا" (أقاقو، ميتين ، وأقامي...) و ماوراء نهر تكزاي و "لقاعت" و "سيمين" و "أقو"[1].

أمَّا "عيزانا" الذي يعتبره بعض المؤرخين أعظم الملوك الذين حكموا مملكة أكسوم إذ جعل هذه الأخيرة تصل إلى أوج قوتها و رفاهيتها؛ فقد قام في القرن الرابع الميلادي بغزو قبائل البجة التي تعيش في المناطق الشمالية، و قبائل "بال كيو" في شرق أكسوم ثم قبائل إفان التي تقع في جنوب أكسوم حسب بعض المصادر التاريخية، و لاحقا قام بغزو قبائل النوبة التي كان يطلق عليهم اسم "كاسو" تسكن النيل و دمر مدينتي علوا و دارو[2].

أقام المسلمون دولة إسلامية حكمت منطقة شوا" كانت تابعة لإثيوبيا اسميا فقط و لكن كانت مستقلة عنها إداريا و ذلك خلال الفترة الممتدة من (288ـ 884م)، و كانت هناك سبع سلطانات اسلامية أخرى ولكنها تابعة لإثيوبيا يحكمهم حكام مسيحيون يعينهم ملك أكسوم وهي: إيفات، و دوارو و اراييني و هديه و شرخا و بالي و داره، شكلت هذه السلطانات مع " شوا" شريطا ساحليا في شرق إثيوبيا مماعزل إثيوبيا عن البحر الأحمر[3].

في منتصف القرن العاشر الميلادي قامت أسرة من مقاطعة "لاستا" بالاستيلاء على السلطة في أكسوم فكانت بذلك بداية لمرحلة حكم الأسرة الآجوية التي دامت لقرابة ثلاثة قرون و نصف لم تتجاوز سلطتها خلال هذه الفترة هضبة لاستا و ماحولها أما الممالك الإسلامية السبعة فكانت تعترف لهم بالسلطة مقابل دفعهم لها الضرائب و كانت هي من تعين حكامهم المسيحيين و بقيت هضبة جودجام و الركن الجنوبي الغربي من الهضبة خارج عن سلطتها[4].

---

[1] يوري م كوبيسكانوف ، *أكسوم: النظام السياسي والاقتصاد و الثقافة القرن الأول حتى القرن الرابع* ، في *تاريخ إفريقيا العام المجلد الثاني ترجمة أحمد عبد الرحيم وآخرون، المحرر*. جمال مختار (باريس:جين أفريك اليونسكو، 1985)، 387.

[2] زاهر رياض ، مرجع سابق، 43.

[3] المرجع نفسه ،61،62.

[4] المرجع نفسه، 63،66.

Scanné avec CamScanner

توسعت مملكة أكسوم في جنوب شرقها أو جنوب شرق بحيرة تانا خلال الفترة الممتدة من 1137 إلى 1270؛ لتضم مناطق "لاستا" (Lasta) أين تعيش العناصر الزاقوية Zagaway Dinesty و التي شكلت فيما بعد إقليم "ولّو" Wolo ثم امتدت عن طريقها لتضم مناطق عفار الإسلامية[1].

من 1316 إلى 1317 ضُمَّت أراضي "غوجام"، داموت، و هدية من قبل الملك "امديه سيون" حفيد الملك "يكونوأملك" بالإضافة إلى المنطقة التي تقع شمال بحيرة تانا و من بين المجموعات التي تقطن هذه المنطقة هي" الفالاشا"، ثم ضَمَّ منطقة إيفات سنة 1332م ثم بقية الإمارات الإسلامية (داوارو و شارخة و بالي) وحولها إلى دول تابعة لسلطته[2]، و كانت "شوا" قد ضمت إلى "إيفات من قبل حاكم هذه الأخيرة بعد لأن احتلها وذلك سنة 688ه الموافق ل 1280م[3].

قام الامبراطور تيودورس الثاني (1855ـ1868) بتوحيد إثيوبيا بعد الانقسام الذي أصابها لمدة فاقت المائة عام فقام بهزيمة حكام أقاليم تيجري و بيجمدير و غوجام و سيمين و ولو و شوا و أخضعهم جميعا لسلطانه بعدما كانوا دائمي الإقتتال بينهم، و تقع هذه الأقاليم على الهضبة الإثيوبية بين إريتيريا و إلى وادي أواش، و تضم مجموعات الأغاو(Agaw) والأمهريين و التيغريين، وشكل توحيد هذه المجوعات النواة لمزيد من التوسع في الأراضي المجاورة لها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[4].

في سنة 1872 توج "كاسا" حاكم تيجري امبراطورا على إثيوبيا و لقب بيوحنَّا فقام بضم قبائل "أذيبوغالا" لسلطانه ثم انتزع نصف أراضي مقاطعة شوا بعد أن حارب ملكها منيليك؛ إلاَّ أنَّ هذا الأخير أصبح ملكا لإثيوبيا سنة 1889[5].

أهم عمليات التوسع حدثت في عهد الامبراطور منيليك الثاني (1889-1913) حيث تمكن هذا الأخير من إضافة مساحات جغرافية لإثيوبيا تبلغ ضعف مساحتها و ذلك من خلال:[6]

---

[1] عبد الوهاب الطيب البشير ،*الأقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في إثيوبيا*، مرجع سابق، 89.

[2] ت.تامرات ، *القرن الأفريقي : السليمانيون المنتسبون إلى الملك سليمان الحكيم في إثيوبيا و ودول القرن الإفريقي*، في تاريخ إفريقيا العام ، المجلد الرابع ، المحرر. جبيرل.ت.نياني (لبنان:اليونسكو ، 1988)، 432.

[3] زاهر رياض ، مرجع سابق، 70.

[4] م.ب. أكبان ، *ليبيريا و إثيوبيا (1880 – 1914)بقاء دولتين أفريقيتين* ، في تاريخ إفريقياا العام: المجلد السابع 1880. 1935 ، المحرر. آ. أدو بَوهان (لبنان : اليونسكو، 1990) ، 260.

[5] محمود الشرقاوي ، مرجع سابق ، 36,

[6] آ.أدو بَوهان، مرجع سابق ، 262،283.

Scanné avec CamScanner

- الاستيلاء باستعمال القوة على مناطق آروسي و هرر و كونتا في الجنوب و الجنوب الشرقي و والاغا و غوارجي في الجنوب الغربي عندما كان حاكما لشوا (1865ـ 1889).
- ضم وولامو و كافا و سيدامو و بالي و أجزاء من أوغادين و غوفا و بني شانقول و أراضي من بوران أورومو(غالا) الشرقية و الغربية.
- كما أسس عاصمة جديدة هي أديس أبابا و يعني اسمها "الزهرة الجديدة".

باعتماده على الوسائل دبلوماسية تمكن هيلاسلاسي من إضافة المزيد من الأراضي وذلك بضم أجزاء من الصومال الفرنسي عام 1954، وتأكيد سيطرته على أوغادين عام 1954ثم ضمَّ إريتريا عام 1962 بموجب اتفاقيات مع فرنسا و بريطانيا[1].

عرفت إثيوبيا مرحلة من الثبات و الإستقرار إلى غاية انفصال إريتيريا عام 1992م و الذي أدى إلى تغيرات مهمة في الأوضاع الجيوساسية لإثيوبيا و القرن الإفريقي و حوض البحر الأحمر منها فقدان إثيوبيا لموانئها التاريخية (عصب و مصوع) و مساحة من أراضيها وبعض من جزرها مثل دهلك وسواحلها المطلة على البحر الأحمر.[2]

[1] اجلال محمود رأفت ، ابراهيم أحمد نصر الدين ، *القرن الإفريقي: المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية* (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1985) ، ص،69.

[2] عبد الوهاب الطيب البشير ، الأقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في إثيوبيا ،مرجع سابق ، ص 89.

Scanné avec CamScanner

الشكل (4): توسع الأراضي الأثيوبية في عهد منيليك الثاني

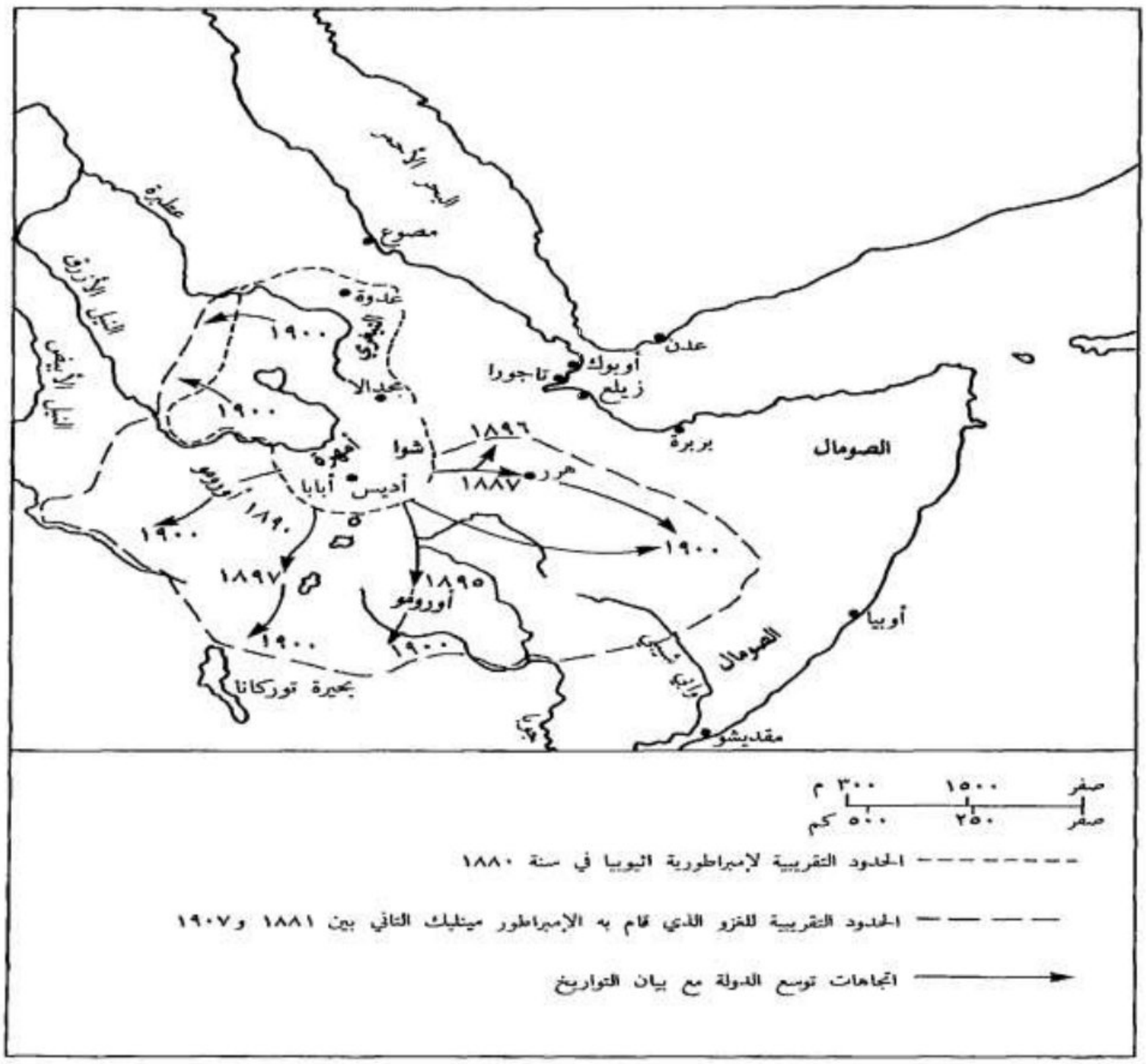

المصدر: م.ب. أكبان ، مرجع سابق ، ص 261.

المطلب الثاني: التركيبة الإثنية في إثيوبيا.

من الناحية الديمغرافية تعرف إثيوبيا تنوعا رهيبا تعود أصولهم لسلالات مختلفة؛ اختلف علماء الأجناس في تصنيفها، و إن كان الاختلاف أكثر حول تسمية تلك السلالات ، وعموما ينقسم الإثيوبيون إلى:

Scanné avec CamScanner

1. **الحاميُّون:** و ينقسمون بدورهم إلى ثلاثة أقسام وهم الجالا أو (الغالا) و الصوماليون والدناكل؛ يتميز الجالا بطول قامتهم و جبهتهم العريضة و العالية وأشكالهم عموما متجانسة و يطلق عليهم أسماء كثيرة منها أرما و أدومر، يعيشون فقط في إثيوبيا في الجنوب و الجنوب الغربي منها و من بين هذه السلالة مجموعة " البورانا"، وهم السلالة الوحيد في إثيوبيا الذي مازال غالبيته محتفظ ب عاداته و بديانته وهي الوثنية[1].

أما الدناكل فهم ذو بشرة سوداء تميل إلى الإحمرار ولهم شعر مجعد و يتميزون بقوتهم البدنية، يعيشون في المنطقة الواقعة بين جيبوتي ودير داوه و ما يليها حتى الصومال الايطالي، و يزعم الصوماليون أنهم عرب من نسل اسماعيل ابن ابراهيم[2].

2. **السَّاميون:** يعيشون في هرر وأعلى جبال إثيوبيا، و أغلب الأقاليم الشمالية من الساميون مثل جورجام و وتيجري و أمهرا و و يدينون بالمسيحية، و هم أهل حرب وقتال و أنشؤوا أبناءهم على ذلك،و يعتبرون أنفسهم سادة البلاد، هم ليسوا سكان إثيوبيا الأصليين[3]، بل هاجروا إلى إثيوبيا من جنوب الجزيرة العربية عبر اريتيريا و الصومال ومن بين القبائل المهاجرة قبيلة الحبشة التي سمى العرب إثيوبيا باسمها، استقروا في الأماكن المرتفعة ؛ فكونوا في الجهة الشمالية الشرقية من الهضبة مملكة أكسوم[4].
3. **الزنوج:** هم من نفس السلالة التي ينحدر منها جميع سكان جنوب إفريقيا الاستوائية، ويطلق عليهم أيضا "البنتوس" ، يقطنون على ضفاف نهر أومو، و في منطقة كافا و في جبال باديتو و سيدامو و في سهول جوبا السفلى ، يحترفون الزراعة ، ويتحدثون لغة واحدة[5].

و هناك بعض علماء الأجناس من يعتبر الساميون و الحاميون من نفس السلالة و يطلقون عليهم لقب "القوقازيين"، و يسمي بعضهم الحاميون بالكوشيين لأنهم ناطقون بالكوشية و بناء

---

[1] كارلتون كون ، أدوار دهنت ترجمة محمد السيد غلاب ، *الشعوب و السلالات الإفريقية* (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 1975)، 238.

[2] مسعد بولس ، *الحبشة أو إثيوبيا في منقلب من تاريخها* ، (مصر: المطبعة العصرية ،1951) ،39،41.

[3] المرجع نفسه ، 44،45.

[4] زاهر رياض ، مرجع سابق ، 26،26.

[5] المرجع نفسه ، 39،40.

Scanné avec CamScanner

عليه يمزون بين كوشيي الأراضي المنخفضة مثل الغالا و الصوماليون و كوشيي الأراضي المرتفعة مثل الأقاو والسيداما[1].

- **اللغـة:** يستخدم مصطلح اللغات "الآفرو- آسيوية" بدلا من مصطلح " السامي - الحامي" لوصف خصائص مشتركة بين اللغات الحامية و السامية، و اصطلاح "آفرو - آسيوي" هو اصطلاح جغرافي لكنه يشير إلى عوامل تاريخية متعلقة بتداخل و انتقال سمات لغوية و اجتماعية خاصة بمناطق آسيا و إفريقيا تعود لفترات زمنية قديمة ، ويعتبر شلوستر L.Schlozer أول من أطلق مصطلح السامية على اللغات و كان يقصد بها اللغات التي يتحدث بها الآراميون و العبريون و العرب و أقوام أخرى ، و تسمى اللغات السامية أيضا ب" اللغات الشرقية "[2]،و تضم إثيوبيا أكثر من 80 لغة أغلبها من اللغات الآفروآسيوية؛ تصنف إلى أربعة أقسام هي:[3]

✓ **اللغات السامية:** تشمل الجعزية و الأمهرية و التيجرينية و الغوراجينيا و هراري، و أهمها اللغة الأمهرية و هي اللغة الرسمية منذ القرن الثالث عشر في إثيوبيا، أما اللغة الجعزية فكانت سابقا هي اللغة التي يشترك في التحدث بها أقاليم مملكة أكسوم، لكنها الآن يقتصر استعمالها في المجال الديني مثل استعمالها في كنيسة التوحيد الأرثذكسية الأثيوبية.

✓ **اللغات الكوشية:** اللغات الكوشية الرئيسة في إثيوبيا هي الأورومو و الصومالية و العفر، تعتبر لغة الأورومو هي الأكثر انتشارا في إثيوبيا حيث يتحدث بها حوالي 34,5 % من مجموع السكان و ما ، بينما تمثل الصومالية 6,2 % و اللغة العفارية 1,7 % (حسب احصائيات 2007)، و عموما هناك حوالي 24 مجموعة اثنية في إثيوبيا لغتها أكبرهم سيدامو.

✓ **الأوموتيك** : هناك حوالي 29 لغة من لغات الأوموتيك في إثيوبيا منها : آنفيلو،آري ، بامباسي، باسكتو، بورو ، دزي ، دورزي، هوزو، كارا، يتحدث بها سكان مناطق البحيرات في الصدع العظيم و نهر أومو.

---

[1] عبد الوهاب الطيب البشير ، الأقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في إثيوبيا ، مرجع سابق ، 160 .

[2] عبد المنعم محجوب ، *ماقبل اللغة:الجذور السومرية للغة العربية و اللغات الآفروآسيوية* ،ط2(بيروت : دار الكتب العلمية ، 2013).80،81.

[3]Paulas Milkias ,*Ethiopia* (United States of America : BC-CLIO, LLC , 2011) ,.257,263

Scanné avec CamScanner

✓ **النيلية Nilolics:** تعتبر من أسرة اللغات النيلية الصحراوية ، يتحدث بها سكان أقصى الجنوب الغربي لإثيوبيا على طول حدودها الغربية ، يوجد في إثيوبيا 19 لغة تنتمي إلى اللغات النيلية من بينها : بيرتا ، جوياتو ، جوموز، شابو ... أكثر المتحدثين بها هم جماعة الأنواك و الكوتاما.

➢ **الديـــن:** وفقا لإحصائيات 2007، يعتبر الإسلام ثاني أكبر ديانة في إثيوبيا؛ يعتنقه حوالي 33.9% من السكان، يعتنقه أفراد مجموعات صوماليا و عفار، أرجوبا، ساهو، هرر، و معظم المتحدثين بالأورومو ، أمَّا المسيحيون الأرثوذكس فيشكلون 43.5 % من السكان أغلبهم من مجموعات أمهرة و تيجراي، والبروتستانت حوالي 8.6 % أما الكاثوليك فيمثلون حوالي 0.7 % بينما يعتنق حوالي 2.6 % من السكان الديانات التقليدية، و معظمهم يتحدث لغات نيلو صحراوية و تنتشر أيضا في مجموعات سيدامو و أورومو و القريج أو قوراقي Gurage[1].

وهناك فئة أخرى من السكان تقدر نسبتهم حوالي 0.6 % يعتنقون ديانات أخرى مثل اليهودية التي يعيش أصحابها في شمال غرب إثيوبيا؛ و البهائية التي يعيش جزء كبير من معتنقي هذه الديانة في أديس أبابا،[2] و عموما تعتبر هذه الإحصائيات غير ثابتة و هي تتغير باستمرار.

➢ **أهم الجماعات الإثنية في إثيوبيا:**

تضم إثيوبيا أكثر من 80 مجموعة اثنية، أهم هذه المجموعات هي الأمهرا و الأورومو و التيغراي ومن بين المجموعات الإثنية في إثيوبيا مايلي:

✓ **القومية الأمهرية:** اختلف المؤرخون في أصل كلمة "أمهرا"؛ حيث تعني حسب بعض المؤرخين "الناس الأحرار"، ويطلقها البعض على الأشخاص الذين اعتنقوا المسيحية، وتشير أيضا إلى الجماعات الحاكمة التي اعتمدت اللغة الأمهرية كلغتها الرئيسة، أما الجغرافي الاثيوبي مصطفى ولد مريم فيرى أن الأمهرا تطلق على سكان المرتفعات وليس لها أي ارتباط بجماعة اثنية محددة[3]، تعود أصولهم إلى الساميين الوافدين من جنوب الجزيرة العربية خاصة من اليمن، و يعيشون في مناطق قندار في الشمال وقوجام في الشمال و الشمال الغربي وكذلك منطقة ولّو في الشمال و الشمال الشرقي و"شوا" في وسط إثيوبيا، تدور عاداتهم وثقافتهم و أعرافهم الاجتماعية حول التقاليد اللاهوتية، يحكمهم نظام اجتماعي تقليدي يشبه الاتحاد الفدرالي الأسري، و ينقسمون حسب السلالة إلى السلالة الملكية و أقاربهم؛ حكام الأقاليم

---

[1] Tony Karbo ," Religion and social cohesion in Ethiopia ,"International journal of peace and Development studies 4 , N°. 3 (2013): p,p . 47-49. http://www.academicjournals.org/IJPDS in 4/5/2022,on 17 :30

[2] "الدين في إثيوبيا ": أنظر : https://stringfixer.com/ar/Religion_in_Ethiopia أطلع عليه في 2022/5/5 .

[3] Paulos Milkias,*Op.Cite* ,206.

Scanné avec CamScanner

و الزعماء و الرؤساء و هيئة الكهنوت و أفراد السلطة الذين عملوا في القصر الملكي، رجال الديـــــن (المسيحي)، أصحاب المنازل و المسؤولون عن العمل[1].

- ✓ **الأورومو OROMO:** هي أكبر الإثنيات الإثيوبية تعدادا حيث يبلغ عدد أفرادها حوالي 38 مليون نسمة حسب إحصاء 2015 أي بنسبة 34 % من سكان إثيوبيا[2].

وإقليم الأورومو هو أكبر الأقاليم مساحة و لكن لا يرتبط بأي حدود مع دول الجوار، و تنقسم اثنية الأورومو إلى حوالي 200 قبيلة موزعين على عدة مجموعات هي : أوروما الجنوب و تضم بورانا Borana و قوجي Guji، أورومو الشمـال و تضم ولو (Wallo)، و رايا Raayyaa، أورومو الشـــرق و تمثلهم هرر Harar و إقليم الغرب و تتمثل في والقَّا(Wallagga) و لقا (Legaa)، أورومو جنوب غرب و تضم مكة Macca و أكبر مراكزها جما[3].

أطلق ريتشارد فرانسيس بيرتون على هذا الإقليم اسم "أورمانيا" وكذلك يوهان لودفيج كرابف في منتصف القرن 19، و تتميز هذه المجموعة بأنها أكثرهم تعايشا مع غيرها، وانفتاحا فهم شعب يدمج الغرباء و يسهل عليهم الانضمام إليهم؛ و يرجع ذلك إلى مفهومي السلام المحلي (ناجا أورومو) و مفهوم المساواة اللذان يحكمان جوانب حياة الأورومو و علاقتهم مع غيرهم من الشعوب[4]، يحكمهم نظام تقليدي ديمقراطي يسمى الجادا Gada، و الأورومو أو كما يسمونهم الأمهريون "الغالا" يرجحهم الكثير من المؤرخين بأنهم السكان الأصليون في إثيوبيا عاشوا في جنوب إثيوبيا، و كانوا في الأصل رعاة يعيشون بين خليج عدن المتاخم لأرض الصومال حاليا و الأراضي المنخفضة القريبة من بيل ثم بدؤوا يهاجرون إلى مناطق أخرى من إثيوبيا لأسباب كثيرة من بينها الحاجة لأراض جديدة لرعي ماشيتهم[5]، يستقرون الآن في وسط و شرق و غرب و جنوب إثيوبيا، و تستقر أقليات منهم في "والو" و في "رايا آزابو" في جنوب إقليم التيغري، يمارسون الرعي و الزراعة المختلطة بتربية المواشي[6].

---

[1] عبد الوهاب الطيب البير ، الأقليات العرقية والدينية و دورها في التعايش القومي في إثيوبيا، مرجع سابق، 167- 169.

[2] داليا سعد الدين ، نبذة عن الأورومو و أوجادين ، عبر الموقع :

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=72469 في 2022/04/20 .

[3] عبد الوهاب الطيب البشير ،الأقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في إثبوبيا مرجع سابق ، 190 .

[4] Tsega Etefa , Integration and P eace inE ast Africa : A History of the Oromo Nation,(New York : Palgrave Macmillan, 2012) 3,71,72.

[5] Paulos Milkias , Op.Cite, 208,209.

[6] بريكيت هابتي سيلاسي ، *الصراع في القرن الإفريقي* ترجمة : عفيف الرزاز (لبنان : مؤسسة الأبحاث العربية ، 1980)، 89.

Scanné avec CamScanner

✓ **مجموعة تجراي:** يبلغ عدد عناصر هذه المجموعة حوالي 4 ملايين نسمة و يمثلون 6.16% من سكان إثيوبيا، يفتخر التيجرانيون بسلالتهم لأن أصولهم تعود للملكة الأكسومية القديمة و يؤمنون بأحقية و أسبقية التيجراي في الملك، و بعد انفصال إريتيريا أصبحت هذه المجموعة منقسمة بين دولتين جزء في إثيوبيا و جزء في إريتيريا[1].

حسب احصائيات 2007 فإن 96.7% من التيغرايين يدينون بالمسيحية الأرثوذكسية و يشكل المسلمون أقلية بنسبة 2.9%، و يعيش في الإقليم أقليات من عفر و آجيو و ساهو و كوناما ، أغلبهم يتحدث لغتهم المحلية التيغرانية ، و يمارسون الزراعة، وإذا ما أخذنا بعين الإعتبار توزعهم في كل أنحاء إثيوبيا رغم أن نسبتهم قليلة إل أنهم يشكلون ثالث أكبر مجموعة اثنية من حيث عدد السكان[2].

✓ **المجموعة الصومالية:** تعيش هذه المجموعة في منطقة أوغادين؛ الذي اشتق اسمه من عشيرة أوغادين وهي أكبر العشائر الصومالية، سكانه صوماليون في الأساس ،وكانت إثيوبيا قد ضمته إليها عام 1889، بهدف الاستيلاء على القطعان التي يربيها الصوماليون في هذه الأراضي الرعوية[3]، و تعيش أيضا هذه المجموعة الإثنية في منطقة هرر التي تشكل مع منطقة "أوغادين" إقليم الصومال الذي يقع في شرق إثيوبيا و جنوب شرقها، يتجاوز عددهم الستة ملايين نسمة أي حوالي 6 % من مجموع السكان، و هو ثاني أكبر إقليم بعد إقليم أورومو من حيث المساحة ،تنتمي هذه المجموعة الإثنية إلى كوشيي شرق إثيوبيا و يتحدثون اللغة الصومالية الأغلبية الساحقة منهم مسلمون يخضعون لنظام اجتماعي يرتكز على القبيلة و هو مشابه للنظام المتواجد في دولة الصومال و عند بقية المجموعات الصومالية في القرن الإفريقي[4].

✓ **مجموعة عفر:** يطلق عليهم أيضا لقب "الدناكل" و "عادال" بلغ عددهم سنة 2007 حوال مليون و نصف مليون نسمة، يمثلون حوالي 1.98 % من مجموع السكان، يمارسون الرعي في أراضيهم

---

[1] نفس المرجع ،نفس الصفحة .

[2] Paulos Milkias , Op.Cite,p,216

[3] مسعود الخوند، *الأقليات المسلمة في العالم : انتشار المسلمين في الدول و البلدان غبر العربية و غير الإسلامية* ،ط2 (لبنان : universal company publisher and distributer ، 2006) ، 57 .

[4] عبد الوهاب الطيب بشير ، *أوضاع اللغة العربية في القرن الإفريقي : تقاطعات الدين و الهوية و الإثنية* ، (لبنان : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2020) ، 48

Scanné avec CamScanner

القاحلة التي تتميز بشدة الحرارة، تقع أراضيهم بين المرتفعات و البحر الأحمر و هذا ما منح أهمية لهذه المجموعة الإثنية[1].

تنتمي هذه المجموعة إلى كوشين المنخفضات الشرقية و تتكلم اللغة العفرية ، يدينون بالإسلام و تعيش معهم أقليات من الأورو و الأمهرا و الهدايا...، تنفرد هذه المجموعة الإثنية بهويتها المميزة (عرقيا و دينيا و لغويا) و هي من المجموعات المهمة في إثيوبيا لاعتبارات عدة منها أنها مجموعة حدودية مع جيبوتي و إريتيريا و لأنها اثنية تتوزع على ثلاث دول متجاورة هي إثيوبيا و جيبوتي و إريتيريا وهوما يعرف بالمثلث العفري ،و لها مطالب بالإنفصال و تكوين دولة العفر[2].

- ✓ **مجموعة بيثا إسرائيل أو"الفلاشا"**: "الفلاشا" هي جماعة إثنية في إثيوبيا يعتنق أفرادها اليهودية؛ وقد أطلق عليهم الإثيوبيون هذا اللقب بينما يفضلون هم لقب "بيتا إسرائيل"، و تعني كلمة فلاشا غريب الأطوار أو " المنفيين ". وهناك من المؤرخين من يعتقد أنهم من قبيلة "أجاو" و أن عرقهم إثيوبي خالص، و منهم من يعتقد أنهم حاميون ينتمون إلى القبائل السامية في جنوب شبه الجزيرة العربية و هناك من يعتقد أنهم يهود هاجروا إلى إثيوبيا، يتحدث غالبيتهم الأمهرية"، ويتميزون بالعزلة و الانغلاق و تمسكهم بالطقوس، يعيشون في شمال إثيوبيا تقلص عددهم بعد أن هاجر الكثير منهم إلى إسرائيل بعد اعترافها بهم[3].
- ✓ **مجموعة عرقوبا ARGOBBA**: هي مجموعة اثينة مسلمة أطلق عليهم لقب "أرقوبا" و هي كلمة مشتقة من العبارة الأمهرية " Arab Gebba" أي "جاء العرب" ؛ يتحدث بعضهم لغة خاصة بهم تسمى الأرغوبينية بينما يتحدث البعض الآخر لغات أخرى كالأمهرية و الأورومية، يمارسون الزراعة و متمسكون بهويتهم الإسلامية و عاداتهم بدأ البعض منهم يقبل بالاندماج مع غيرهم خاصة في المناطق التي تكثر فيها قوميات أخرى و يخضعون لنظام إداري و قضائي خاص بهم (مستمد من التعاليم الإسلامية) و يعيشون في قرى مجاورين لشعوب أمهرة و عفر و أورومو و حاران[4].

---

[1] Paulos Milkias , Op.Cite ,207

[2] عبد الوهاب الطيب البشير ، الأقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في إثيوبيا ، مرجع سابق ، 183،184.

[3] عبد الوهاب المسيري ، *موسوعة اليهود و اليهودية و الصهيونية : نموذج تفسيري جديد : المجلد الثاني الجماعات اليهودية.إشكاليات* (القاهرة : دار الشروق ، 1999) ، 226-232.

[4] Tesfaye Hailu ," History and culture of the Argobba : recent investigation" ,Annales d'Ethiopie16,N°.1.(2000) : 195-206 .

Scanné avec CamScanner

- ✓ **المجموعات الإثنية في غرب إثيوبيا:** تتميز بصغرها ديموغرافيا إثيوبيا و تتواجد هذه المجموعات في إقليمين هما: إقليم بني شنقول أو قُمز و إقليم "قامبيلا"، أغلبهم يتحدث لغاتهم المحلية النيلية و أهم المجموعات الإثنية في غرب إثيوبيا هي مجموعة "بارتا" Barta وتعرف أيضا ب "جبلاوي" ومجموعة قمز Gumuz في إقليم بني شنقول، ومجموعات "أنوا " و " نويْر" في إقليم قمز و تتواجد فيه مجموعات صغيرة مثل "كومو" و "أُبو" و "ماجينغير"، حوالي نصفهم مسلمون كما تنتشر اللغة العربية باللهجة السودانية على شريطهم الحدودي، و سكانهم لهم نفس السمات العرقية و اللغوية لسكان منطقة جنوب النيل الأزرق في السودان[1].
- ✓ **المجموعات الإثنية في الجنوب:** يتميز الجنوب بكثرة المجموعات الإثنية فيه حيث يوجد 56 مجموعة اثنية تعيش في 10 % من مساحة إثيوبيا و تمثل حوالي 21 % من سكان إثيوبيا، أكبرها هي سيداما، القرافي ، ولايتا Walayta ، الهديا ، كفا ، بعضها مجموعات مليونية وبعضها مجموعات صغيرة لا تتجاوز بضعة آلاف[2].

المطلب الثالث: خلفيات النزاعات الإثنية في إثيوبيا.

من خلال الاضطلاع على التطور التاريخي لإثيوبيا يمكن تمييز مرحلتين متباينتين عرفت إثيوبيا خلالهما تغييرات في هيكل نظامها السياسي و أيديولوجيته و خاصة كيفية إدارته للتنوع الإثني في البلاد ، و أيضا تغييرات في طبيعة النزاعات الإثنية و خصوصيتها وإن لم تخلو كلا المرحلتين من هذه النزاعات التي تعتبر سمة مهمة لإثيوبيا و ذلك يرجع لعوامل عديدة اختلفت حسب كل مرحلة .

1. **المرحلة الأولى (الحكم الامبراطوري):** على الرغم من أنَّ إثيوبيا مرت بمراحل مختلفة من التوسع و التطور منذ تأسيس مملكة أكسوم ؛ إلا أنه يمكن القول أنَّ ظهور إثيوبيا كدولة ذات سيادة يعود الفضل فيه إلى كل من ملوكها تيودروس من جوندار (1855-1868) و يوهانيس من تيغراي (1869-1889) ، و منيليك من مقاطعة شوا الوسطى (1889 – 1913) الذي توسع في الجنوب و وضع تحت سلطته مناطق جديدة لم تخضع يوما لسلطة الملوك الاثيوبيون من قبل مثل أوغادين ، هذا

---

[1] عبد الوهاب الطيب البشير ، *أوضاع اللغة العربية في القرن الإفريقي : تقاطعات الدين و الهوية و الإثنية* ، مرجع سابق ، 58.

[2] عبد الوهاب الطيب البشير ، *الأقليات العرقية و الدينية و دورها في التعايش القومي في إثيوبيا : من المبراطورية إلى الفدرالية 1930-2007*، مرجع سابق ، 196.

Scanné avec CamScanner

التوسع الأخير كان من دوافعه التنافس مع الدول الأوروربية في اقتسام منطقة القرن الأفريقي .[1] و خلال هذه الفترة كان عدم المساواة بين الجماعات الإثنية جزءا من نظام الحكم الامبراطوري الذي اتبع هذا النهج منذ تأسيس الدولة الحديثة في إثيوبيا ، لذلك كانت الهوية الوطنية الاثيوبية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأمهرة ولم يتم الإعتراف مطلقا بالتنوع الإثني[2].

خلال الفترة الامبراطورية كانت القضية الأساسية في إثيوبيا هو الصراع بين القوى الإقليمية و القوة المركزية ممثلة في الامبراطور و لكن لاحقا تحولت هذه النزاعات و الصراعات إلى صراع طبقي بعد أن كان صراع من أجل التوسع الإقليمي، فخلال فترات تاريخية طويلة من الزمن عاش الاثيوبيون في ظل حكم لامركزي ، تمتع من خلاله حكام المقاطعات بدرجة معينة من الاستقلالية، ولكن رغم ذلك كانت هناك دائما خلافات مستمرة بين الامبراطور من جهة و حكام المقاطعات والأمراء الإقليميين من جهة أخرى[3]، و في عهد الامبراطور هيلاسيلاسي بدأت الاحتجاجات تأخذ شكلا جديا خاصة بعد محاولة الانقلاب في 14 ديسمبر 1960، و كانت العملية التحديثية التي قام بها هيلاسيلاسي سنة 1971 هي التي فجرت الحركة الثورية في إثيوبيا عام 1974، و بدأت على إثرها إضرابات متفرقة خاصة من طلبة الجامعات و المعلمين[4].

بدأت الثورة في جانفي 1974 بحركة عصيان لوحدة عسكرية يقودها ضباط صغار(أطلق عليهم لقب الديرغ) لتنتقل إلى وحدات أخرى، في البداية كانت مطالب العسكريين اجتماعية تدور حول تحسين ظروف معيشتهم و رفع مرتباتهم، ولكن لاحقا وتحت ظغط الجماهير و خاصة طلاب الجامعات تغيرت مطالبهم و أصبحت سياسية ثم أخذت اتجاها راديكاليا بما في ذلك طلب تشكيل لجنة تحقيق، كما رفعت هذه الحركة الاحتجاجية شعارات قديمة كانت يستعملها الطلاب في احتجاجاتهم مثل "الأرض لمن يحرثها"، نجحت هذه الحركة في 12 ديسمبر 1974 في إبعاد الامبراطور عن الحكم و تشكيل حكومة

---

[1] ANDARGACHEW TIRUNEH, THE ETHIOPIAN REVOLUTION *(1974 to 1984)* ,(United States : ProQuest LLC, 2014) 21,22.

[2] Temesgen Thomas Halabo," Federalism and Peace in Ethiopia: Current Achievements and Challenges" , in *Peace federalism and human rights* , editor.Melaku Wakuma (Addis Ababa : Institute for Peace and Security Studies , 2016),44.

[3] Bekalu Atnafu Taye, Ethnic federalism and conflict in Ethiopia,Africa journal on conflict resolution 17,N°.2 (2017) : 46.

[4] بريكيت هابتي سيلاسي ترجمة عفيف الرزاز ، مرجع سابق ، 32.

Scanné avec CamScanner

عسكرية (حكومة الديرغ Derg) [1]، أما العوامل التي أدت إلى هذه العملية فهي متعددة و لكن الغالب عليها أنها أسباب اجتماعية اقتصادية بالدرجة الأولى و ليست اثنية و منها:

- نظام الرست Rist الذي يلزم الرعايا بدفع ضرائب و أيضا نظام الجلت Gult الذي يمنح ملكية الأراضي للنبلاء و الكنائس ، نزعت على إثرها أراضي الفلاحين وأصبحوا مستأجرين ، ورغم صدور قانون عام 1966 ينهي نظام الرست إلا أن كبار الملاك احتفظوا بملكية خاصة لأراضيهم الواسعة و هذا أدَّى إلى زيادة الفجوة السياسية و الاقتصادية في الريف ، و في عام 1967تمَّ إلغاء ضريبة العشور و تعويضها بضريبة تصاعدية على الإيرادات الزراعية بما في ذلك الإيجارات ثم ألغي هذا القانون لاحقا ليزيد من السخط الاجتماعي ، خاصة مع انخفاض الأجور و اتساع نسبة البطالة الحضري[2].
- لا مبالاة الحكومة مع الجفاف الذي حدث في محافظتي "والو" و "سيداما" عامي 1972و 1973 وتكتمها عن الأمر والذي نجم عنهما مجاعة خلفت أكثر من 200 ألف قتيل ، فأصبح ينظر إلى حكومة هيلاسيلاسي على أنها حكومة فاسدة و عاجزة ، ثم توالت إضرابات بعض القطاعات مثل إضراب أصحاب السيارات بسبب زيادة أسعار البنزين وإضراب المعلمين احتجاجا على توصيات البنك الدولي بإعادة النظر في القطاع التعليمي ، وتفاقم الوضع بعد هزيمة إثيوبيا في أرتيريا سنة 1973 و الذي أدى إلى العصيان العسكري[3].

2. **المرحلة الثانية (الحكومة العسكرية)**: كانت العوامل الاجتماعية و الاقتصادية هي الغالبة على دوافع الاحتجاجات أثناء فترة حكم هيلاسيلاسي برفضها لحكمه التسلطي ولم تكن العوامل الإثنية دافعا لها، إذ كانت هذه الاحتجاجات ضد الاستغلال البشري للاثيوبينن بغض النظر عن الخلفية الإثنية للحكام ،ولم تكن هناك حركات اثنية باستثناء الجبهة الشعبية لتحرير أريتيريا، أمَّا التيغرانيين فكانت لهم نظرة مغايرة فرأوا أن هيمنة الأمهرة على الحكم هو سبب ما تعاني منه إثيوبيا و اعتبروا أنه هناك توزيع غير عادل للثروة و لموارد الدولة لصالح الأمهريين ، وفي هذه الظروف ظهرت الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي سنة 1975 و دعت إلى إنشاء جمهورية تيغراي المستقلة ، ثم عدلت لاحقا بيانها إلى الثقافة و الاستقلال السياسي للمنطقة في إطار دولة إثيوبيا الموحدة ، وقد

---

[1] المرجع نفسه ، ص 34 – 37 .

[2] ساهيد أديجو موبي ، *تاريخ إثيوبيا* ترجمة مصطفى مجدي الجمال (القاهرة : المركز القومي للترجمة ، 2018)، 158.

[3] بريكيت هابتي سيلاسي ترجمة عفيف الزاز، مرجع سابق ، 33.

Scanné avec CamScanner

قادت هذه الحركة السياسية الاحتجاجات في إثيوبيا ضد الحكومة العسكرية (الديرغ) و أكدت أنَّ النزاع في إثيوبيا في بداية القرن العشرين هو نزاعا اثنيا بين الجماعات الإثنية [1].

بدأ هذا النظام الجديد بشعار " إثيوبيا أولا" و دعا إلى الاشتراكية ثم أعلن لاحقا عن تبني النظام الماركسي أو الاشتراكية العلمية، وأصدر في عام 1987 دستورا جديدا أعلن فيه عن قيام جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية ، كان هذا الدستور الجديد حرفيا نسخة من دستور الاتحاد السوفياتي لعام 1917 باستثناء أنه منح للرئيس سلطات واسعة على عكس النظام الفيدرالي الذي يتسم بالفيدرالية الاقليمية ، وأعطت هذه الحكومة للقبائل و الاتحادات سلطة تحصيل الضرائب ، كما استجابت لطلب الطلاب " الأرض لمن يحرثها" و ذلك بتأميم جميع الأراضي الريفية و الحضرية و إدارتها من قبل جمعيات الفلاحين و القبائل[2].

بعد فترة وجيزة و على عكس توقعات المحتجين الذين أسقطوا حكم هيلاسيلاسي ، قام الديرغ [3]بإيقاف جميع الحركات السياسية بما في ذلك الحركات الإثنية القومية و هذا بدوره أدى إلى تعزيز الحركات القومية كجبهة تحرير التيغراي و الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا و جبهة تحرير أورومو، ووفقا لتقويم القوميين من مختلف الجماعات الإثنية في إثيوبيا فإنَّ الحكومة العسكرية كانت مجرد استمرار للحقبة الامبراطورية خاصة في قمعها للجماعات الإثنية[4].

في هذه الفترة بدأت يظهر تأثير العوامل الإثنية حيث طالبت الجماعات الإثنية التي تأسست من خلال حركاتها السياسية بحقوقها الثقافية و السياسية ، فطالبت الجبهة الشعبية لتحرير الأورومو بإلغاء الثقافة الإقطاعية و استبدالها بثقافة جماهيرية وطنية تعتمد على العناصر الشعبية لثقافة الأورومو، و تطوير لغة الأورومو باستخدام لغة أبجدية لاتينية و أن يكون التعليم بلغتهم المحلية على الأقل في السنوات الأولى من التعليم أي في المرحلة الابتدائية، أمَّا جبهة تحرير التيغراي فكان المطلب الأساسي لها هو تقرير المصير[5]، و لكن كان هناك اختلاف بين أعضائها حول المقصود من هذا المفهوم ، فبينما يرى البعض أنه يعني انفصال تيغراي عن إثيوبيا نهائيا و إقامة دولة مستقلة ؛ يرى البعض الآخر أنه

---

[1] Bekalu Atnafu Taye, Op.Cite,47,48.
[2] Paulos milkias, Op.Cite,70.
[3] Semahagn Gashu Abebe, ," The dilemma of adopting ethnic federal system in Africa in light of the perspectives from Ethiopian experience," Journal of African Studies and Development Vol 4,N°.7 (2012) : 170.
[4] Idem.
[5] بريكيت هابتي سيلاسي ترجمة عفيف الزاز ، مرجع سابق ، 95،96.

Scanné avec CamScanner

يعني أن تكون الجبهة أكثر استقلالية في ممارسة حقوقها السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية في إطار دولة إثيوبيا الموحدة ، وقد تراجعت لاحقا الجبهة عن موقفها الانفصالي بسبب ضغط الجبهة الشعبية لتحرير أريتيريا و تم اعتماد برنامج جديد للجبهة سنة 1979[1].

و في أوائل عام 1989 كانت الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي قد شكلت "الجبهة الشعبية الديمقراطية الثورية للشعب الاثيوبي" (EPDRF) التي تتكون من مجموعة من المنظمات السياسية ، ثم وضعت مجموعة من الأهداف لهذه الجبهة من بينها إزالة حكومة "الديرغ" و تشكيل حكومة انتقالية تتكون من ممثلي المنظمات الأعضاء في الجبهة و ستعمل الحكومة على ضمان حل مطلب تقرير المصير من خلال الاستفتاء الشعبي ، و بعد نزاع عنيف و مسلح مع حكومة الديرغ استمر لسنوات و نقل الهجوم إلى مناطق خارج التيغراي و تنسيق النضال مع جبهات أخرى مثل الجبهة الشعبية لتحرير أريتيريا نجحت قوات الجبهة الشعبية الديمقراطية الثورية (EPDRF) و الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي (TPLF) في الدخول منتصرة إلى أديس أبابا العاصمة في 28 ماي 1991 بعد لجوء الرئيس " منغستو " إلى زيمبابوي و طلبه اللجوء السياسي[2].

[1] Aregawi Berhe, A Political History of the Tigray People's Liberation Front (1975-1991):Revolt, Ideology and Mobilisation in Ethiopia,(Phd thesis , university of Amsterdam faculty of social sciences , 2008) : 200,204, 207.

[2] Ibid, 114, 328.

Scanné avec CamScanner

خلاصة الفصل:

رغم تنوع التركيبة السكانية لأغلب الدول الإفريقية و عدم تجانسها و رغم التفتت الذي تتميز به إلا أنَّ ذلك لا يعتبر عاملا وحيدا لاندلاع النزاعات الإثنية في القارة، فقد ساهمت عوامل أخرى في حدوثها اختلفت أهمية كل واحد منها ودوره من دولة إلى أخرى ،ويعتبر الاستعمار الأوروبي للقارة عاملا مشتركا في هذه الدول نتيجة الحدود السياسية التي فرضها على هذه الدول ، كما ساهمت الأنظمة السياسية وسوء الإدارة من قبل الحكام ففي تأجيج النزاعات، إضافة إلى تدخل الدول الخارجية في الشؤون الداخلية لهذه الدول وتداعيات العولمة السلبية.

و لأجل الخروج من هذا الوضع المتأزم انتهجت أغلب هذه الدول أشكالٍ مختلفة من لامركزية السُلطة أبرزها الفيدرالية بثلاث نماذج مختلفة في كل من إثيوبيا و جنوب إفريقيا و نيجيريا، في حين تمسكت دول أخرى بوحدوية السلطة و انشغلت بمطالب الجماعات الثقافية أكثر ، ورغم مساعي المنظمات الإفريقية للعب دور في تسوية النزاعات الإثنية في القارة إلاَّ أنَّه بقي محدودا و اقتصر على حفظ السلام و المساعي الإنسانية و لم يرقى إلى تبني آليات وقائية من هذه النزاعات .

أمَّا إثيوبيا فلم تكن أقل تنوعا و تفتتا أو أكثر تجانسا ووحدوية من بقية الدول الإفريقية، حيث تضم تشكيلة من الإثنيات المتناقضة في ثقافتها وهوياتها ولغاتها ، يتجاوز عددها الثمانين مجموعة بينما تنحصر المجموعات المهمة في عدد قليل منها أبرزها مجموعة الأمهرا و الأورومو، و التيغراي، و يعود هذا التنوع و الاختلاف بدرجة كبيرة إلى عملية التوسع التي قام بها ملوكها لزيادة رقعتها خاصة في عهد الإمبراطور منيليك الثاني.

Scanné avec CamScanner

الفصـــل الثـالـث:

آليات إدارة النزاعات الإثنية في إثيوبيا وانعكاساتها على الهوية و النزاعات

Scanné avec CamScanner

تمهيد:

أدَّت عمليات التوسع التي قام بها أباطرة إثيوبيا عبر فترات زمنية طويلة أبرزها في القرن التاسع عشر من قبل "منيليك الثاني" إلى تشكيل تركيبة غير متجانسة من الإثنيات، خاصة في منطقة الجنوب الذي يعتبر في حد ذاته فسيفساء من الإثنيات، كما عرفت إثيوبيا خلال تلك الفترات من التأسيس انتفاضات و احتجاجات لتلك الأقاليم الرافضة لضمها إلى دولة إثيوبيا خاصة في أواخر عهد الإمبراطور هيلاسيلاسي و التي أدت إلى إبعاده عن العرش وقيام جمهورية إثيوبيا، ولم تتمكن الحكومة التي جاءت بعده من إخماد هذه الانتفاضات بل زادت حدتها، وخلال هذه الفترات المختلفة من الزمن انتهجت الأنظمة السياسية في إثيوبيا آليات مختلفة لاستيعاب هذا الاختلاف في الهويات الإثنية و إدارة تلك النزاعات بما يحقق الاستقرار.

Scanné avec CamScanner

المبحث الأول: آليات إثيوبيا لإدراة التنوع الإثني.

اختلفت الآليات التي انتهجتها إثيوبيا لإدارة التنوع الإثني الذي تتميز به من نظام إلى آخر وخلال العصر الحديث وخاصة منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا يمكن تمييز الآليات التالية:

المطلب الأول: محاولات الهيمنة والاستيعاب.

رافقت عملية التوسع التي قام بها الإمبراطور منيليك الثاني في الجنوب بعض محاولات لاستيعاب تلك القوميات في إطار نظام مركزي، حيث قام بتقويض سلطة حكام المقاطعات وذلك بتعيين موظفين في هذه المقاطعات تحت سلطته مباشرة مهمتهم إيصال أوامره إلى أولئك الحكام و الإشراف على تنفيذها ومراقبة سياستهم وأعمالهم والحرص أن تكون متفقة تماما مع مسعى وحدة الدولة من حيث الأهداف و الوسائل، وبذلك بدأت ملامح الدولة المركزية تظهر حيث أصبحت العاصمة الجديدة أديس أبابا التي أنشأها منيليك هي مركز السلطة في الدولة، فكان يستعمل القوة العسكرية أحيانا لردع الحكام المنشقين عن سلطته[1]، و بالتالي فإن منيليك الثاني انتهج سياسة الهيمنة و السيطرة مع القوميات بدلا من استيعابها أو محاولة دمجها وهذا النهج يتلاءم مع نظام الحكم الإقطاعي الإمبراطوري الذي ميز إثيوبيا في القرن التاسع عشر ميلادي؛ ولتنفيذ هذه الإستراتيجية قام منيليك بعدة إجراءات منها:

- السيطرة على ملكية الأراضي في الأقاليم التي تم ضمها إلى الإمبراطورية الإثيوبية وذلك بفرض قوانين لملكية الأراضي في تلك الأقاليم تعتبر غريبة عن ثقافتها ونظامها الاجتماعي السائد فيها مثل نظام "السيسو" الذي أدخله منيليك الثاني في الجنوب و الذي ينص على ملكية الدولة لثلثي الأراضي هناك و ترك الثلث المتبقي للأهالي، وتلك الأراضي المصادرة كانت تستعمل كمكافآت للموالين للنظام والذين قدموا خدماتهم للامبراطور وساهموا في عملية الفتح، وهم بدورهم استعملوا تلك الأراضي في مكافأة ضباطهم وجنودهم ووكلائهم، وأصبح بعض كبار الإقطاعيين يملكون مساحات شاسعة من الأراضي بل وحتى محافظات بأكملها مثل الحاكم بيرو الذي يملك غالبية الأراضي في "آروسي" و جزء من "تشيرتشر" في "هيرارغي"، وحتى الثلث الذي يفترض أن يحتفظ به الأهالي كان جزء كبير منه يمنح ل"البالابات" وهو الزعماء التقليديون مقابل ولائهم للنظام

[1] زاهر رياض ، مرجع سبق ذكره ، 128 .

Scanné avec CamScanner

الإمبراطوري، ولم تحدث هاته العملية دفعة واحدة بل على فترات زمنية ولم تكن واضحة بسبب مساحة الأراضي الشاسعة في الجنوب ليتحول الأهالي إلى فئة مستعبدة وعمال في أراضيهم[1].

- تشجيع هجرة السكان من الإقليم الشمالي و الأوسط إلى الأقاليم الجنوبية وذلك بمنحهم مساحة من تلك الأراضي المصادرة من الأهالي وقد أدَّت هذه العملية إلى انتقال سيل من المستوطنين إلى تلك الأقاليم وتملك أراضيها، كما انتقل العديد من رجال الكنيسة إلى الجنوب للعمل في الكنائس و الأديرة التي بنيت في الأراضي المصادرة من الأهالي[2]، وذلك بهدف نشر ديانة الدولة في تلك الإقليم وهي المسيحية الأرثوذكسية.
- فرض أنظمة اجتماعية و ثقافية خاصة بأقاليم الشمال أي أنظمة الأمهرة على أقاليم ومجموعات أخرى مختلفة عنهم ، مثل نظام "الغات" الذي فرض على الأورومو وهو نظام غريب عن ثقافتهم وحتى نظام الجادا الذي هو نظام اجتماعي خاص بالأروررومو، عمل الامبراطور على التحالف مع قادته وجعلهم موالين له وفي خدمة سياسته مقابل إغراءات مادية ومنحهم مناصب في البيروقراطية الإقطاعية ، فكان منهم من تخلى عن ثقافته و لغته مقابل الثقافة و اللغة الأمهريتين مثل الحاكم "غوبينا" الذي تحول إلى الدين المسيحي الأرثوذكسي وشجع الذين يعتنقون الأرثوذكسية بمنحهم حق الجلوس بجانب الملك أو ممثليه في المأدبة التي تسمى "جيبر" وهي دليل على رقي الطبقة الاجتماعية، فكوفء من قبل الامبراطور بمنحه حقوقا واسعة للغلت، ولقد أثرت هذه العمليات على ثقافة الأورومو خاصة بعد تشيد كنائس لهؤلاء المتحولين في أماكن العبادة القديمة الأورومو أو في مواقع الآثار الدينية القديمة[3].
- سمح منيليك الثاني للأمراء الإقليميين الذين استسلموا له بحكم مناطقهم عن طريق دفع مبلغ معين من الجبر(الجزية أو الضرائب) للحكومة المركزية، مثل حكام " جيما" و "وليجا" و" بيل" و"بني شنقول" و"أسوسا" في الجنوب، لذلك يمكن اعتبار أنَّ منيليك الثاني قام أسس نظام حكم فيدرالي قائم على أساس جغرافي و ليس إثني حيث ذكر "مسفين" Mesfin أنَّ هيكل الدولة في فترة الامبراطور منيليك الثاني كان فيدراليا بوجود ملوك يحكمون مقاطعاتهم ويخضعون بدورهم للامبراطور[4].

---

[1] بريكيت هابتي سيلالي ترجمة عفيف الرَّزاز، مرجع سبق ذكره ،26،27.

[2] المرجع نفسه ، 26.

[3] المرجع نفسه، 90.

[4] Bekalu Atnafu Taye,Op.Cite, 45.

Scanné avec CamScanner

أمَّا الامبراطور هيلاسيلاسي فقد حاول استيعاب مختلف القوميات في إثيوبيا وذلك من خلال صهرهم في هوية واحدة هي الهوية الأمهرية، وجعل هذه الأخيرة هي هوية جميع القوميات في إثيوبيا ولتجسيد هذا الهدف ساعد الكنيسة في إقامة مشروع "أن نكون كلنا معا" وهو مشروع يهدف لفرض اللغة الأمهرية و المسيحية الأرثوذكسية على جميع قوميات إثيوبيا ولتحقيق هذا الغرض توسع في إنشاء الكنائس و شجع سياسة التنصير[1].

وكان للكنيسة سلطة ودور كبير في الحياة السياسية و الاجتماعية في إثيوبيا حيث كانت هي المسؤولة عن التعليم في إثيوبيا وكانت هي التي تدير المدارس دون تدخل الدولة فلم يكن التعليم مُسيَّسا في إثيوبيا واستمر هذا الوضع لمدة ستة عشر قرنا إلى أن حلت محلها المدارس الحديثة تدريجيا إثر عملية التحديث التي قام بها هيلاسيلاسي؛ وكان التعليم يمر بثلاثة مراحل تعتمد في المرحلة الابتدائية على اللغة الجعزية و اللغة الأمهرية، واعتمدت جميع المراحل على دراسة المسيحية الأرثذكسية من قراءة الكتاب المقدس بلغة الجيعز إلى دراسة علم الاهوت وتعلم موسيقى الكنيسة وتأليف الشعر ...، فكان تعليم ديني يهدف لتخريج علماء لخدمة الكنيسة؛ ولكن له شق علماني أيضا يتمثل في تخريج موظفين مدنيين مثل القضاة و الكتبة وأمناء الخزينة، وما يتميز به أيضا هذا التعليم هو أنه كان مقتصرا على الأطفال من أبوين يعتنقان المسيحية الأرثذوكسية[2]، و بالتالي فإن المجموعات الإثنية التي لاتعتنق المسيحية الأرثذوكسية وهي تشكل أغلبية في إثيوبيا لا يمكنها إشراك أطفالها في هذه المدارس إلا في حالة تغيير ديانتها.

في محاولته لاستيعاب القوميات المختلفة من خلال عملية التحديث التي قام بها ومواصلة لجهود منيليك الثاني ؛ قام هيلاسيلاسي بعزل الكنيسة عن عملية التعليم وجعلها تحت سيطرة الدولة ، وأنشأ مدارس حكومية حديثة و اهتم بها مقابل تهميش المدارس التقليدية الكنسية ، و استخدم المناهج الغربية التي تركز على المادة العلمية واقتصرت المناهج على نسبة ضئيلة جدا من الثقافة و التاريخ الإثيوبي ، كما جعل هيئة التدريس في الجامعة متكون من طاقم كاثوليكي و بروتستانتيو هو في الغالب طاقم أمريكي[3].

---

[1] شروق رياض مصباح ، مرجع سابق ، 129.

[2] Messay Kebede," The Roots and Fallouts of Haile Selassie's Educational Policy" (Paper presented at the UNESCO Forum, University of Dayton, Philosophy Faculty Publications,2006): 7,9,18.

[3] Ibid,17.

Scanné avec CamScanner

جعل هيلاسيلاسي اللغة الأمهرية هي اللغة الرسمية لإثيوبيا وذلك عندما نص في المادة 125 على أن لغة الإمبراطورية الرسمية هي اللغة الأمهرية ، وتمَّ استخدامها كلغة الأدب ولغة الإدارة ، وكانت هي لغة التدريس في المرحلة الابتدائية ، أمَّا المراحل الأعلى فإن لغة التدريس هي اللغة الانجليزية ، واستخدمت وسائل الإعلام الحكومية اللغة الأمهرية واستخدمت أيضا من قبل المحاكم حتى في المناطق التي لا يفهم فيها السكان أي المدَّعي و المدَّعي عليه والقضاة اللغة الأمهرية يتم الاستعانة بمترجم أمهري لجعل العملية قانونية وحتى الكنائس الكاثوليكية والبروتستانت أجبرت على استخدام اللغة الأمهرية[1].

قام هيلاسيلاسي بتنظيم سلطات حكام الأقاليم وجعلها خاضعة لإشراف وزارة الداخلية التي كلفها بإعادة رسم حدود الأقاليم ، وأصبح حكام الأقاليم موظفين لدى الدولة يتلقون مرتباتهم من الحكومة المركزية ، كما حرمهم من مهمة جباية أقاليم الضرائب و الاحتفاظ بجزء منها لحسابهم الخاص ؛ وأوكل هذه المهمة لوزارة المالية التي استحدثها ، وكل هذا في إطار مشروع الدولة المركزية التي يسعى إلى تجسيده ، ولم يكتفي بهذا بل أنشأ جيش نظامي موحد للإمبراطورية تحت قيادته بدلا من جيوش الأقاليم التي قام بتسريحها[2].

سعى هيلاسيلاسي إلى تقويض سلطة الكنيسة و التحرر من سلطتها فأعلن سنة 1929عن استقلال الكنيسة الاثيوبية عن الكنيسة المصرية بعد ارتباط دام لمدة ستة عشر قرنا ، وواصل عملية حصر سلطة الكنيسة لينصب نفسه صراحة في دستور عام 1955 رئيسا للكنيسة الأرثوذكسية الاثيوبية[3].

لم تنجح محاولات هيلاسيلاسي لاستيعاب الجماعات الإثنية المختلفة في اثيوبيا وصهرها في هوية واحدة هي الهوية الأمهرية، بدأت تظهر حركات عصيان في أنحاء مختلفة من البلاد كالتي قام بها "الرايا" و"الآزيو" عبر الحدود الشمالية لشعب الأورومو بين عامي 1928 و 1930 تعبيرا عن رفضهم للأمهرية، وقبلت إثنيات"آروسي أورومو" من محافظة آروسي الدين الإسلامي تعبيرا عن رفضهم لكل ماهو أمهري وبدأت الحركات الاحتجاجية في الظهور و النضال متبنية مجموعة من المطالب الاقتصادية والاجتماعية ثم تحولت إلى مطالب سياسية، بدأ مجموعة من الضباط يطالبون

---

[1]Paulos Milkias,Op,Cite, 264.

[2] إجلال محمود رأفت ، و ابراهيم أحمد نصر الدين ، *القرن الإفريقي: المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية*،دط (القاهرة : دار النهضة العربية ،1985)، 65.

[3] نفس المرجع ، 63.

Scanné avec CamScanner

بتحسين شروط عملهم و مستوى معيشتهم ثم أخذت اتجاها راديكاليا بعد تحالف عدة قطاعات وتشكيل مايعرف بـ "الديرغ " (أي اللجنة) إلى أن تم الانقلاب وإبعاد الإمبراطور عن العرش في 12 سبتمبر 1974 لتتصب هذه اللجنة نفسها في السلطة[1].

قام النظام العسكري لمنغستو بعدة إصلاحات محاولا استيعاب مختلف الإثنيات في إطار دول موحدة مركزية، فقام بإلغاء النظام الامبراطوري وإلغاء دستور هيلاسيلاسي وخفَّض مكانة الكنيسة المدعومة من الدولة في الأنظمة السابقة، ورغم اعترافه في وثيقة أصدرها عام 1976 بحق جميع الإثنيات في تقرير مصيرها و وعد بمنع هيمنة أي إثنية على الأخرى و الاعتراف بجميع الجماعات الإثنية وتاريخها وثقافتها ولغاتها ، كما اقترح أن يكون الحكم الذاتي هو الحل لمشكلة التنوع الإثني في إثيوبيا ، ولتحقيق هذه الوعود بدأت برامج محو الأمية بمالا يقل عن 15 لغة و تمَّ بث البرامج الإذاعية بأربع لغات مختلفة بالإضافة إلى الأمهرية و إجراء أكثر من عشرون جولة وطنية لمحو الأمية باللغة الأم و بالتالي أصبح الهدف هو محو الأمية باللغة الأم بدلا من تأسيس مجتمع متعلم يتكلم لغة واحدة ، وأثناء ذلك كان هناك حوالي أربعة عشر نزاعا بين الحكومة المركزية و الفصائل الإثنية المختلفة بما فيها اريتيريا وجبهة تحرير تيغراي TPLF[2]، هذه الأخيرة تأسست سنة 1975 ودعا بيانها الصادر عام 1976 إلى إنشاء تيغراي المستقلة و لكن تم تعديل هذا المطلب لاحقا إلى الثقافة و الاستقلال السياسي للمنطقة داخل إثيوبيا موحدة وبدعم من الجماهير و حلفائها من الأحزاب و الحركات تمكنت من الاستيلاء على السلطة عام 1991 وإزاحة نظام "الديرغ"[3].

المطلب الثاني: النموذج الفيدرلي الإثني.

بعد نجاح كل من الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي TPLFفي ماي 1991، و الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الاثيوبي EPRDF في الوصول للسلطة و الإطاحة بالحكومة العسكرية أو ما يُعرف بحكومة "الديرغ" التي تولت السلطة في إثيوبيا بعد ثورة 1974، بدأ التخطيط لكيفية الاستجابة لمطالب الحركات السياسية المختلفة في البلاد و التي تعبر عن رؤى الجماعات الاثنية التي تنتمي إليها و تمثلها، وبناء دولة اثيوبية ديمقراطية تختلف عن النماذج السابقة وتتلاءم مع التنوع الإثني فيها.

---

[1] بريكيت هابتي سيلالي ترجمة عفيف الرَّزاز، مرجع سبق ذكره . 35، 38.

[2]Teshome G. Wagaw ," The Conflict of Ethnic Identity and the Language of Education Policy in Contemporary Ethiopia , (International Conference on African Development ,The University of Michigan-Ann Arbor :,2001),6-7.

[3] Bekalu Atnafu Taye,Op.Cite. 48.

Scanné avec CamScanner

كانت أول خطوة هي وضع ميثاق وطني تمهيدا للدستور الجديد، شاركت في صياغته عدة منظمات سياسية كالجبهة الشعبية لتحرير التيغراي TPLF و الجبهة الشعبية لتحرير إريتيريا و الجبهة الشعبية لتحرير الأورومو، وأصبح الميثاق ساريا ابتداء من 22جويلية 1991[1]، وضع هذا الميثاق أسس الفترة الانتقالية مثل المبادئ التوجيهية للحكم والسياسة وهيكل المؤسسات الانتقالية وتكوينها ، وفي 8ديسمبر 1994 تمت الموافقة على الدستور الجديد من قبل الجمعية التأسيسية ومن خلاله تم وضع الأساس القانوني للفدرالية الإثنية في إثيوبيا؛ حيث تضمنت ديباجته استراتيجية بناء دولة إثيوبيا الجديدة ركزت فيها على عنصران أساسيان هما حقوق الجماعات الإثنية وضمان وحدة الدولة الاثيوبية ، وقد استخدم هذا الدستور مصطلحات لينينة ماركسية في توصيف الجماعات الإثنية في إثيوبيا[2].

و تتميز الفدرالية الإثنية باعتبارها آلية مؤسساتية لإدارة التعدد الإثني بأنها تعتبر الهوية لها علامة واحدة تميزها وهي الإثنية وتتجاهل العلامات الأخرى مثل الدين، المواطنة، الجنس، الطبقة، المواطنة الاقتصاد، بمعنى آخر تجمّد هذه العلامة الهوية وتحصرها وتشجّع النَّاس على تحديد هذه الهوية من منظور إثني، وهو نموذج سياسي جديد مستوحى من نموذج سياسي لينيني يسمى الديمقراطية الثورية لذا يُوصف هذا النموذج بأنه "تجربة" جديدة فيما يتعلق بالديمقراطية الفيدرالية والحقوق الإثنية والسياسية والثقافية[3].

في هذا النموذج تم تقسيم البلاد إلى تسع أقاليم بدلا من أربعة عشر إقليما (التي كان معمولا به في المرحلة الانتقالية) ، يستوعب كل إقليم جماعة إثنية واحدة على الأقل أو جماعة لغوية (أي أكثر من جماعة إثنية ولكنهم يتحدثون نفس اللغة) ، ويتم ترسيم حدود الإقليم بحيث تتطابق مع حدود الجماعة الإثنية[4]، وهذه الأقاليم هي: تيغراي، عفار، أمهرا، أوروميا، إقليم الصومال، بني شنقول، جوموز (جامبيلا) ، هراري، إقليم الأمم والقوميات الجنوبية (أُنظر الجدول :1) ، وعاصمة البلاد هي أديس أبابا وتقع في أوروريا و تتمتع بحكم ذاتي وهي تابعة للاتحاد وليس لإقليم أوروميا، كما أتاح هذا

---

[1] Aregawi Berhe, Op.Cite, 151-155.

[2] Christophe Van der Beken," Federalism and the Accommodation of Ethnic Diversity: The Case of Ethiopia , (Papers of Third European Conference on African Studies , University of Ghent , Departement of public law, 2009), 8,9.

[3] Jon Abbink ," Ethnic-based federalism and ethnicity in Ethiopia:reassessing the experiment after 20 years ," Journal of Eastern African Studies 5, Number. 4 (2011): 596 , 612.

[4] خيري عمر ، "الفدرالية الإثنية في إثيوبيا : المرتكزات والمؤسسات "، المعهد المصري للدراسات ، 2019، ص 10. على الموقع: https://bit.ly/3DlMe5a اطلع عليه في : 15 /06/ 2022 .

Scanné avec CamScanner

النموذج امكانية زيادة عدد الأقاليم بحيث يمكن لأي جماعة إثنية تعيش داخل أي إقليم من هذه الأقاليم أن تنشئ إقليمها الخاص وذلك باتباع اجراءات محددة في الدستور[1].

الجدول (1): الأقاليم التسعة المكونة للإتحاد الفيدرالي في إثيوبيا

رقم الولاية	اسم الولاية	عدد السكان	الجماعة الإثنية المسيطرة
01	التيغراي	4.316.988	التايجر
02	عفار	1.390.273	عفار
03	أمهرا	17.221.976	أمهرا
04	أوروميا	26.993.933	أوروميا
05	صوماليا	4.445.219	صوماليا
06	بني شنغل – جوميز	784.345	بني شنغل و جوميز
07	الجنوبية	14.929.548	ولاية متنوعة
08	جامبيلا	307.096	جامبيلا
09	هراري	183.415	هراري

المصدر: عبد القادر الهلي، محمد الأمين بن عودة، " مستقبل نظام الفدرالية الإثنية بإثيوبيا في ظل تنامي التيار الانفصالي بإقليم تيجراي" ، مجلة مدارات سياسية 6 ، رقم. 01 (2022): 47.

وفقا للمادة 45 من الدستور الجديد لعام 1994، تبنّت إثيوبيا نظام حكم برلماني، واقتسمت السلطة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم ، حيث تتكون الحكومة الاتحادية من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الاتحاد، ويعتبر مجلس النواب هو أعلى سلطة في الحكومة الاتحادية في حين يعتبر مجلس الدولة أعلى جهاز في الولاية أو الإقليم وهو مسؤول مباشرة أمام شعب الولاية ومن مهامه صياغة واعتماد وتعديل دستور الإقليم وله سلطة التشريع واختصاصات قضائية[2].

و تتمتع الجماعات الإثنية بالعضوية في هياكل الاتحاد إذ أصبح لكل جماعة إثنية ممثل في مجلس الاتحاد ، أما عدد نواب كل جماعة إثنية في هذا المجلس فهو يخضع للحجم السكاني بحيث تحض جميع المجموعات المعترف بها بممثل واحد في المجلس؛ إضافة إلى ممثل إضافي لكل مليون

---

[1] Constitution Ethiopia of 1994, Articles : 47, 48 .
[2] Ibid,Op.Cite. Articles : 45 -50 .

Scanné avec CamScanner

نسمة من سكانها[1]، وبالتالي الأقاليم ذات الكثافة السكانية الكبيرة مثل أوروميا و الأمهرا سوف يكون لها عدد كبير من المقاعد مقارنة بغيرها من الأقاليم ذات الحجم السكاني الصغير مثل هراري .

أما أعضاء مجلس النواب يتم انتخابهم من قبل الشعب في الدوائر الانتخابية لمدة خمس سنوات وهم يمثلون كل الشعب وليس الأقاليم التي ينتمون إليها، وعدد المقاعد في هذا المجلس لا يجب أن يتجاوز 550 مقعدا ، حيث يحدد نصيب كل إقليم حسب الكثافة السكانية ، يخصص 20 مقعدا على الأقل منها للأقليات و الشعوب والقوميات ، ويختص هذا المجلس بوظيفة التشريع وسن القوانين مثل قانون العمل ، القوانين التجارية و المدنية وقانون العقوبات، القوانين المتعلقة بالعملة والضرائب ... وقراراته تكون على غرار مجلس الإتحاد بأغلبية الأعضاء الحاضرين و المصوتين، أما الحكومة فيتم تشكيلها وقيادتها من قبل الحزب السياسي أو التحالف الذي له أغلبية الأصوات في مجلس النواب[2].

الجدول (02): توزيع مقاعد مجلس نواب الشعب حسب الأقاليم (2005)

الأقاليم	مجلس نواب الشعب	عدد الأقاليم
تيجراي	38	6084
عفر	08	1.46
الأمهرا	138	25.22
أوروميا	187	32.54
الصومال	23	4.20
بني شنقول .جوميز	09	1.65
ولاية جنوبي إثيوبيا	123	22.49
جامبيلا	03	0.59
هرري	02	0.65
دارداوا	02	0.65
أديس أبابا	23	4.20
المجموع	**547**	**100**

المصدر: خيري عمر، مرجع سابق ،19.

[1] Ibid, Articles , 45 - 64.
[2] Ibid, Articles :54 - 56,59.

Scanné avec CamScanner

و الجدير بالملاحظة أن الدستور الإثيوبي في وصفه للجماعات الإثنية التي تشكل جمهورية إثيوبيا استخدم في كل مرة ثلاث مصطلحات بشكل تراتبي ومتزامن كما يلي وهي أمم، قوميات، و شعوب، معرفا إيَّاها بأنها "مجموعة من الأشخاص الذين لديهم أو يتشاركون قدرا كبيرا من الثقافة المشتركة أو العادات المماثلة، أو الفهم المتبادل للغة، أو الإيمان بهويات مشتركة أو يتعلق بها، أو تركيبة نفسية شائعة والذين يسكنون منطقة محددة و متجاورة في الغالب."[1]

من خلال هذا التعريف نلاحظ بروز اتجاهان لتصنيف الجماعات الإثنية في النموذج الفدرالي الذي تبنته إثيوبيا وهما:[2]

1- **معيار الحجم السكاني:** وذلك من خلال ترتيب المجموعات الإثنية بشكل تنازلي من الأكبر حجما ديموغرافيا إلى الأصغر بدءا بالأمة ثم القومية ثم الشعب.
2- **التراتب السياسي:** حيث يعبر هذا التصنيف عن وجود تراتبية سياسية لهذه الجماعات ، فيطلق على الأمم سياسيا مصطلح الأقاليم مثل: أمهرا، أوروميا، والصومال وعفار، أمَّا الأمم و الشعوب فتم تجميعها معا مثل الأمم الجنوبية، ويبدو العامل الإثني واضح في 5 أقاليم هي عفار أمهرا ، تيجراي ، الصومال وأوروميا، عكس أقاليم أخرى تم تشكيلها من عدة مجموعات إثنية مثل إقليم الأمم الجنوبية (45 جماعة إثنية).

بالإضافة إلى هذه الفئات الثلاثة من الجماعات الإثنية ضمت الفدرالية فئة رابعة اصطلح عليها في الدستور ب "قومية الأقلية " وقد ذُكِرَت في المادة 53 الفقرة 2 وهي فئة أصغر من أن تشكل حكومة محلية أو إقليمية أو دائرة انتخابية ولكنها رغم ذلك تحصل على مقعد واحد يمثلها في مجلس النواب.[3]

اكتسبت الجماعات الإثنية في إثيوبيا من خلال هذه الفدرالية لأول مرة مجموعة من الحقوق كالحقوق السياسية و الاقتصادية و حقوق خاصة بهويتها الإثنية ؛ لكن أهم ما انفردت به هذه الفدرالية هو حق الانفصال للجماعات الإثنية عن الدولة الذي جاء في المادة 39 من الدستور ،وهي أهم مادة في الدستور الفدرالي التي منحت للجماعات الإثنية حق تقرير المصير بما في ذلك حق الإنفصال، وذلك بإتباع ثلاث خطوات هي: [4]

---

[1] Ibid , Article 39 : 5A

[2] خيري عمر ، مرجع سابق ، 14،15.

[3] Jon Abbink ,Op,Cite.p601.

[4] Constitution' Ethiopia of 1994, Articles 39 : 1,4.

Scanné avec CamScanner

- أن يقدَّم طلب للانفصال في المجلس التشريعي لحكومة تلك الجماعة الإثنية (الأمة أو القومية أو الشعب) و يوافق أعضائه عليه بأغلبية الثلثين .
- إجراء استفتاء من طرف الحكومة الاتحادية .
- التصويت لصالح الانفصال بأغلبية الأصوات في الاستفتاء.

أما الحقوق المتعلقة بهويتها الإثنية فأهمها اللغة؛ فرغم الاحتفاظ بالأمهرية كلغة رسمية للبلاد أصبح لكل إقليم الحق في استخدام لغته الخاصة وجعلها هي لغة العمل في الإقليم (المادة 5 من دستور 1994) وهو مطلب أساسي للكثير من الجماعات الإثنية مثل الأورومو، فصل الدين عن الدولة وتمتعت الأقاليم بحرية إنشاء مؤسسات التعليم الديني لنشر ديانة الإقليم و تنظيمه.

ويشمل الَّشق الثاني من الحقوق الحقوق السياسية و الإقتصادية؛ فحسب ماجاء في المادة 52 من دستور إثيوبيا لعام 1994 استقلَّ كل إقليم بحكم ذاتي يشمل دستور و حكومة و أجهزة، وسن وتنفيذ القوانين التي لم تضطلع عليها الحكومة الاتحادية ،وضع ميزانية الإقليم بما فيها تحصيل الضرائب وإدارة الأراضي والموارد الطبيعية التي لا تتعدى حدودها الإقليم، كما منح الدستور للجماعات الإثنية داخل الولايات التسعة الحق في إنشاء ولايتها الخاصَّة بإتباع خطوات ثلاثٍ تبدأ بتقديم طلب إلى مجلس الولاية و الموافقة عليه ثمَّ إجراء استفتاء والتصويت للانفصال بالأغلبية[1].

و بالنسبة للسلطة القضائية فهناك محاكم اتحادية ابتدائية ومحاكم اتحادية عليا؛ كما منح الدستور لكل إقليم حق إنشاء محاكم ابتدائية ومحاكم عليا خاصة بالإقليم، وفي حالة نشوب نزاع بين الأقاليم حول حدودها الإقليمية ، يتم تسوية النزاعات باتفاقات ثنائية بين الأقاليم وعند عدم التوصل لنتيجة يتدخل مجلس الإتحاد لإيجاد حلول لتلك النزاعات[2].

وإذا كان الدستور قد منح للأقاليم هذه الصلاحيات في إدارة شؤونها الداخلية، فإنه خصَّ الحكومة الفدرالية بسلطات واسعة، مثل سن قوانين: العمل، التجارة، العقوبات، القوانين المدنية، وضع الميزانية العامة للإتحاد، فرض الضرائب و الرسوم على مصادر الإيرادات المحفوظة للإتحاد وتقسيم تلك الإيرادات الضريبية على الولايات، تنظيم الدفاع الوطني والأمن العام والشرطة الوطنية، التدخل في

[1] Ibid, Articles 47 .
[2] Ibid, Articles 48, 62 ,78.

Scanné avec CamScanner

الولايات في حالة انتهاك هذه الأخيرة للدستور أو تعريضه للخطر، استخدام الموارد الطبيعية والأنهار و البحيرات و الأراضي التي تتعدى حدود الأقاليم أو تربط بين إقليمين أو أكثر[1].

المبحث الثاني: تأثير الفيدرالية الإثنية في إثيوبيا على حقوق الجماعات الإثنية و التحديَّات التي تواجهها.

كان الهدف من تبني الفيدرالية الإثنية في إثيوبيا هو تلبية مطالب الجماعات الإثنية المختلفة وحمايتهم من هيمنة واضطهاد النظام الذي تسيطر عليه إحدى الجماعات الإثنية، ولتحقيق ذلك كان لابد من وضع هياكل فعالة مزودة بآليات تكون أداة للجماعات الإثنية لحماية حقوقهم والدفاع عن هويتهم.

المطلب الأول: مدى فاعلية هياكل الفدرالية في حماية حقوق الجماعات الإثنية.

من أهم الركائز التي يجب توفرها في النظام السياسي لضمان تمتع الأقليات بحقوقها؛ وحماية وتعزيز تلك الحقوق هو وجود ممثلين لتلك الأقليات، ومشاركتهم في عملية صنع القرار في هياكل الفيدرالية، ولقد وفَّرت تجربة الفدرالية الإثيوبية فرصة لتمثيل جميع الأقليات في هياكلها ومنحتها استقلالية نسبية في الحكم من خلال تقسيم الدولة إلى أقاليم تتمتع كل منها بحكم ذاتي، وفي هذه التجربة حاول النظام السياسي في إثيوبيا تطبيق نظام لامركزي قائم على أساس إثني بالدرجة الأولى ولقد تميَّز هذا النموذج ببعض الترتيبات القانونية والدستورية جعلته ينفرد عن غيره من النماذج الفيدرالية والأهم أنها جعلتها أحيانا ترهن حقوق الجماعات الإثنية حيث:

1. يشكل نظام الأغلبية للتصويت على القرارات في المجلسين وخاصة في مجلس الإتحاد عائقا أمام الجماعات الإثنية، لأن منح القرار على أساس تصويت الأغلبية قد يتجاوز صوت الأقليات وهذا أصبح يحدث كثيرا في السنوات الأخيرة عند التصويت عن الإعانات التي تُخصَّص للمناطق، من جهة أخرى يخضع مجلس الإتحاد لتأثير الحزب الحاكم في السلطة وبالتالي من الصعب أن يكون نزيها[2].

---

[1] أُنْظُر المواد 51، 52 ، 54، 55، 77 ، 95، 96 ، 97 من دستور إثيوبيا 1994.

[2] Alene Agegnehu, and Worku Dibu ," Minority rights protection under the second house: The Ethiopian federal experience ," African journal of POLITICAL SCIENCE AND INTERNATIONAL RELATIONS,11. N°.6 (2017) : 146-147 . https://doi.org/10.5897/AJPSIR2016.0969

Scanné avec CamScanner

2. تمثيل الأعضاء في كلا المجلسين قائم على الكثافة السكانية بحيث كلما زادت الكثافة السكانية كلما زاد عدد النواب الممثلين لذلك الإقليم، و هذا يجعل من الأقاليم و الجماعات الإثنية ذات الكثافة السكانية المرتفعة هي المسيطرة على كلا المجلسين ، خاصة في مجلس الإتحاد الذي ينص على زيادة مقعد إضافي للجماعات الإثنية لكل مليون نسمة، وبهذه الآلية في التمثيل تنحرف الفدرالية الإثيوبية عما هو معمول به في الممارسات الدولية.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية هناك تمثيل متساوٍ للولايات في الغرفة الثانية؛ فكل ولاية لها ممثلان في مجلس الشيوخ، و نص القانون الكندي على التمثيل المتساوي للمقاطعات في مجلس الشيوخ وهي نفس القاعدة التي اعتمد عليها الاتحاد الأسترالي، مما يمنح الولايات تأثير متساوٍ على القرارات في أحد المجالس، وبهذا التمثيل غير المتكافئ في مجلس الإتحاد في إثيوبيا تفقد الجماعات ذات التمثيل القليل القدرة على الضغط في القضايا التي تمس مصالحهم[1].

3. بلغ عدد الجماعات الإثنية الممثلة في مجلس الإتحاد 76 مجموعة سنة 2012 بعدما كان 58 67، 75 سنوات 1997، 2002 ، 2007، على التوالي[2] ولكن في إثيوبيا يوجد حوالي 84 مجموعة اثينية ، و هذا يعني أن هناك جماعات إثنية غير معترف بها وليس لها مقاعد في هذا المجلس و في هياكل الفدرالية، في المقابل هناك جماعات إثنية ممثلة لها أكثر من مقعد في هذا المجلس مثل الأورومو والأمهرا والتيغري؛ وهذا يتناقض مع وظائف المجلس المكلَّف بها والمذكورة في المادة 62 الفقرة 4 من الدستور والتي تنص على تعزيز المساواة بين "شعوب" إثيوبيا، و أيضا المادة (8) التي نصت على أنَّ السلطات السيادية للدولة تكمن في تلك الأمم والقوميات والشعوب.
4. اختلاف الأقاليم في عدد المقاعد في مجلس الإتحاد لا يعود فقط إلى الاختلاف في الكثافة السكانية فقط ، بل يعود أيضا إلى التنوع العرقي داخل الإقليم؛ فتمثيل أقاليم أوروميا وعفر والصومال له علاقة بالكثافة السكانية في هذه الأقاليم و ليس بعدد الجماعات الإثنية التي توجد في إقليمها نظرا لأن دساتيرها لا تعترف بوجود تنوع إثني على ترابها ،إذ ورد في دستور إقليم أورومو في ديباجته: "نحن شعب الأورومو..." و ليس نحن شعوب منطقة أوروميا، عكس ماهو موجود في دساتير أخرى مثل أمهرا وبني شنقول الممثلان بخمسة مجموعات عرقية لكل واحد

[1] Alene Agegnehu, and Worku Dibu ,Op.Cite, 144-149 .
[2] house of federation , on Website http://www.hofethiopia.gov.et/ in 20/07/2022.

Scanné avec CamScanner

منهما، و تيجراي بثلاثة مجموعات أمَّا الأقاليم الجنوبية فقد بلغ عدد الجماعات الإثنية الممثلة فيها حوالي 56 مجموعة.[1]

5. من بين السمات الفريدة للفدرالية الاثيوبية التي تعيق حماية حقوق الجماعات الإثنية هي إنشاء هيئة تشريعية تتكون من الناحية الشكلية من غرفتين هما مجلس الإتحاد (HOF) ومجلس التواب (HOPR) ، لكن من الناحية العملية تكمن عملية التشريع في مجلس النواب فقط وله سلطات التشريع في كل الأمور التي يحددها الدستور، ومشاركة الغرفة الثانية في عملية صنع القوانين التي تؤثر على مصالح الجماعات الإثنية تقتصر على حالات محدودة فقط ن وهذا عكس الاتحادات الفدرالية الأخرى[2].

6. عكس المحاكم العليا في العديد من الاتحادات الفدرالية ، تتميز الفدرالية الإثيوبية بافتقار قضائها إلى الاختصاص القضائي لتفسير القضايا الدستورية[3]، إذ جعلت هذه الوظيفة من اختصاص مجلس الدولة حسب المادة 83 من الدستور، ورغم أن الدستور نصَّ في المادتين 82 و 84 على إنشاء مجلس التحقيق الدستوري للنظر في النزاعات الدستورية التي قد تنشأ أو في دستورية القوانين من عدمها؛ إلاَّ أنّ اختصاصه يقتصر على تقديم توصيات فقط لمجلس الإتحاد الذي ينفرد بالقرار النهائي، وعن مدى فعالية هذا الإجراء انقسمت آراء أهل الاختصاص إلى اتجاهين هما:

- وفقا ل Assefa فإنَّ تمكين القضاء أو أي محكمة دستورية من تفسير الدستور يؤدي إلى "مغامرة قضائية" لأنه يترتَّب عنه وضع تفسيرات حسب الفلسفات الشخصية للقضاة و هذا يتناقض مع الأساس الدستوري للفدرالية الاثيوبية التي تعتبر أن الدستور "عقد سياسي" واتفاق بين الجنسيات[4].
- وجود مجلس للتحقيق الدستوري و إشراف مجلس الإتحاد على تفسير الدستور كلاهما غير كاف للحفاظ على دور مستقل للقضاء لأن حوالي نصف أعضائه يتم تعيينهم من قبل السلطة التنفيذية (رئيس الوزراء ومجلس الوزراء) ، كما أنّ مجلس الإتحاد هي هيئة غير مختصة قضائيا وتفتقر إلى الكفاءة[5].

7. إنّ من بين الأدوار المنوطة بمجلس الإتحاد هو حماية حقوق الأقليات و تعزيز المساواة بين الأمم وهذا يتطلب جهازا منظما ومختصا ومحايدا ؛وفي ظل غياب الكفاءة والحيادية عن هذا المجلس

---

[1] Alene Agegnehu and Worku Dibu ,OP,Cite. P 147.
[2] Ibid, 148.
[3] Getahun Kassa," MECHANISMS OF CONSTITUTIONAL CONTROL: A PRELIMINARY OBSERVATIONOF THE ETHIOPIAN SYSTEM," Afrika Focus 20, N°. 1-2 (2007) :79.
[4] Alene Agegnehu and Worku Dibu ,OP,Cite. 146.
[5] JON ABBINK," ETHNICITY AND CONSTITUTIONALISM IN CONTEMPORARY ETHIOPIA," Journal of African Law 41,N°.2(1997) : 168.

Scanné avec CamScanner

فإن هذا الأخير هو جهاز غير مناسب لحماية الحقوق وتعزيزها وتنفيذها[1]، فمن صلاحيات مجلس الإتحاد كما نص عليها الدستور في المادة 62؛ تعزيز المساواة بين شعوب إثيوبيا، والبث في القضايا المتعلقة بحقوقهم بما فيها قضايا تقرير المصير التي تتقدم بها هذه الأمم والقوميات والشعوب إليه ، و لكن هذه الأخيرة ليس لها تمثيل متساوٍ في هذا المجلس فكيف يمكن أن تضغط ويكون لها تأثير و تدافع عن حقوقها إذا كانت تمثل أقلية في المجلس مقارنة بالمجموعات الكبيرة التي تملك عددا معتبرا من المقاعد بسبب الكثافة السكانية (مقعد إضافي عن كل مليون نسمة) مثل الأورومو التي استحوذت وحدها على 26 مقعد خلال سنة 2017، مقابل مقعد واحد لهراري، مع العلم أنَّ التصويت في هذا المجلس يكون عن طريق الأغلبية وهذا يعني أن الأقليات غير مستفيدة من هذا المجلس بسبب هذا التناقض بين دوره و آلية عمله.

8. بمجرد مقارنة بين عدد المقاعد التي حصل عليها الأورومو مثلا في هذا المجلس و هراري على مدى سنوات من تأسيس هذه الفدرالية، نلاحظ زيادة عدد مقاعد الأرورومو خلال كل دورة جديدة من دورات المجلس التي تستمر خمس سنوات، وهذا بسبب الكثافة السكانية التي يترتب عنها نمو سريع في السكان عكس منطقة هراري الذي بقي ثابت (مقعد واحد) خلال أكثر من تجديد دوري لأعضاء المجلس بسبب انخفاض الكثافة السكانية لديها، و هو ما ينعكس أيضا على تطور عدد المقاعد في المجلس وعلى نصيبها العام من مجموع أصوات المجلس ، فعدد مقاعد هذا الأخير في المرحلة الانتقالية كان يقدر ب 108 مقعد، وازداد مع كل دورة ليصبح 153 مقعد سنة 2012 قدر نصيب الأورومو منها حوالي 14,81% سنة 1992 ليرتفع إلى 20,26% سنة 2012 بينما تراجع نصيب هراري من المقاعد خلال نفس الفترة من 0,92% إلى 0,65% ، (أنظر الشكل01).

[1] Alene Agegnehu and Worku Dibu , OP,Cite.p 146 .

Scanné avec CamScanner

الجدول (03): توزيع مقاعد مجلس الإتحاد من سنة 1992 إلى سنة 2012.

الجماعة الثنية	1992	1997	2002	2007	2012
تيجراي	06	06	07	07	08
أمهرا	17	17	19	24	29
أوروميا	16	19	21	26	31
صوماليا	04	04	05	05	06
بني شنقول ـ غوميز	04	05	05	05	05
غامبيلا	04	04	04	04	04
عفار	02	02	02	02	02
هرار	01	01	01	01	01
الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية	54	54	57	61	63
سيداما	/	/	/	/	04
المجموع	108	112	121	135	153

Source : house of federation (HOF) , Op.Cite.

Scanné avec CamScanner

الشكل (01): تطور عدد مقاعد أوروميو و هراري مجلس الإتحاد من 1997 إلى 2012

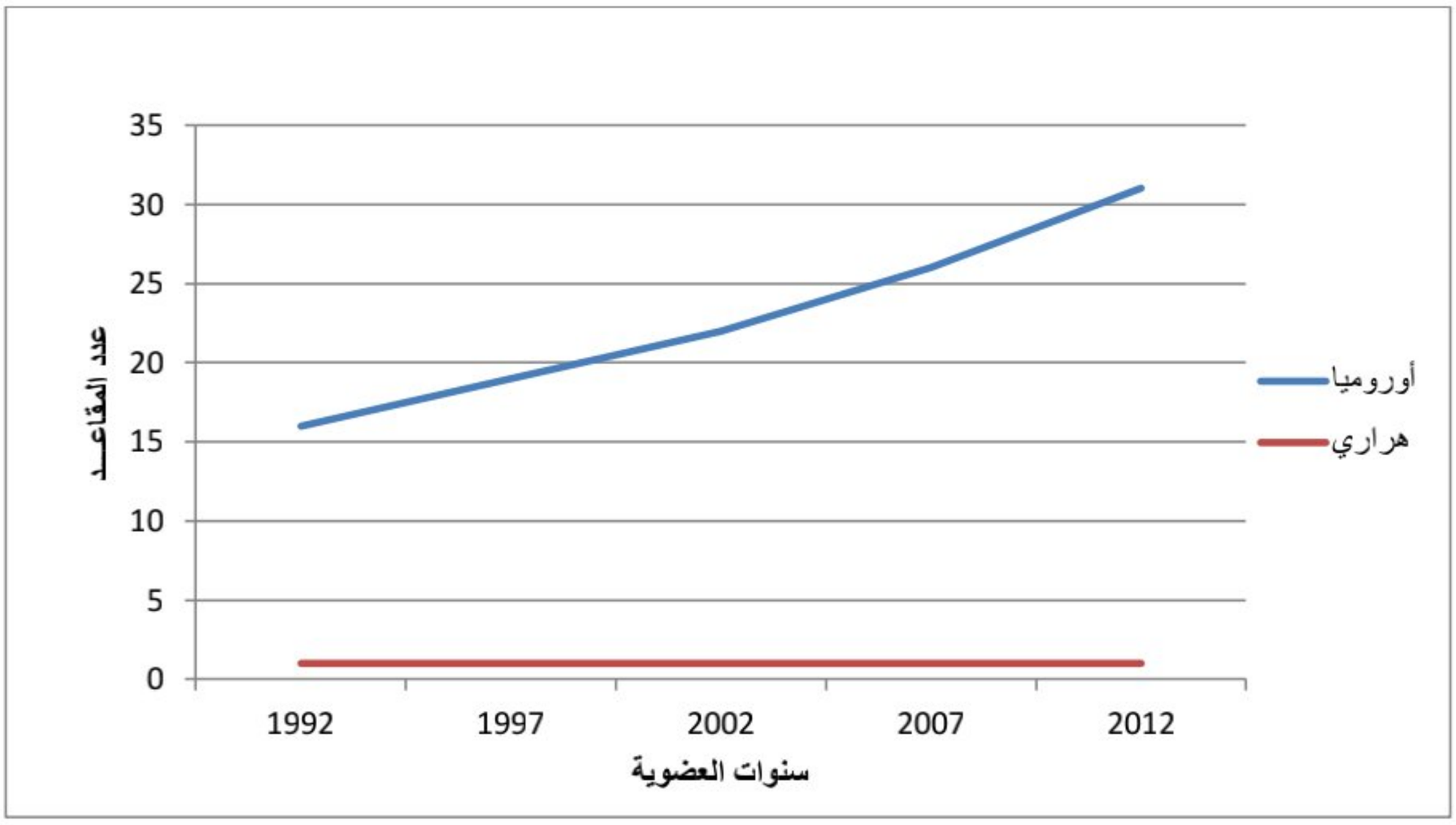

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات موقع HOF ، مرجع سبق ذكره.

انفردت الفيدرالية الإثيوبية بحق تقرير المصير بما في ذلك حق الانفصال وهي الأولى في إفريقيا التي تدرج مثل هذا البند في دستورها ، رغم أنَّ هذا البند ورد في دستور الإتحاد السوفياتي عام 1924 و الدستور الصيني عام 1931 ودستور بورما عام 1947 ، ولكن هذا المبدأ يحتوي على جوانب اشكالية[1]، ولكن الدستور الاثيوبي منح حق تقرير المصير لما أسماه "الأمم والقوميات والشعوب" و في المادة الثامنة جعل السيادة السياسية منوطة بتلك الأمم و القوميات والشعوب وليس للوحدات الإقليمية التسع المكونة للإتحاد الفيدرالي وهي ليست وحدات ذات سيادية؛ و هذا يعني أن تلك الوحدات السيادية يحق لها الانفصال عن الإتحاد وعن الإقليم وهي بذلك تخالف ما هو شائع في الأنظمة الفدرالية الأخرى، ومن الشذوذ الدستوري أيضا أن يمنح حق الانفصال لوحدات معالم حدودها غير واضحة لأن رسم تلك الحدود لا يخضع لمعايير ثابتة؛ فقد يغير الناس هوياتهم وهنا ينشأ الالتباس حول ماهية الوحدات السيادية وعدد الأشخاص الذين يحق لهم المطالبة بالانفصال[2].

---

[1] Semahagn Gashu Abebe,*The Last Post-Cold War Socialist Federation : Ethnicity, Ideology and Democracy in Ethiopia* ,series Federalism studies ,(England : Ashgate Publishing Limited ,2014), 166

[2] JON ABBINK , Op,Cite.p 167 .

Scanné avec CamScanner

المطلب الثاني: مكاسب وانجازات الفيدرالية الإثنية.

حققت التجربة الفيدرالية الإثنية الجديدة في إثيوبيا والفريدة من نوعها في القارة الإفريقية مكاسب و انجازات، وأتاحت فرصا مختلفة لتحويل التوترات الإثنية إلى تعاون بينما واجهت أيضا تحديَّات في محاولتها لإدارة التنوَّع الإثني في إثيوبيا.

كان الانجاز الملحوظ فيما يتعلق بهذه التجربة يتعلق بممارسة الحقوق الثقافية و اللغوية للجماعات الإثنية المختلفة والتي لم يكن من الممكن تصورها خلال الأنظمة السابقة في إثيوبيا، كما استوعبت هذه التجربة الجماعات الإثنية المهمَّشة[1].

ففي مجال الحقوق الثقافية و اللغوية، يمكن للمقاطعات و المناطق و البلديات داخل كل إقليم استخدام لغة التدريس الخاص بها؛ فمن بين 80 لغة محلية تم اعتماد لغاية سنة 2003 تسعة عشر لغة ، وفي الإقليم الجنوبي على سبيل المثال اعتمدت عدة لغات للتعليم مثل السيدامينية sidamigna، والغوراجينية guragigna، الويلايتينية welaitigna، و اختار إقليم الأورومو لغته المحلية "الأوروميفا "بينما اختارت أقاليم أخرى اللغة الأمهرية وذلك بسبب نقص الموارد في اللغة المحلية كنظام الكتابة و المدرسين والمناهج و الكتب المدرسية باللغة المحلية للإقليم، وشجعت الحكومة الفيدرالية على طباعة المزيد من الكتب المدرسية باللغة المحلية في عدة أقاليم مثل عفار وصوماليا و الإقليم الجنوبي[2].

ويعتبر الاعتراف باللغة المحلية هو أهم مطالب الأورومو[3]، فسابقا كان ينظر إلى لغة الأورومو و سيداما و هدية أو غيرها من اللغات على أنها علامة على الأمية لأن اللغة الوحيدة للتحدث يجب أن تكون اللغة الأمهرية، في حين كان اختيار نص (حروف) الكتابة هو أحد القضايا الرئيسة للسياسات الإثنية و اللغوية في إثيوبيا، وبعد تبني الفيدرالية تم الاستجابة لهذه المطلب بالاعتراف بقواعد الإملاء اللاتيني المسماة Qubee، الذي لعب دورا في تطوير اللغات الإثيوبية الأخرى مثل الكوشي و

---

[1] Semahagn Gashu Abebe ,Op.Cite, 172.

[2] Alem Habtu ," Ethnic Federalism in Ethiopia: Background," Present Conditions and Future Prospects, (Papers of the Second International Conference on Development Studies in Ethiopia (Western Michigan University , Center for African Development Policy Research , july 2003),18.

[3] Terje Østebø , and Kjetil Tronvoll," Interpreting contemporary Oromo politics in Ethiopia: an ethnographic approach ," JOURNAL OF EASTERN AFRICAN STUDIES 14 , N°. 4 (2020) :8. https://doi.org/10.1080/17531055.2020.1796255 .

Scanné avec CamScanner

الأوموتيك، وتم اختيارهم قبل الأورومو لكتابة لغتهم بدلا من الجيز أما النص العربي فقد استخدم فقط في هراري و في الأدب الإسلامي[1].

وكان من نتائج هذه التغييرات الكبيرة في مجال اللغة والتعليم في إطار الهيكل الفيدرالي الجديد زيادة معدل الالتحاق الاجمالي بالمدارس من حوالي 35%سنة 1990 إلى 70 %سنة 2004، وأكبر قطاع تعليمي عرف النمو هو قطاع التعليم العالي حيث زاد الالتحاق بجميع قطاعاته من 18000 عام 1991 إلى 14700 عام 2003 ، كما زاد عدد المدارس و الكليات الخاصة وبحلول عام 2004 كان هناك أكثر من 37 مؤسسة من هذا النوع في البلاد و أصبح الالتحاق بالمدارس الحضرية يكاد يكون شاملا[2].

وساهمت الفيدرالية بشكل كبير في وقف نشاط التمييز ضد الجماعات الدينية المضطهدة تاريخيا خاصة المسلمين و البروتستانت ، وبدأ كل منهما يختبران مستويات لم يسبق لها مثيل من الظهور والتمثيل فبدأ تعيين المسلمين في المناصب المحلية والاتحادية وترأس المسلمين و البروتستانت الحكومات والإدارات المحلية و في السفارات و المناصب الوزارية و الفيدرالية الهامة ، وتقلد البروتستانت لأول مرة منصب رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء، وأصبح التعليم الديني محظورا في المدارس العامة والخاصة و استبعدت المنظمات والرموز الدينية من السياسة ، ورغم ذلك اعترف الدستور بامكانية تطبيق القانون العرفي و الديني فيما يتعلق بالأحوال الشخصية و العائلية والاعتراف باختصاص المؤسسات القضائية العرفية و الدينية بشرط أن تتمتع الحكومة بصلاحية إنشاء و تنظيم هذه المؤسسات وسمحت للمؤسسات الدينية بالاستمرار في عملها.[3]

و من مكتسبات الفيدرالية الإثنية في إثيوبيا أنَّها حاولت القضاء على مظاهر التمييز بين الجماعات الإثنية الذي كان سائدا في الأنظمة السابقة خاصة الأنظمة الإمبراطورية؛ فالمصطلحات التمييزية مثل " شنقيلة" المستخدمة للأقليات الإثنية السوداء و الجنوبية الغربية أصبحت محظورة بموجب القانون ويمكن مقاضاة أصحابها بتهمة الإهانة الجماعية، كما منحت هذه الفيدرالية للأفراد حرية

---

[1]Jan Zahorik Jan, and Wondwosen Teshome ," DEBATING LANGUAGE POLICY IN ETHIOPIA ," ASIAN AND AFRICAN STUDIES 18 , N°. 1(2009): 91, 93 .

[2] Tekeste Negash, *Education in Ethiopia From Crisis to the Brink of Collapse* (Stockholm : Nordiska Afrikainstitutet , 2006) , 23,24.

[3] Abadir Ibrahim, *"Religion-state identification and religious freedom in Ethiopia* ," in Religious freedom and religious pluralism in africa Prospects and Limitations , editors .Pieter coertzen , and M.christian green , and Len hanzen (*Stellenbosch* : sun press, 2016) , 18 – 20. 437 - 466

Scanné avec CamScanner

واستقلالية للتعبير عن هويتهم الإثنية و اللغوية ووفقا للقانون لا ينبغي لأي مجموعة إثنية أو فرد أن يخاف أو يخجل من آداء عرقه ، مما شجَّع على زيادة الإنتاج الثقافي للجماعات الإثنية وعلى سبيل المثال تم نشر سلسلة كاملة من المنشورات الإثنية والتاريخية و الفلكلورية الجديدة التي كتبها أعضاء المجموعات أنفسهم[1].

وخلال سبعة عشر عاما من الحرب الأهلية في إثيوبيا كانت القضية "الإثنية" هي القضية الأساسية بالنسبة للجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية وهي الأكثر إلحاحا في ذلك الوقت؛ وبعد وصولها إلى السلطة و إسقاط الحكومة العسكرية اعتمدت على آلية الحكم الذاتي لحل هذه القضية، ولأنه من الصعوبة أن يُلائم نظام حكم محلي كل الأقاليم التسعة نظرا للاختلافات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بينها ، وبهدف تمكين جميع الجماعات الإثنية من الحكم، مُنح لكل إقليم حرية تأسيس نظام محلي خاص به من خلال دستوره الخاص ، وبناء عليه تم تأسيس نوعين من الحكومة المحلية الحكومة المحلية الإثنية أو بالأحرى الحكومة الإقليمية الفرعية والحكومة المحلية النظامية (العادية) وهذا بهدف تمكين جميع أنواع الجماعات الإثنية من الحكم الذاتي[2].

و تم تقسيم الحكومات المحلية إلى حوالي 670 منطقة Wereda و 98 مدينة ؛ تتواجد المنطقة الإقليمية في الأرياف وتضم حوالي 100000 ساكن تقريبا بينما تتواجد المدن في المناطق الحضرية ، ولكي تتمكن الأقليات الإثنية داخل الأقاليم من ممارسة الحكم الذاتي سمح الدستور بتشكيل مايعرف بالمنطقة الخاصة liyu Wereda وهي وحدة محلية يتم ترسيم حدودها على أسس إثنية و تختلف عن المنطقة العادية Wereda في أنَّ هذه الأخيرة أكبر منها وتضم منطقتين أو أكثر من المناطق الخاصة ؛ هناك خمس أقاليم تضم مناطق خاصة هي عفار غامبيلا أمهرا بني شنقول – جوموز و الإقليم الجنوبي الذي يتواجد به أكبر عدد من المناطق الخاصة[3].

و في بعض الأقاليم تمَّ استخدام حتَّى القبيلة وهي أصغر وحدة محلية حكومية لمعالجة مطالب الأقليات في ممارسة قدر من الحكم الذاتي و محاولة استيعابها، خاصة أولئك الذين يضمون أعدادا قليلة، وتختلف درجة الحكم الذاتي في هذه الوحدات الإدارية الفرعية حسب ماتنص عليه دساتير الأقاليم

---

[1] Jon Abbink ,OP.Cite. 603.
[2] Zemelak Ayitenew Ayele," the politics of sub-national constitutions and local governement in ethiopia ," Perspectives on Federalism 6, N° 2.(2014) : 95.
[3] Ibid. 96,97.

Scanné avec CamScanner

التي تنتمي إليها ، ففي المنطقة الإقليمية Wereda تسمح لهم الدساتير الإقليمية باختيار لغة العمل الخاصة بهم، و الموافقة على خطط التنمية الخاصة بمنطقتهم[1].

أهم مكسب لهذه الفيدرالية هو أنها أنهت مرحلة من الحرب الأهلية ؛ فالسبب الرئيسي والجذري لتلك الحرب كان سياسة المركزية من قبل الحكومة العسكرية "الديرغ" و رفض تقاسم السلطة مع الطبقات الوسطى أو النخب الإثنية الإقليمية، لذلك فإنَّ تدبير اللامركزية أدى إلى إنهاء العنف الذي استمر من 1974 إلى 1991 و تحقيق سلام نسبي نتج عنه ارتفاع في متوسط الناتج المحلي الإجمالي لإثيوبيا ب 6 % بين عام 1992 و 1997 و تصنيف إثيوبيا كواحدة من أسرع الاقتصادات نموا في العالم[2].

المطلب الثالث: تحديات الفيدرالية الإثنية.

رغم الانجازات التي حققتها الفيدرالية الإثنية في إثيوبيا خاصة المتعلقة بالحقوق الثقافية؛ واجهت هذه التجربة الجديدة في إثيوبيا وفي إفريقيا تحديات مختلفة أعاقت نجاح هذا النظام وتحوله إلى مشروع قابل للحياة منها:

1. **شرعية النظام الفيدرالي:** حيث أنَّ تبني المشروع الفيدرالي لم يكن تشاركيا و لم يكن من التعبئة الديمقراطية ؛ إنما تمَّ فرضه من طرف TPLF/EPRDF ولم يستطع مؤتمر السلام الذي عُقِد في صيف عام 1991 من جذب سوى عدد قليل من المنظمات السياسية التي كانت تريد تغيير الأوضاع في إثيوبيا[3]، بينما عرفت هذه التجربة انتقادات شديدة من قبل منظمات سياسية أخرى تمَّ استبعادها من المشاركة في هذه العملية السياسية مثل منظمة ميسون(Meison)و(EPRP) ومنظمة All people Amhara (APPO).[4]
2. **خنق العملية الديمقراطية:** يجادل وير (wheare) أنَّ الأنظمة الاتحادية التي تُمارس الديكتاتورية وتظهرها سواء من قبل الحكومات الفدرالية أو الإقليمية يصعب عليها الاستمرار في الوجود لفترات

---

[1]Yonatan Fessha, and Van der beken ," Ethnic federalism and internal minorities: the legal protection of internal minorities in Ethiopia ," African Journal of International and Comparative Law 21, N°. 1 (2013) : 8.

[2] Mesay Hagos Asfaw ," Liberal Peace Agenda in Post-1991 Ethiopia: Merits and Challenges",in Peace, Federalism and Human Rights,editors. Melaku Wakuma,and Kidane Kiros (Addis Ababa : Institute for Peace and Security Studies , 2016),120 -121.

[3]Semahagn Gashu Abebe,*Op.Cite*, 166.

[4] Adegehe, A.K.,Op.Cite. 82.

Scanné avec CamScanner

زمنية طويلة ، إذ تتطلب الفيدرالية أشكالا من الحكم ترتبط بالديمقراطية أو الحكومة الحرة وأساسها هو الانتخابات الحرة والنظام الحزبي، وتعود الطبيعة غير الديمقراطية للنظام الفيدرالي الاثيوبي بشكل أساسي إلى إلى خلفيته الايديولوجية وهي النظام الستاليني للفيدرالية الذي يتميز بالسيطرة على الحكومات الإقليمية و تكوين الأحزاب العميلة[1]، ومن الناحية العملية تظهر سيطرة النظام السياسي في إثيوبيا على الحكومات المحلية من خلال آليتين: هيمنة الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي على الانتخابات العامة في إثيوبيا سواء الانتخابات الفيدرالية أو الانتخابات الإقليمية، و الآلية الثانية هي اعتماد النظام الفيدرالي على آلية المركزية.

- **هيمنة الائتلاف الحاكم على الانتخابات:** أسست الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي TPLF الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي EPRDF كائتلاف يضم أربعة منظمات هي: الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي(TPLF) و حركة أمهرة الديمقراطية الوطنية (ANDM)، والمنظمة الديمقراطية لشعب الأورومو (OPDO)، و الجبهة الديمقراطية الشعبية لجنوب إثيوبيا(SEPDF) وذلك أثناء فترة مقاومة حكومة منغستو هايلي مريم العسكرية ،تقلد رئاسة هذه الجبهة مليس زيناوي الذي أصبح في نفس الوقت رئيس الوزراء لإثيوبيا إلى غاية وفاته عام 2012، يوفر هذا الائتلاف تمثيل لهذه الأحزاب داخل اللجنة التنفيذية للائتلاف بينما تسيطر TPLF على الائتلاف، وله أحزاب إثنية إقليمية تابعة ومتحالفة معه في الأقاليم المتبقية[2]، وقد سيطر هذا الائتلاف على الانتخابات البرلمانية في إثيوبيا منذ سنة 1995 بعد تبني الفيدرالية إلى غاية 2015، و رغم فوز المعارضة في انتخابات 2005 بحوالي ثلث مقاعد البرلمان، إلا أنه فاز بأغلبية ساحقة فاقت 95% سنة 2010 ثم استحوذ مع حلفائه على كل مقاعد مجلس النواب في انتخابات 2015 بنسبة 100%، أما توزيع الحقائب الوزارية فيتم بما يتناسب مع الوزن الديمغرافي للأحزاب المكونة للمجلس ويتم توزيع الحقائب الأكثر أهمية بالتساوي بين الإثنيات الرئيسة فكان منصب وزير الدفاع سنة 2015 من إثنية السيلتي الجنوبي (SEPDF) و منصب وزير المالية للأورومو(OPDP) و وزير الشؤون الخارجية للتيغراي (TPLF) و وزير الشؤون الاتحادية للأمهرة (ANDM)[3].

---

[1] Semahagn Gashu Abebe, Op.Cite , :173

[2] Alem Habtu, Op .Cite, 21.

[3]Leonardo R. Arriola , and Terrence Lyons , "Ethiopia : The 100% Election, " Journal of Democracy 27,N°.1, (2016) :78,84. DOI 10.1353/jod.2016.0011

Scanné avec CamScanner

الشكل (02): نصيب EPRDF من مقاعد مجلس نواب الشعب

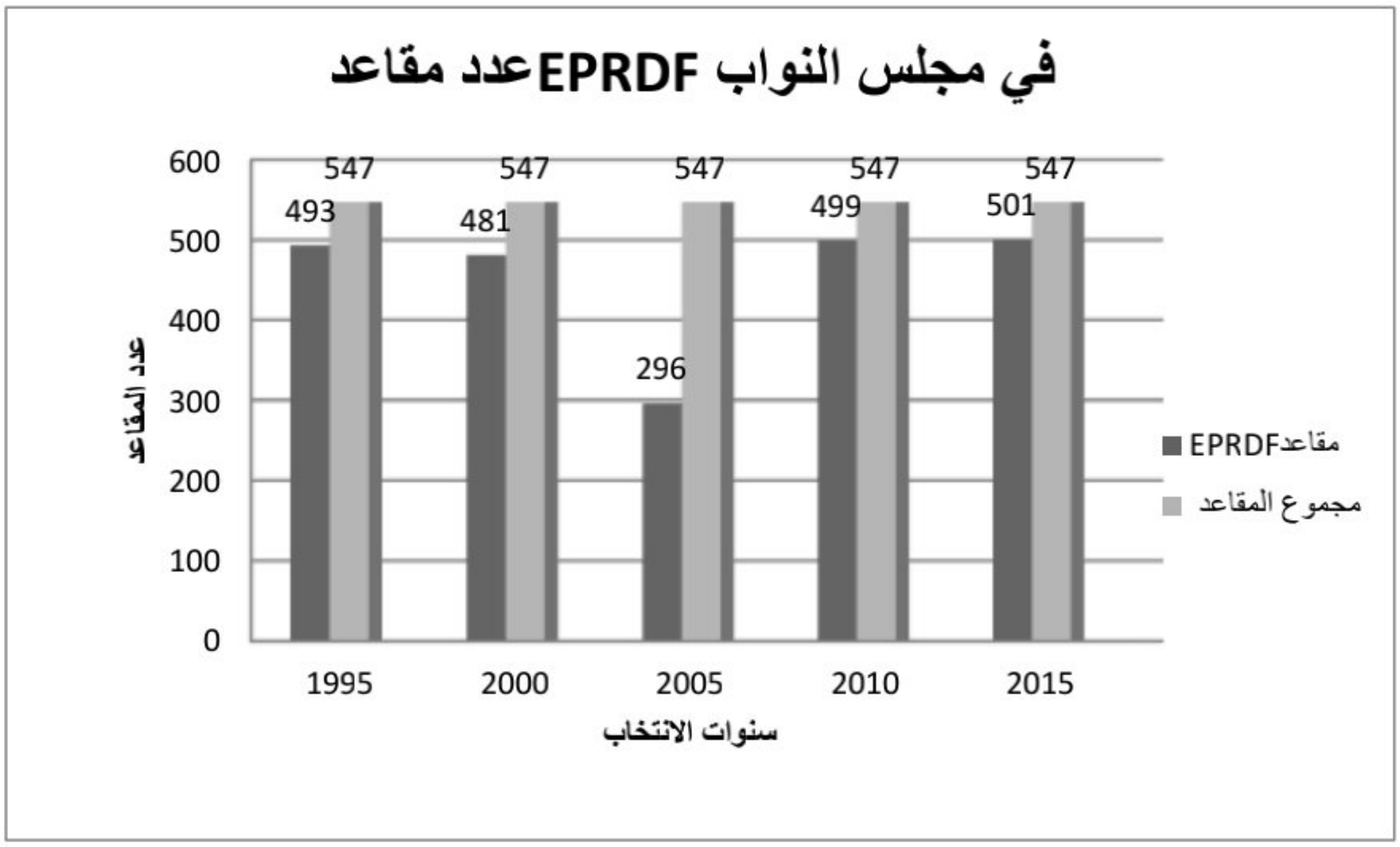

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الموقع الالكتروني لمجلس الإتحاد الفيدرالي الإثيوبي (HOF) http://archive.ipu.org/parline-e/reports/2107_arc.htm

- **تطبيق مبدأ المركزية:** إنَّ المركزية بطبيعتها تتعارض مع مُثُل الحكم الديمقراطي فبينما تتطلب الديمقراطية من القادة الالتزام بقرارات أو مصالح الجمهور؛ فإنَّ المركزية تطالب الجمهور بالالتزام بالسياسات المقدمة من النخب العليا التي تدعي أنها تعرف ماهو الأفضل للمجتمع[1].

تظهر المركزية في النظام الفيدرالي في إثيوبيا من خلال احتكار الحكومة الفيدرالية لسلطات واسعة وعدم اقتسامها مع حكومات الأقاليم رغم التفويض الظاهر الذي مُنِح لهذه الأقاليم من قبل الحكومة المركزية، و رغم الاستقلال الظاهر للأقاليم إلا أنها بقيت تابعة للمركز و خاضعة له خاصة في المجال المالي، حيث تعتمد هذه الأخيرة في التمويل على الحكومة الفيدرالية وأهم مصدر لحكومات الأقاليم يظل الإعانات و المنح من الحكومة المركزية و ذلك لأن هذه الأخيرة تحتفظ بسلطة فرض الضرائب على القطاعات الاقتصادية الأكثر ربحا.[2]

[1] Semahagn Gashu Abebe , Op.Cite, 4.
[2] Aaron T.Gana ,and Samuel G.E gwu , Federalism in Africa :framing the national question (Eritrea : the african centre for democratic governance , 2003),268.

Scanné avec CamScanner

وتظهر هذه المركزية أيضا في سياسة التعليم فرغم اللامركزية الظاهرة عليها من خلال منح الأقاليم حرية اختيار اللغة؛ إلا أنَّ الحكومة المركزية جعلت هذه الحرية مقتصرة على المرحلة الابتدائية فقط بينما جعلت اللغة الانجليزية هي لغة التدريس بدءا من الصف السَّابع[1].

وحتَّى بعد التوجه الجديد نحو التنمية الذي انتهجته إثيوبيا بداية من سنة 2006 والخروج عن النموذج الإثنوفيدرالي حيث بدأت تُركِّز على استثمارات البنية التحتية كمشاريع إعادة التوطين في الجنوب و بناء السدود واستئجار الأراضي ،وأصبحت الأرض التي هي ملك للدولة ويمكن عزلها بسهولة عن السكان الأصليين تُستخدم في الاستثمار الحكومي والأجنبي و يمكن مصادرتها، و بذلك تجاوزت الحكومة الفيدرالية حكومات الأقاليم التي تُكوِّن الاتحاد وزادت من قبضتها حيث حصل الأجانب على مساحات كبيرة من الأراضي للاستثمار الزراعي التجاري دون استشارة سكان الأقاليم، كمشروع نهر أومو لإنتاج الطاقة الكهربائية والذي سيؤدي انقطاع مياهه على سبل عيش حوالي 200000 شخص[2]، وهذا أدَّى إلى تقويض حقوق الجماعات الإثنية و الأقليات خاصة التي تعيش على الرعي و الزراعة و زاد من مركزية الدولة وهيمنتها التي تؤكد أن القرار السياسي في إثيوبيا يتم من الأعلى إلى أسفل وليس قرارا تشاركيا ، وأنَّ حكومات الأقاليم تلعب دورا متضائلا في عملية صنع القرار وأنها تستخدم في أغلب الأوقات لتنفيذ السياسات الفيدرالية .

3. تقرير المصير الذي مُنِح للأقاليم من خلال المادة 39 هو أحد أكثر البنود إثارة للجدل من الناحية النظرية ، كما أنَّ تطبيقه من الناحية الواقعية يواجه تحديات وعقبات كثيرة .

إنَّ هذا البند يتعارض من جهة مع الاستقلالية الاقتصادية التي تتمتع بها الأقاليم، فيُظهر ضعف الأساس الاقتصادي للأقاليم خاصة الأقاليم الصغيرة أنَّ تقرير المصير أُدرج لأغراض إيديولوجية فقط ولا توجد نية حقيقية للحكومة المركزية في تطبيقه و في التخلي عن الأقاليم[3]، ومن جهة أخرى يبدو التحدي في مطلب الانفصال في أنَّ الدستور يشترط أن يكون للأمَّة أو القومية أو الشعب المطالب بالانفصال مجلسها الخاص للموافقة على طلبها بالانفصال بأغلبية الثلثين، في حين أنَّ الكثير من الجماعات الإثنية لا تملك مجلسا خاصا بها للموافقة على هذا الطلب، ولا تقبل حكومة الإقليم بأن يكون لها مجلسا خاصا كرفض حكومة بني شنقول طلب "بيرتا" بأن يكون لها مجلسا خاصا بها[4].

---

[1] Tekeste Negash,Op.Cite, 28.
[2] Jon Abbink ," Ethnic-based federalism and ethnicity in Ethiopia" Op.Cite, 609,610.
[3] JON ABBINK, ."Ethnicity and constitutionalism in contempoary ethiopia,"OP.Cite. 169.
[4] Semahagn Gashu Abebe, Op.Cite. 156.

Scanné avec CamScanner

و يستخدم حق الانفصال كتكتيك من أجل جذب أصغر المجموعات الإثنية و القومية ذات السيادة في اتحاد سياسي من أجل التمتع بالفوائد الاقتصادية و الاجتماعية المتصورة، ولكن بمجرد تحقيق الاتحاد يفقد هذا الحق شرعيته من خلال الإلغاء القانوني له أو من خلال تقويضه في الممارسة العملية[1]، ولهذا أصبحت جبهة التحرير الديمقراطية الثورية للضعب الإثيوبي EPRDF بداية من سنة 2000 تتردد في قبول طلبات إنشاء مناطق إقليمية (Wereda)جديدة أو مناطق إقليمية خاصة وتتجاهل طلبات الاعتراف بها بل اتجهت إلى الدمج أحيانا مثل ماحدث في الإقليم الجنوبي عندما دمجت منطقة(Konso) مع منطقة Sagen وتدخلت الجبهة الديمقراطية الشعبية الثورية لمنع مجلس سيداما للمضي في قرار بالانفصال عن الإقليم الجنوبي.[2]

وتقرير المصير في إثيوبيا هو مطلب للجبهة الشعبية لتحرير تيغراي ضد الاضطهاد الذي عانوا منه من قبل الأمهرا ، وهو من المفاهيم الايديولوجية التي لم يتم طرحها للتفاوض وهي ركيزة للخطاب السياسي للحزب، وكان الغاية من إدراج هذا الحق من قبل الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي(TPLF) ليس الإلتزام الإيديولوجي به ولكن الهدف منه هو تفكيك هيمنة الأمهرا، لأن انتصار هذه الجبهة في ثورتها ضد الحكومة العسكرية كان يمكن أن يؤدي إلى انفصالها مثل إرتيريا أو تأسيس نظام حقيقي من اللامركزية و الحكم الذاتي،[3] و النزاع الأخير مع الحكومة بعد وصول رئيس الوزراء الذي ينتمي إلى الأوروموا" أباي أحمد" إلى السلطة سنة 2018 ، و انتهاجه لسياسة جديدة استهدفت التقليل من سلطة الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي و إبعاده لكوادر الجبهة من الحكم، هذا النزاع يؤكد أنَّ هدف TPLF هو الوصول إلى السلطة والهيمنة وليس إقامة نظام فيدرالي تتمتع فيه الأقاليم باستقلالية وبحكم ذاتي فعلي.

المبحث الثالث: انعكاسات الفيدرالية الإثنية على الهوية والنزاعات الإثنية في إثيوبيا.

إنَّ تبني الفيدرالي في إثيوبيا كان دافعه إيجاد هيكل دولة مناسب يمكن استخدامه كأداة لإدارة التنوع الإثني المعقد للبلاد وتقليل النزاعات، مُنحت من خلاله الجماعات الإثنية استقلالية وحرية في ممارسة حقوقهم الثقافية والمدنية والسياسية ، على الرغم من ذلك أدَّى هذا الهيكل الجديد إلى تغيير في ديناميكيات النزاعات الإثنية وإلى تغيير في مفهوم الهوية الإثنية في إثيوبيا.

---

[1] Wondwosen Teshome,and Jan Záhořík, Op.Cite, 18.

[2] Zemelak Ayitenew Ayele,Op.Cite, 102

[3] Semahagn Gashu Abebe, Op.Cite, 163.

Scanné avec CamScanner

المطلب الأول: انعكاسات الفيدرالية الإثنية على الهوية الإثنية.

تبنَّى دستور إثيوبيا لعام 1994 المفهوم البدائي للهوية الإثنية بتعريفه للجماعات الإثنية على أنَّها مجموعة من الأشخاص الذين لديهم أو يتشاركون قدرا كبيرا من الثقافة المشتركة أو العادات المماثلة ... والذين يسكنون في منطقة محددة ومتجاورة في الغالب[1]، كما نصَّ في المادة الثامنة منه في الفقرة الأولى على أنَّ السيادة تكمن في تلك الجماعات الإثنية التي سماها "الأمم والقوميات والشعوب" وبهذا المعنى فإن أي مواطن إثيوبي سينتمي بالضرورة إلى إحدى هذه الجماعات لأنها مصدر السيادة وأنه يتشارك مع أفرادها مجموعة من السمات الواضحة التي تميزهم عن غيرهم من المجموعات، وكون هذه الجماعة تستقر في منطقة محددة ومركزة جغرافيا؛ فهذا يعني أنَّ تلك الجماعة ترفض الاندماج مع غيرها والعيش معهم وتفضل دائما الاستقرار في منطقتها، وهذا يعني أن الدستور الإثيوبي يفترض أنَّ هوية الجماعات الإثنية هي هوية ثابتة وجامدة وهو المفهوم البدائي للهوية الإثنية، ويؤكد ذلك بمنحه للجماعات الإثنية حق الانفصال، مفترضا بذلك احتمال استمرار النزاعات رغم اعترافه بتلك الجماعات ومنحها حقوقها المدنية والسياسية وبذلك فهو يقر بأنَّ تلك الهوية الإثنية للجماعات لا يمكن استيعابها و هي السبب في النزاعات ، أو كما يقول غيرتس Geertz أنَّ "العناصر البدائية هي سبب ظهور مفهوم الآخر الإثني الذي يؤدي إلى علاقات إثنية عدائية"[2].

ولكن جون أبينيك يشدد على أن الهوية الإثنية بطبيعتها مرنة ومتغيرة؛ وقيام إثيوبيا بإضفاء الطابع الدستوري عليها جعلت من تلك الهوية محددة ومجمدة ،[3] فالهيكل الفيدرالي الذي تبنته إثيوبيا اعتمد في التقسيم الإقليمي على معايير إثنية و لغوية ، فأنتج أقاليم متباينة و غير متساوية تضم أعدادا مختلفة من الجماعات الإثنية، ويترتب على كل اعتراف بجماعة إثنية حقوقا مختلفة كالعضوية المستقلة في مجلس الإتحاد، والحق في تشكيل إقليم خاص بها بل وحتى تقرير المصير والانفصال نهائيا عن الدولة ، وقد أدَّى ذلك إلى سعي حثيث من الجماعات الإثنية للإعتراف بها والحصول على تمثيل لها و الحكم الذاتي الاقليمي بها.

---

[1] Ethiopia's constitution of 1994 , OP.Cite. article 39.

[2] Birhanu Bitew ," Inter-ethnic Relations among Amhara and Kemant Ethnic Groups in North-Western Ethiopia ," International Journal of Political Science and Development 7,n°.7(2019) : 228. DOI: 10.14662/IJPSD2019.108 in 02/06/2022 16 :50

[3] Adegehe, A.K ,OP,Cite, 82.

Scanné avec CamScanner

و هذا يعني أنَّ الهويات سابقا كان لها مجرد بُعد ثقافي لكن حاليا أصبح لها بعد سياسي، وتمَّ تبني الإثنية في هذا النموذج كخط سياسي أساسي، فالكثير من المجتمعات كان يعتقد أنَّ لها أُسس عرقية متينة ولكن بعد تأسيس الفيدرالية بدأت الهويات تتفكّك فظهرت العشائر و الفروع داخلها لتزعم أنَّها متميّزة الهويات وتطالب بالاعتراف السياسي[1].

في هذا الصدد يقول Fesha في ورقة بحثية بعنوان "الخطيئة الأصلية في الفيدرالية الاثيوبية" أنَّ هناك خطر من تحويل المجتمعات الثقافية إلى مجتمعات سياسية لأنَّ ذلك سوف يؤدي إلى تفاقم الانقسامات السياسية القائمة بسبب إضفاء الطابع الجوهري على هذه الهويات[2].

من الأمثلة على ذلك مجموعة الكيمانت Kement التي كانت تابعة لإقليم الأمهرا، تاريخيا وقبل تأسيس الفيدرالية تميزت العلاقات بين شعوب المجموعتين بالوديَّة والتناغم أعقبها اختلاط اجتماعي عميق ، وتظهر التقاليد الشفوية خلو العلاقات بينهما من أيِّ صراعات عنيفة، كان هناك ترابط اقتصادي بينهما من خلال التجارة ويساعدون بعضهم البعض في أوقات الجفاف و المجاعات مثل ما حدث في جفاف 1977، وخلال فترة حكم المنطقة من قبل Tokie Giorgis قام الكيمانت و الأمهرا بتقسيم الأرض بالتساوي، وطورت المجموعتان ثقافة التسامح التي ساعدتهما على خلق مجتمع متعدد الثقافات مثير للاهتمام في المنطقة وخلال فترات طويلة من التفاعلات بينهما تبنَّى كيمانت ثقافة الأمهرا وهويتها طوعيا وأحيانا بالقوة فمن خلال عملية تدريجية تحوَّل شعب الكيمانت إلى المسيحية في عهد يوهانيس الرابع وتيودروس الأول و أيضا هيلاسيلاسي وبعدها أصبح التزاوج بين الكيمانت و الأمهرا ظاهرة شائعة، إذ سابقا كان يعدُّ الاختلاف الديني آلية للحفاظ على الحدود بينهما[3].

ولكن بعد تأسيس الفيدرالية عام 1995، بدأ الكيمانت يطالبون بالاعتراف بهم وتقرير المصير خاصة بعد إنكارهم كمجموعة إثنية في التعداد السكاني عام 2007 واعتبرها الكيمانت كإبادة جماعية صامتة لهويتهم وبدأ يتبلور وعي سياسي وشعور قومي لديهم بأنهم فقدوا هويتهم بسبب استيعاب الأمهرا لهم، قابله رفض من قبل الأمهرا لانفصال الكيمانت عنهم، وفي سنة 2015 اندلعت نزاعات عنيفة في المنطقة خلفت قتلى وجرحى بسبب مظاهرات الكيمانت المطالبة بتقرير المصير[4].

---

[1] Yonatan Fessha ,"THE original Sin of Ethiopian Federalism ," Ethnopolitics 16,No.3(2016) : 7. DOI: 10.1080/17449057.2016.1254410, in 11/08/2022 10 :32

[2] Jan Erk," Nations,Nationalities, and People : The Ethnopolitics of Ethnofederalism in Ethiopia ,"Ethnopolitics 16, No. 3,(2017) : 227.

[3] Birhanu Bitew , OP.Cite, 227- 231.

[4] Ibid, 228, 234.

Scanné avec CamScanner

بناء على هذا النموذج الفيدرالي الذي تبنته إثيوبيا؛ يتم تحديد المجموعات الإثنية الكبرى من خلال مجموعة فرعية واحدة في الإقليم، وحسب Fesha يعتبر هذا من بين الأسباب التي رفعت من مستوى الهوية الإثنية إلى مستوى الهوي السياسية؛ إذ يتم استبعاد قسم كبير من سكان الإقليم الرئيسيين من المشاركة السياسية اعتمادا على هذه الحجة[1]، و تجدر الإشارة أنَّ الدساتير الولايات الإقليمية المختلفة تنص على أن "السيادة" في المنطقة تكمن في الجماعة الإثنية التي لها الأغلبية في الإقليم وبالتالي استبعاد السكان الآخرين[2]، فمثلا إقليم الأمهرا أُطلق عليه هذا الاسم بناء على مجموعة واحدة هي الأمهرا رغم أنه يضم مجموعات أخرى (هناك خمسة مجموعات معترف بها سنة 2013 ولها ممثل في مجلس الإتحاد) وكذلك تيجراي.

و كانت النتيجة لكون الأقاليم أصبحت أحادية الإثنية هي تنافس المجموعات الإثنية على الادعاء أنها صاحبة الأرض وهي من وصلت أولا و تمكين ما يسمى ب "أبناء الأرض " على حساب مجتمعات المستوطنين[3]، وقد أدَّى ذلك إلى الطرد المتكرر والعمدي للمستوطنين من مجموعات أخرى فمثلا من المجموعات الإثنية التي طالبت بمنطقة خاصة بها هي" لياوريدا" (Liyya woreda) ، قامت أفراد هذه المجموعة الإثنية بطرد السكان ذوي الأصول الأمهرية من منطقتهم أي منطقة " وريدا "سنة 2000 ثم 2005، و ذلك بهدف أن تصبح أغلبية في الإقليم و المطالبة بحق الانفصال[4].

و كنتيجة أيضا للأحادية الإثنية للإقليم في إثيوبيا، طالبت العديد من المجموعات الإثنية بنقلها إلى أقاليم أخرى يتشاركون نفس الهوية الإثنية، إذ أنَّ الدافع للمطالبة بنقلها ليس المستوى الاقتصادي لتلك الأقاليم أو نوعية الخدمات التي تقدمها؛ وإنما بدافع الهوية والانتماء، كمطالبة العديد من المجموعات الإثنية التي تمَّ دمجهم في إقليم الأورومو بنقلهم إلى أقاليم أخرى[5].

يوافق الكثيرون بما في ذلك ويل كيمليكا (Kymlicka) أنَّ الفيدرالية الإثنية لن يكون الخيار المثالي لأي دولة تسعى إلى إدارة التنوُّع الإثني دون تآكل الشعور بالانتماء إلى الدولة الأكبر، فمن بين 79 حزبا سياسيا شارك في انتخابات 2015 يوجد أكثر من 65 منهم أحزابا إثنية لها معاقلها في مختلف أقاليم ومناطق البلد[6]،إذ أدَّت هذه الفيدرالية إلى انبعاث للهويات الإثنية دون القومية و أحيانا

---

[1] Yonatan Fessha, Op.Cite, 8.
[2] Jon Abbink ," Ethnic-based federalism and ethnicity in Ethiopia," Op.Cite, 604.
[3] Jan Erk ,Op.Cite, 145.
[4] Ibid, 604.
[5] Yonatan Fessha ,Op.Cite , 8.
[6] Ibid , 6-9.

Scanné avec CamScanner

الايحاءات السياسية، وسعى روَّاد الأعمال الإثنيون الجدد إلى تعزيز أنواع معينة من الانتماء الإثني استجابة عقلانية منهم لهذا النظام المؤسسي الذي يمنح أولوية لحقوق الجماعات الإثنية[1].

ومن الأمثلة على هذا النَّوع من الانتماءات الفرعية الصراع في منطقة "ووليثا"(Wolaitta) على لغة "ووغاغودا"(Wogagoda)، وهي لغة مركبة فرضتها الحكومة الفيدرالية على أربعة مجموعات هي Wolaitta و Gamo وGofa و Dawro وجميعهم يتحدثون لغات متشابهة، فكانت هذه اللغة بديلة للغاتهم في الإدارة المحلية و نظام التعليم كمحاولة لاستيعابهم من أجل الاقتصاد في التكاليف ، لكن هذه الجماعات رفضت و قاومت ذلك خاصة "ووليثا" (wollaitta) باعتبارها الجماعة المهيمنة، اندلعت الاحتجاجات في نوفمبر 1999 و أعمال عنف وتمَّ حل هذه المشكلة على المستوى الفيدرالي و ليس على المستوى الإقليمي بالتخلي عن هذه اللغة، وانفصال مجموعة "ووليثا"(Wolaitta) عن منطقة شمال الأومو(North omo) و أصبح لها منطقة خاصة بها.

المطلب الثاني: انعكاسات الفيدرالية على النزاعات الإثنية .

أدَّت الهيكلة الجديدة لإثيوبيا في إطار الفيديرالية الإثنية وتقسيم البلاد إلى أقاليم على أساس الهوية الإثنية واللغوية إلى تغيرات في هيكلة النزاعات الإثنية في إثيوبيا و طبيعة العلاقات بين الجماعات الإثنية ، ويمكن تصنيف النزاعات في إثيوبيا بعد تأسيس الفيدرالية إلى نوعين[2]:

1. **نزاعات بين الجماعات الإثنية** : بعد تبني تجربة الفيدرالية الاثيوبية ظهرت العديد من النزاعات بين الجماعات الإثنية ، ونظرا لتشعبها يمكن تصنيفها كمايلي :

- **نزاعات الحدود بين الجماعات الإثنية** : يلعب النزاع على الأرض دورا مهما في ديناميكيات النزاعات في إثيوبيا لأنها تاريخيا كان لها جوانب وجودية للناس وتمثل هوية رئيسية لهم و جانبا مهما و أساسيا في حياتهم لأنها وسيلة رزق لأغلبهم باعتبار أغلب الجماعات الإثنية في إثيوبيا هي مجتمعات زراعية[3]، وقد أدَّى ترسيم حدود الأقاليم اعتمادا على معايير إثنية إلى ظهور النزاعات الحدودية بين الجماعات الإثنية، وهي نزاعات تتميز بكونها:

[1] Jon Abbink ," Ethnic-based federalism and ethnicity in Ethiopia," Op.Cite, 604.
[2] Asnake Kefale Adegehe," Federalism and ethnic conflict in Ethiopia. A comparative study of the Somali and Benishangul-Gumuz regions" ,(Phd thesis : Faculty of Social and Behavioural Sciences,Leiden University, 2009), 5 .
website : https://scholarlypublications.universiteitleiden.nl/handle/1887/13839
[3] Birhanu Bitew, Op.Cite , 232 .

Scanné avec CamScanner

أ. **نزاعات جديدة ولم تكن موجود من قبل:** مثل النزاع بين تيجراي وأمهرة حول منطقة ويلكايت Welkait و تسيغيدي Tsegeda وسهول الأراضي الخصبة في سيتيت هوميرا (Humera Setit) التي كانت تابعة لإقليم أمهرا ، ولكن بعد التقسيم الجديد للفيدرالية أصبحت تابعة لإقليم تيجراي ، وهي من المناطق المنتجة لمحصول السمسم الذي يعتبر محصول رئيسي للاقتصاد الاثيوبي ، في عام 2016 اندلعت احتجاجات في منطقة ويلكايت تطالب بعودتها لإقليم أمهرا ، وبعد اندلاع المواجهات المسلحة عام 2020 بين تيجراي و الحكومة الفيدالية تدخلت القوات الخاصة لإقليم أمهرا في هذه المناطق و فرضت سلطتها عليها بالقوة .[1]

و النزاع بين جيدو (Gedoa) وغوجي(Guji)في جنوب إثيوبيا: كلا المجموعتان كانتا تابعتان لسيدامو(Sidamo) قبل عام 1992، لكن بعد الهيكلة الجديدة أصبحت غوجي تابعة لإقليم أوروموا لأن أغلب سكانها من الأوروموا ، وأصبح إقليم جيدو تابع للمنطقة الجنوبية ، في سنة 2018 اندلع نزاع بين الأوروموا و جدوا و تسبب في نزوح أكثر من 800000 شخص من المنطقة.[2]

ب. **نزاعات قديمة طال أمدها بين الجماعات الإثنية المجاورة ثمَّ تحولت إلى نزاعات حدودية:** مثل مناطق أوروميا وعفار والصومال التي أنشأت مكاتب دائمة تعني بشؤون الحدود، كما أصبحت بعض النزاعات الإثنية بفعل ترسيم الحدود إلى نزاعات عنيفة : النزاعات بين بني شنقول –جوموز و أوروميا.[3]

- **نزاعات الهوية بين الجماعات الإثنية:** أدَّى إضفاء الطابع المؤسسي على الإثنية على أساس السمات البدائية إلى مطالبة بعض الجماعات الإثنية بالاعتراف بهوية منفصلة؛ لأن ذلك سيؤدي إلى حصولها على التمثيل في المجالس الإقليمية والفيدرالية للحكومة ، وتسببت هذه المطالب في حدوث نزاعات بينها وبين الجماعة المهيمنة في الإقليم الذي تنتمي إليه مثل النزاع بين غوراج(Gurage) وسيلث(Silte) ، وبين الكيمانت والأمهرا[4].
- **النزاعات بين الجماعات الفخرية وغير الفخرية (الرسمية وغير الرسمية):** أدخلت الفيدرالية الإثيوبية نظاما جديدا للاستحقاق من خلال منح السيادة في الإقليم للجماعات الإثنية الأصلية فيه

[1] KJETIL TRONVOLL," The Anatomy of Ethiopia's Civil War ", CURRENT HISTORY 121,N°. 835,(2022): 166,167. https://doi.org/10.1525/curh.2022.121.835.163 20/07/2022. 19 :45
[2] Zerihun Berhane, and Samuel Tefera," Does Federalism Reduce Ethnic Conflict? Evidence From the Ethiopian Experience ," Ethiopian Journal of the Social Sciences and Humanities (EJOSSAH) 14 , NO. 01,(2018) : 617. https://dx.doi.org/10.4314/ejossah.v14i1.5 13/08/2022 17 :50
[3] Asnake Kefale Adegehe , Op.Cite , 5 .
[3] Birhanu Bitew, Op.Cite, 232 .
[4]Ibid, 116,117.

Scanné avec CamScanner

فأصبحوا أصحاب لقب، بينما اعتبرت الجماعات الأخرى التي تعيش فيه كأقلية وجماعات غير أصلية، وهذا أدَّى إلى تضييق نطاق المواطنة المحلية والإقليمية وأدَّى إلى حدوث نزاعات بين الجماعات الفخرية وغير الفخرية، بسبب سعي المجموعات الفخرية إلى استخدام استقلاليتها الجديدة لتأكيد سلطتها الاقتصادية والسياسية في حين شعرت المجموعات غير الفخارية بعدم الأمان والتمييز والحرمان من حقوقها، ولكن المشكلة تكمن في أن بعض المجموعات غير الفخارية تمثل غالبية في الإقليم وليس أقلية مثل منطقة هراري؛ إذ تمثل مجموعة هراري 7,1% من السكان بينما يمثل الأورومو 52,3% و الأمهرا 32,6% وغوراج 3,2% والمجموعات الأخرى 4,8% أما المجموعات الاسمية فهي هراري الأورومو فقط[1].

- **النزاعات البينية في الأقاليم المتعددة الإثنيات:** نتيجة انتشار وشيوع ظاهرة الزيجات المختلطة بين الجماعات الإثنية، فإنَّ معظم الأقاليم التي أسسها الاتحاد هي أقاليم غير متجانسة تتكون من جماعة إثنية هي الأغلبية فيه وأقليات إثنية متعددة مثل تيغراي و أمهرا و هراري و أورومو باستثناء إقليمين فقط متجانستين إثنيا وهما عفار و الإقليم الصومالي[2]، لذلك خلف الهيكل الفيدرالي بنية غير متكافئة اتحاديا ، لكن هذه الوحدات الإثنية هي وحدات سياسية واقتصادية أيضا و نظرا لغياب الانسجام الاقتصادي و الجغرافي و الايكولوجي فيها أدَّى ذلك إلى نشوب نزاعات بين الجماعات الإثنية فيها حول اقتسام السلطة و الموارد ، فهناك مناطق في الإقليم مرتبطة اقتصاديا بمناطق مجاورة خارج الولاية مثل مجموعة (WollegaOromo) في إقليم أورومو مع إقليم جوموز (Gumuz)،و أمهرة غوجام (amhara Gojam) مع(oromo Wollega)أو عفار أو الصوماليين، ومن هذه النزاعات البينية النزاع في إقليم غامبيلا بين جماعة "الأنيوا"(Anywa)التي تشكل أقلية و "النوير"Nuer الذين هاجروا إليها منذ أكثر من 15 سنة وشكلوا أغلبية فيها، وفي إقليم بني شنقول ـ جوموز اندلع نزاع في منتصف التسعينات بين السكان الأصليين بيرتا جوموز و أحفاد مجموعات المهاجرين مثل الأورومو و الأمهرا حول التمثيل السياسي و المقاطعات الإثنية ورئاسة الإقليم[3].

2. **النزاعات بين الحكومة والحركات الانفصالية:** ظهرت هذه الحركات الانفصالية قبل تبني نموذج الفيدرالية الإثنية سنة 1995، ففي الستينات و السبعينات خلال عهد هيلاسيلاسي ظهرت عدة

---

[1] Asnake Kefale Adegehe, Op.Cite.6 , 104.

[2] LOVISE AALEN," Ethnic Federalism and Self-Determination for Nationalities in a Semi-Authoritarian State: the Case of Ethiopia ," International Journal on Minority and Group Rights , the Netherlands 13 ,No. 2(2006) : 247-248.

[3] Jon Abbink ,Op.Cite , 606- 608 .

Scanné avec CamScanner

حركات انفصالية و ثورية منها حركة "جبهة تحرير الأورومو" OLF و "الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي"(TPLF)، و الجبهة الشعبية لتحرير اريتيريا(EPLF)، الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية الشعبية الاثيوبية (EPDRF)، والحزب الثوري الشعبي الاثيوبي EPRP و حركة ميسون (Meison)الاشتراكية[1].

أمَّا بعد انتهاج إثيوبيا لهذه الفيدرالية ،واجهت الحكومة الإثيوبية حركات انفصالية أخرى أهمها من قبل إقليم التيغراي ممثلا بالجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، و حركات انفصالية في إقليم الأورومو مثل جبهة تحرير مورو الإسلامية، وأيضا في إقليم الصومال بعد الاعتراف بحق الانفصال مثل حركة تحرير أوغادين الوطنية[2].

[1] Paulos Milkias,OP,Cite , 68,71.
[2] Asnake Kefale Adegehe,Op.Cite , 6.

Scanné avec CamScanner

الجدول (04): ملخص اتجاهات النزاعات في إثيوبيا

النزاع الإثني	أمثلة عن الأطراف والجهات الفاعلة	القضايا المتنازع عليها	نوع النزاع
نزاعات الهوية	سيلت Silte/ غوراج دبDubbe / الإقليم الصومالي	الهوية / الإقليم	غير عنيف عنيف
النزاعات الحدودية	الصومالي / عفار الصومالي / أوروميا أوروميا / إقليم الأمم الجنوبية بني شنقول-غوموز/أوروميا	الإقليم / الحدود الإثنية الهوية الإثنية	عنيف عنيف عنيف عنيف
النزاعات البينية	بين العشائرفي الإقليم الصومالي	الإقليم /التمثيل السياسي /الهوية	عنيف عنيف
النزاعات بين الجماعات الفخرية وغير الفخرية	الجماعات الفخرية و غير الفخرية في إقليم أوروميا ،غامبيلا ، بني شنقول . غوموز	الإقليم / التمثيل السياسي	عنيف عنيف عنيف
التمرد المسلح	حركة تحرير الأورومو/الجبهةالشعبية الديمقراطية الثورية الشعبية EPRDF الجبهة الوطنية لتحريرأوغادين ONLF / EPRDF	تقرير المصير/الإرهاب	عنيف عنيف

Source : Adegehe, A.K ,Op.Cite,7.

لم تؤدي الفيدرالية الإثنية إلى ظهور أنواع مختلفة من النزاعات و تغير في طبيعة هذه النزاعات إذ أصبحت أغلبها نزاعات عنيفة كما يبيّنُه الشكل السابق ، وإنَّما أدَّت إلى زيادة في عدد هذه النزاعات وهذا مايثبته الشكل التالي لتواتر النزاعات الإثنية الكبرى في إثيوبيا المصنفة حسب الجهة الفاعلة للنزاع

Scanné avec CamScanner

بعد تأسيس الفيدرالية وبالتحديد منذ سنة 1997 إلى غاية 2016، حيث يبين هذا الشكل اتجاه تصاعديا ومتزايدا في هذه النزاعات الإثنية.

الشكل (03): تواتر النزاعات الكبرى في إثيوبيا حسب أنواع الفاعلين

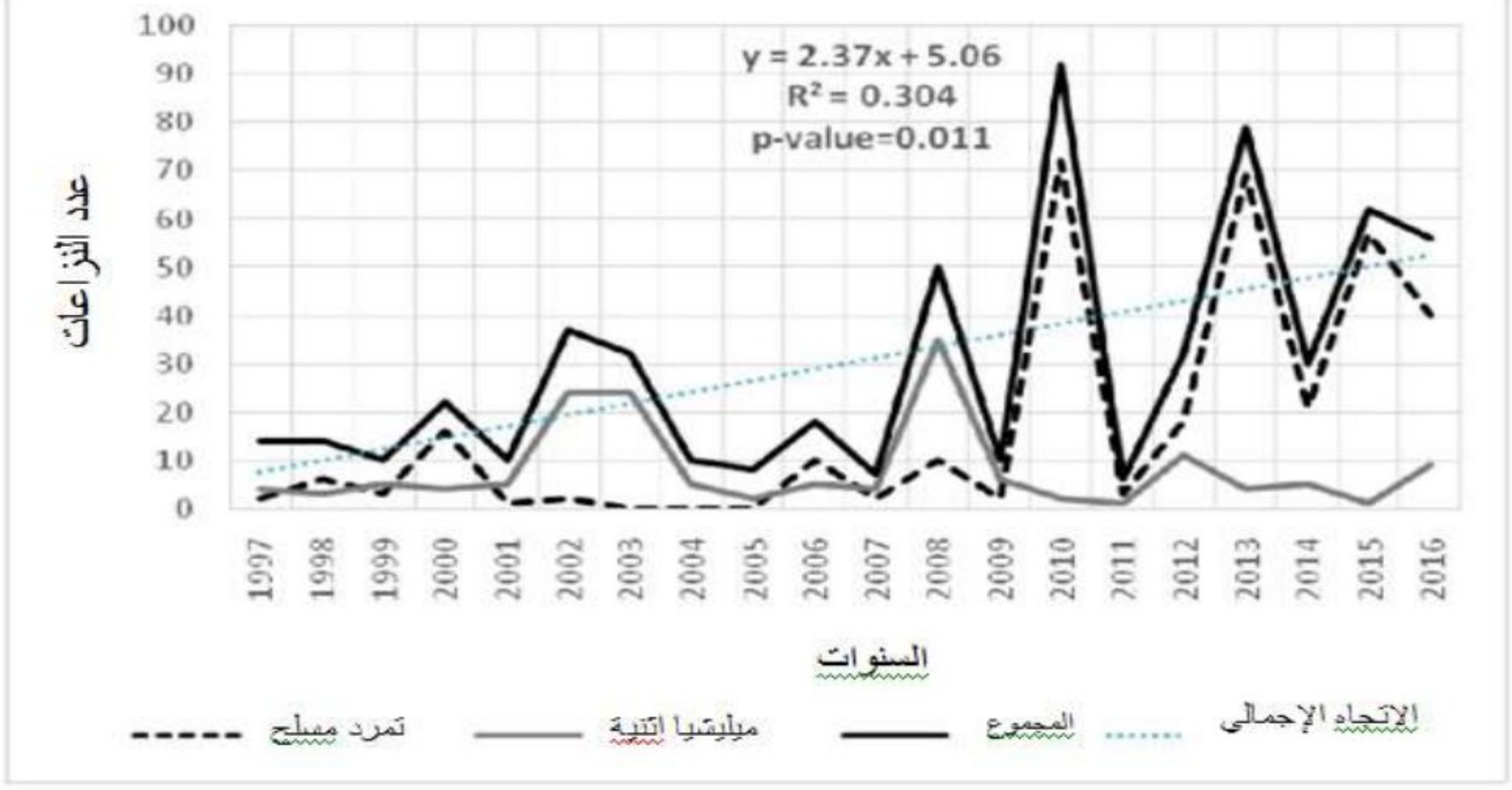

Source : Zerihun Berhane, and Samuel Tefera,Op.Cite,120.

من جهة أخرى لم تؤدي الفيدرالية الإثنية إلى تطوير اجراءات مناسبة لإدارة النزاعات الإثنية و تسويتها مثل الإنذار المبكر وأدوات منع النزاع ، بل إنَّ العديد من النزاعات تمَّ تسويتها اعتمادا على آليات تقليدية للتعايش السلمي وهي أنظمة اجتماعية خاصة بالجماعات الإثنية كانت تعتمد عليها تاريخيا لحل النزاعات بين العشائر و الجماعات الإثنية مثل آلية "جوندورو" Gondoro لإنهاء العداوة و حل النزاعات و التي استخدمت سابقا بين مجموعتي غوجي Guji وجدوا Gedoe ، ولكن الفيدرالية الإثنية قوضت هذا النوع من الآليات التقليدية من جهة و رغم نجاح بعض آلياتها وتدخلاتها في تسوية بعض النزاعات ؛ إلا أن تلك الآليات التي استخدمتها كآلية الإستفتاء لم تكن كافية في إدارة العديد من النزاعات مثل النزاع الحدودي بين "بورانا " في إقليم أورورميا و"غاري" في إقليم الصومال .[1]

[1]Girum Kinfemichael, "The Quest for Resolution of Guji-Gedeo Conflicts in Southern Ethiopia: A Review of Mechanisms Employed,Actors and Their Effectiveness," EJOSSAH 10, No. 18, (2014) : 84,96.

Scanné avec CamScanner

خلاصة الفصل:

كان للفيدرالية الإثنية التي تبنتها إثيوبيا العديد من الإنجازات أهمها أنها أنهت فترة طويلة من الصراعات و الحروب مع الحكومة، و كانت الحقوق الثقافية وخاصة التحول إلى التعددية اللغوية و حرية ممارسة الشعائر الدينية بفصل الدين عن الدولة هو أكبر انجازات الجماعات الإثنية التي لطالما عاشت في ظل هيمنة الثقافة الأمهرية، فأصبح للجماعات الإثنية لأول مرة الحق في التعلم بلغتها المحلية و كتابتها و تطويرها، كما حصلت الجماعات الإثنية بالإعتراف الرسمي بها من طرف الحكومة عندما جعل الدستور لأول مرة السيادة منوطة بها، ورغم حصول هذه الجماعات على استقلالية نسبية في الحكم و أصبح لها مجالسها الإقليمية الخاصة ، و رغم الاعتراف لها ولأول مرة في قارة إفريقيا بحق تقرير المصير، إلاَّ أن مفهوم الهوية الإثنية الذي تبناه الدستور بجعلها مبدأ سياسي منظم للفيدرالية من جهة واعتباره هذه الهوية بدائية ثابتة و هذا يعني أنَّها غير مرنة و غير قابلة للاستيعاب أدَّى كل هذا إلى تنافس بين الجماعات الإثنية من أجل الاعتراف بها و تسبب في اندلاع نزاعات بينها خاصة أنَّ حق الاعتراف بها هو من اختصاص الحكومات المحلية، كما أدَّى تسييس الهوية الإثنية إلى ظهور نزاعات جديدة بين الجماعات الإثنية داخل الإقليم الواحد نتجت عن العلاقات التي فرضها الهيكل الفيدرالي من جهة و بين الأقاليم من جهة أخرى حول الحدود، كما حوَّلت نزاعات أخرى قديمة بين الجماعات الإثنية إلى نزاعات حدودية.

Scanné avec CamScanner

الخـاتـمـــة

Scanné avec CamScanner

الخـــاتمـــة

إنَّ التركيبـــة الإثنيـــة المتنوعـــة و غيـــر المتجانســـة الـــذي تتميـــز بـــه قـــارة إفريقيـــا عمومـــا، يضـــعها أمـــام تحـــديات جديـــة فـــي ســـبيل تحقيـــق الاســـتقرار و الأمـــن فـــي القـــارة، نظـــرا لارتبـــاط هـــذه الظـــاهرة بظـــاهرة أخـــرى هـــي النزاعـــات الإثنيـــة التـــي تتعـــدى حـــدود الـــدول فـــي أغلـــب الأحيـــان و تكـــون نتائجهـــا وخيمـــة ســـواء علـــى المســـتوى الإنســـاني أو علـــى مســـتوى الحـــدود السياســـية للـــدول مـــن خـــلال تغييرهـــا بمـــا يـــتلاءم مـــع حـــدود الجماعـــة الإثنيـــة فيـــؤدي ذلـــك إلـــى ظهـــور كيانـــات جديـــدة و هـــذا بـــدوره لـــه انعكاســـات ســـلبية علـــى الوضـــع السياســـي و الاقتصـــادي و الأمنـــي و الاجتمـــاعي للـــدول التـــي حـــدثت فيهـــا الانقســـامات، و لهـــذه النزاعـــات انعكاســـات ســـلبية علـــى الـــدول حتَّـــى و إن بقـــي النـــزاع الإثني داخليا واقتصر موضوعه على الحقوق المدنية والثقافية فقط.

و مـــن خـــلال هـــذه الدراســـة حاولنـــا معرفـــة كيـــف يمكـــن للـــدول الإفريقيـــة و خاصـــة إثيوبيـــا إدارة هـــذه التركيبـــة الإثنيـــة غيـــر المتجانســـة و اســـتيعاب الهويـــات الإثنيـــة المختلفـــة التـــي تتميـــز بهـــا، و لتيســـير الإجابـــة علـــى هـــذه الإشـــكالية قمنـــا بتجزئـــة هـــذه الإشـــكالية إلـــى أســـئلة فرعيـــة كـــان أولهـــا محاولـــة ضـــبط مفهـــوم الإثنيـــة ومعرفـــة العلاقـــة التـــي تـــربط الهويـــة الإثنيـــة بالنزاعـــات، ثـــم التعـــرف علـــى الآليـــات التـــي تبنتهـــا الـــدول الأفريقيـــة فـــي ســـعيها لإدارة تلـــك التركيبـــة الإثنيـــة المتنوعـــة، و أخيـــرا تشـــريح هـــذه الظـــاهرة فـــي إثيوبيـــا و تقيـــيم التجربـــة الفيدراليـــة الإثنيـــة التـــي انتهجتهـــا إثيوبيـــا فـــي ســـعيها لإدارة التعدد الإثني.

و قـــد قمنـــا بمعالجـــة هـــذه الإشـــكالية علـــى امتـــداد فصـــول ثلاثـــة انطلاقـــا مـــن افتراضـــنا أن الهويـــات الإثنيـــة غيـــر المتجانســـة قـــد تكـــون ســـببا فـــي حـــدوث النزاعـــات ولكـــن رغـــم ذلـــك يمكـــن منـــع حدوث هذه النزاعات من خلال آليات واستراتيجيات لاستيعابها .

و للتحقـــق مـــن هـــذه الفرضـــيات اعتمـــدنا علـــى مجموعـــة مـــن المنـــاهج منهـــا المـــنهج الإحصـــائي و المقـــارن بالإضـــافة إلـــى مـــنهج دراســـة حالـــة و المقاربـــة التاريخيـــة، لنتوصـــل إلـــى مجموعة من النتائج منها:

1. إن وجـود تركيبـة متنوعـة و غيـر متجانسـة مـن الهويـات الإثنيـة لا يـؤدي بالضـرورة إلـى عـدم الاسـتقرار أو حـدوث النزاعـات الإثنيـة رغـم أنـه يعتبـر عـاملا مهمـا ومحفـزا لحـدوثها، ولكـن

Scanné avec CamScanner

تسـييس هـذه الهويـات و التمـادي فـي ذلـك هـو الـذي يـدفعها إلـى الاحتجـاج و ربمـا التمـرد خاصـة إذا هـيمن علـى الحكـم جماعـة إثنيـة أخـرى، فـلا يمكـن القـول أن وجـود هـذا التنـوع و هـذا العـدد مـن الإثنيـات فـي إثيوبيـا هـو وحـده سـبب حـدوث النزاعـات فيهـا و لكـن السياسـات التـي تنتهجهـا الأنظمـة مـع هـذه الجماعـات قـد يكـون حاسـما و لـه دور مباشـر فـي حـدوث النزاعـات الإثنيـة فـي كثيـر مـن الحـالات، فأغلـب النزاعـات الإثنيـة سـواء فـي إثيوبيـا أو فـي قـارة إفريقيـا هـي نزاعـات مـن أجـل الحقـوق و لـيس نزاعـات انفصـالية فـرغم وجـود هـذا النـوع الأخيـر من النزاعات سواء في إثيوبيا أو في القارة إلاَّ أنه يبقى محدودا.

2. إنَّ النزاعـات الإثنيـة فـي إفريقيـا سـببها المباشـر لا يعـود إلـى الهويـات الإثنيـة المختلفـة الـذي تتميـز بـه القـارة لكـن تضـافر عـدة عوامـل أدَّى وجودهـا معـا إلـى جانـب التنـوع الإثنـي إلـى انـدلاع هـذه النزاعـات فـي القـارة ، فقـد لعـب الاسـتعمار الأوروبـي دورا كبيـرا فـي حـدوث هـذه النزاعـات بسـبب تلـك الحـدود و التقسـيمات التـي فرضـها علـى الـدول و علـى الجماعـات الإثنيـة و التلاعـب فـي تركيبـة هـذه الجماعـات، إضـافة إلـى طبيعـة الأنظمـة السياسـية فـي القـارة التـي غالبـا مـا تكـون سـببا فـي حـدوث الاحتجاجـات حتـى فـي الـدول التـي لهـا تركيبـة سـكانية متجانسـة مثـل تـونس و مصـر، كمـا أن فشـل سياسـات التنميـة أحيانـا و غيابهـا أحيانـا أخـرى سـاهم فـي تـأجيج النزاعـات، و كـان للتوزيـع غيـر العـادل لمـوارد الدولـة و ثرواتهـا دورا فـي اندلاع النزاعات في عدة مناطق من القارة .

3. فـي سـعيها لإدارة التنـوع الإثنـي و إيجـاد حلـول للنزاعـات الإثنيـة قامـت الـدول الإفريقيـة بتبنـي عـدة آليـات تمحـورت أغلبهـا حـول اقتسـام السـلطة، فاختـارت بعـض هـذه الـدول الفيدراليـة، واختـار الـبعض الآخـر أشـكال مختلفـة مـن تفـويض السـلطة و الحكـم الـذاتي، فـي حـين رفضـت دول أخـرى أي شـكل لاقتسـام السـلطة و اكتفـت بإصـلاحات و مـنح الجماعـات الإثنيـة حقوقهـا المدنيـة خاصـة الثقافيـة و الدينيـة أي أنهـا فضـلت تلبيـة المطالـب الاجتماعيـة و الثقافيـة و حتـى الاقتصـادية للجماعـات الإثنيـة و كـذلك بعـض المطالـب السياسـية كالمشـاركة فـي الانتخابـات وشـروط التصـويت و لكنهـا رفضـت أي شـكل لاقتسـام السـلطة وذلـك راجـع بالدرجـة الأولـى إلـى اعتقادهـا أن مـنح الجماعـات الإثنيـة اسـتقلالية فـي الحكـم سـيجعلها لاحقـا تطالب بالانفصال النهائي عن الدولة و تشكيل كيانها السياسي المستقل.

Scanné avec CamScanner

4. إن تسييس الهوية الإثنية و جعلها كمبدأ منظم في إثيوبيا بعد تبني الفيدرالية سنة 1995 هو الذي أدّى إلى ظهور النزاعات بين الجماعات الإثنية بعد تبني الفيدرالية وليس بسبب آلية الفيدرالية في حد ذاتها، خاصة أنَّ الدستور الإثيوبي جعل من الهوية الإثنية هوية بدائية (أي هوية ثابتة جامدة) من جهة و عجز الدولة من جهة أخرى عن خلق هوية وطنية تتجاوز الانتماءات الإثنية،
5. الفيدرالية كآلية لإدارة التنوع الإثني لها ايجابيات كثيرة، فقد أدّى تبني إثيوبيا لهذه الآلية سنة 1995 إلى الاعتراف لأول مرة بهذه الجماعات الإثنية و منحها حقوقها التي طالما طالبت بها خاصة ما يتعلق بهويتها الإثنية كلغتها و معتقداتها وهو ما أدَّى إلى تراجع نزاعات الجماعات الاثنية مع الحكومة، ورغم تزايد عدد النزاعات الإثنية في إثيوبيا بعد تبني هذه الفيدرالية و ظهور نزاعات جديدة لم تكن موجودة من قبل، إلا أنَّ هذه النزاعات هي نزاعات بين الجماعات الإثنية حول حدود الأقاليم و حول التمثيل في المجالس الإقليمية و الاعتراف بها و هذا من اختصاص الحكومات المحلية في الإقليم و ليس الحكومة المركزية، و بالتالي نجحت هذه الفيدرالية في نقل نزاعات الهوية إلى حدود الإقليم بدلا من أن تكون في المواجهة مع الجماعات الإثنية.

و بناء عليه يمكن القول أنَّ آليات اللامركزية عموماو الفيدرالية لها ايجابيات كثيرة في إدارة التنوع الإثني و لكن لا تكفي وحدها للقضاء على النزاعات الإثنية بل يجب إرفاقها بترتيبات عديدة لتحقيق الاستقرار و التعايش بين الجماعات الإثنية و أهمها:

- بناء مفهوم الهوية الوطنية لترسيخ و تعزيز الوحدة الوطنية و جعلها أولوية عن الهوية الإثنية .
- تحقيق التنمية الاقتصادية و انتهاج سياسات وبرامج إنمائية بالتنسيق مع الحكومات الإقليمية و تعزيز مشاركتها في عملية صنع القرار .
- وضع آليات فعالة لتسوية النزاعات الحدودية بين الجماعات الاثنية ، حيث يمكن تفعيل و تطوير بعض الآليات التقليدية الناجحة في اثيوبيا التي اعتمدت عليها الجماعات الاثنية تاريخيا في تسوية النزاعات بينها .

Scanné avec CamScanner

- الاســتيعاب السياســي للجماعــات الإثنيــة مــن خــلال توطيــد الممارســة الديمقراطيــة كتفعيــل التعدديــة السياســية و زيــادة مشــاركة الجماعــات الإثنيــة فــي العمليــة الانتخابيــة و تفعيلهــا وتســهيل وصــولها إلــى الســلطة و الابتعــاد عــن سياســة هيمنــة الحــزب الواحــد الــذي تتميــز بــه أغلب الدول الإفريقية .

Scanné avec CamScanner

قائمـــة المراجع

Scanné avec CamScanner

أولا: المراجع باللغة العربية

➢ الكتب

- أبو العينين ، محمود. *إدارة الصراعات العرقية في أفريقيا* . ليبيا : الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، 2008 .
- البيطار ، نديم. *من التجزئة إلى الوحدة : القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية*، ط 5 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986 .
- ابراهيم بغدادي، عبد السلام. *الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في افريقيا* . لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1993 .
- أحمد نصر الدين،*ابراهيم . الاندماج الوطني في إفريقيا :نيجيريا نموذجا* . القاهرة :مركز دراسات المستقبل الإفريقي،1998 .
- أنيس،ايراهيم . *في اللهجات العربية* ، ط 3 . مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 2002.
- ابراهيم، سعد الدين . *تأملات في مسألة الأقليات*. القاهرة ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، 1991.
- ابراهيم ، سعد الدين. *الملل و النحل و الأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي*. القاهرة : مركز إبن خلدون للدراسات الإنمائية، 1994.
- ابراهيم بغدادي،عبد السلام. *الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في إفريقيا* .بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993 .
- أديجو موبي، ساهيد. ترجمة مصطفى مجدي الجمال، *تاريخ اثيوبي*. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2018.
- الحنفي القنائي الأزهري،أحمد. *الجواهر الحسان في تاريخ الحبشان*. القاهرة: كنوز للنشرو التوزيع ، 2012 . https://bit.ly/3Hc346A
- أكبان ، م ، ب . ليبيريا و *أثيوبيا (1880 – 1914) بقاء دولتين افريقيتين* ،في *تاريخ اثيوبيا العام : المجلد السابع 1935.1880* ، حُرر من قِبل آ. أدو بَوهان، 255 – 288. لبنان : اليونسكو، 1990 .
- الطيب البشير، عبد الوهاب. *الأقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في إثيوبيا:من الإمبراطورية إلى الفيدرالية 1930-2007* .السودان، مركز دراسات الوحدة الإفريقية، 2009.

Scanné avec CamScanner

قائمة المراجـــــع

- الطيب البشير ، عبد الوهاب . *أوضاع اللغة العربية في القرن الإفريقي : تقاطعات الدين و الهوية و الإثنية* . لبنان : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2020 .
- الخوند، مسعود. *الأقليات المسلمة في العالم : انتشار المسلمين في الدول و البلدان غبر العربية و غير الإسلامية*،ط.2. لبنان : universal company publisher and distributer، 2006.
- المسيري ،عبد الوهاب . *موسوعة اليهود و اليهودية و الصهيونية : نموذج تفسيري جديد : المجلد الثاني الجماعات اليهودية إشكاليات*. القاهرة : دار الشروق ، 1999 .
- الشافعي،بدر حسن. *تسوية الصراعات في إفريقيا: نموذج الايكواس*.القاهرة: دار النشر للجامعات ، 2009.
- بوكوفا، إيرينا. *التعليم بشأن الهولوكوست و منع الإبادة الجماعية: دليل السياسات*. فرنسا : اليونسكو ،2018.
- بابه، إيلان. *التطهير العرقي في فلسطين* ترجمة. أحمد خليفة. لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 2002 .
- حسن الشافعي،بذر . *تسوية الصراعات في إفريقيا: نموذج الايكواس*.القاهرة: دار النشر للجامعات، 2009 .
- بولس ، مسعد . *الحبشة أو إثيوبيا في منقلب من تاريخها* . مصر : المطبعة العصرية ،1951.
- بغدادي ، عبد السَّلام . *البعد الإيجابي في العلاقات العربية الإفريقية و التعددية الإثنية كرابط ثقافي*. لبنان: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2013. على الموقع : https://bit.ly/3MBJ2Ds
- جار سيمونز، روبرت. *لون البشرة و أثره في العلاقات الإنسانية* ترجمة. علي عزت الأنصاري . القاهرة : المركز القومي للترجمة ، 2009
- جروزبي، ستسفن. *القومية* ترجمة. محمد ابراهيم الجندي و محمد عبد الرحمن اسماعيل . ط 2. مصر : مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، 2015.
- ديفيد جارنيم، ديفيد. *" دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة*. "الإمارات: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2001 .
- دي سميث، أنتوني. *الرمزية العرقية والقومية مقاربة ثقافية* ترجمة . أحمد الشيمي. ط 1. القاهرة : المركز القومي للترجمة، 2014 .

Scanné avec CamScanner

قائمة المراجـــــع

- ديشان، هوبير . *الديانات في إفريقيا السوداء،ترجمة أحمد صادق حمهدي*، د ط . القاهرة : المركز القومي للترجمة ، 2011.
- هابتي سيلاسي، بريكيت . *الصراع في القرن الإفريقي* ترجمة : عفيف الرزاز . لبنان : مؤسسة الأبحاث العربية ، 1980 .
- هايلاند إريكسن،توماس. *العرقية و القومية وجهات نظر انثربولوجية* ترجمة. لاهاي عبد المحسن ، د ط . الكويت: دار المعارف، 2012.
- هيوا حاجي ذيلويي ، *الاتجاهات التعصبية بين الجماعات العرقية : دراسة ميدانية اجتماعية لإقليم كردستان العراق*. العراق : مؤسسة موكرياني للبحوث و النشر ، 2008.
- حاجي ذيلويي، هيوا. *الاتجاهات التعصبية بين الجماعات العرقية : دراسة ميدانية اجتماعية لإقليم كردستان العراق*. العراق : مؤسسة موكرياني للبحوث و النشر ،2008.
- حمّاد، كمال. *النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات*. لبنان : الدار الوطنية للدراسات والنشرو التوزيع، 1998 .
- حسنين جودة ، جودة . *قارة إفريقيا: دراسات في الجغرافيا الإقليمية*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000.
- كيميلكا، ويل . *أوديسا التعددية الثقافية : سبر السياسات الجديدة في التنوع* ترجمة.إمام عبد الفتاح . الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 2011.
- كون ، كارلتون . أدوار دهنت ترجمة محمد السيد غلاب ، *الشعوب و السلالات الإفريقية*.القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 1975.
- كوبيسكانوف، يوري م، *أكسوم: النظام السياسي والاقتصاد و الثقافة القرن الأول حتى القرن الرابع*، في *تاريخ إفريقيا العام المجلد الثاني ترجمة أحمد عبد الرحيم وآخرون،حررمن قبل* جمال مختار،385-405. باريس:جين أفريك اليونسكو، 1985 .
- لوانغا، سامونغا. ويان فانسيتا، لونييغو. الشعوب الناطقة بالبانتو و انتشارها، في تاريخ افريقا العام : افريقيا من القرن السابع إلى القرن الحادي عشر، المجلد الثالث،حرر من قبل. م الفاسي و إ. هربك 165-188، ط.2. لبنان : اليونسكو، 1997.
- رياض، محمد . ووثر عبد الرسول، *إفريقيا : دراسة لمقومات القارة* ط. 2. المملكة المتحدة : هنداوي، 2015 .

Scanné avec CamScanner

قائمة المراجـــــع

- مهدي عاشور،محمد. *التعددية الإثنية إدارة الصراع واستراتيجيات التسوية*. عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية ، 2002.
- محجوب، عبد المنعم . *ماقبل اللغة:الجذور السومرية للغة العربية و اللغات الآفروآسيوية* ،ط2 . بيروت : دار الكتب العلمية ، 2013 .
- محمود رأفت ، اجلال . ابراهيم أحمد نصر الدين ، *القرن الإفريقي: المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية* . القاهرة : دار النهضة العربية ، 1985.
- مريم، شوحة، و زعرور، حسينة.الدولة القومية بين إدارة التعددية الإثنية واستراتيجيات التسوية في منطقة القرن الإفريقي: دراسة حالة أثيوبيا . ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية، 2018.
- موبي، ساهيد أديجو، *تاريخ إثيوبيا* ترجمة مصطفى مجدي الجمال. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2018.
- ناصيف حتى، *يوسف. النظرية في العلاقات الدولية*. بيروت: دار الكتـــاب العـــربـــي،1985 .
- نجم الدين فليجة ، حمد. *إفريقيا : دراسة عامة و إقليمية*. الاسكندرية : دار شباب الجامعة، دت .
- ساطع الحصري، خلدون . *ماهي القومية*. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيـة،1985 .
- لوانغا، ساموبري ، ويان فانسيتا، لونييغو.الشعوب الناطقة بالبانتو و انتشارها، في *تاريخ إفريقيا العام : إفريقيا من القرن السابع إلى القرن الحادي عشر المجلد الثالث* ، حرر من قبل م الفاسي و إ. هربك، 165-188. ط,2. لبنان : اليونسكو ، 1997.
- عوض محمد،عوض. الشعوب والسلالات الإفريقية. الإسكندرية: الدار المصرية للتأليف والترجمة ، 1965.
- علي الكوت، البشير. تسوية النزاعات في أفريقيا و مساهمة القائد معمر القذافي. ليبيا: دار الكتب الوطنية ، 2008 .
- عبد الغني سعودي ، محمد . *قضايا إفريقية* ، دط . الكويت : عالم المعرفة ، 1980.
- عبد الحسين العتابي، ليث. *مدخل لدراسة الأديان : دراسة حول الأديان في أفريقيا أفريقيا موطن التنوع الاثني*.العراق : د د ن،2018.
- عبد الواحد النداوي ، محمد . *الإتحاد الأفريقي و تسوية المنازعات : دراسة حالة الصومال*. لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ،2015.

Scanné avec CamScanner

- عوض محمد،محمد. الشعوب والسلالات الإفريقية. الاسكندرية: الدار المصرية للتأليف و الترجمة، 1965.
- فليجة، حمد نجم الدين.إفريقيا *: دراسة عامة و إقليمية* .الاسكندرية : دار شباب الجامعة ، 1998.
- رياض ، زاهر . *تاريخ إثيوبيا* . القاهرة : مكتبة الأنجلوسكسونية ، 1966 .
- رياض مصباح ، شروق . الأقليات المسلمة في اثيوبيا الأنثربولوجيا الاجتماعية. القاهرة : دار العربي للنشر و التوزيع ، 2018.
- شو، مارتن . *الإبادة الزجماعية : مفهومها و جذورها و تطورها و أين حدثت* ترجمة . محي الدين حميدي. السعودية: العبيكان ، 2017 . https://bit.ly/3wCY0mD
- تامرات ، ت . *القرن الإفريقية: السليمانيون المنتسبون إلى الملك سليمان الحكيم في إثيوبيا و القرن الإفريقي*، في *تاريخ إفريقيا العام ، المجلد الرابع* ، حُرِّر من قبل . جبيرل.ت.نياني ، 423 – 452. لبنان:اليونسكو، 1988.

➢ المقالات :

- أمل محمد، أحمد. " تقاسم السلطة الشامل و أثره على الانتقال السياسي في السودان "، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد 15، رقم.14 (2022):1 – 31 .
- الجرباوي ، علي. "الحكم الذاتي : دراسة حول المفهوم و النموذج "، المستقبل العربي 41، رقم . 478 (2018): 109 – 130 .
- الهلي،عبد القادر. بن عودة،محمد الأمين." مستقبل نظام الفدرالية الإثنية بإثيوبيا في ظل تنامي التيار الانفصالي بإقليم تيجراي"، مجلة مدارات سياسية 6 ، رقم. 01 (2022):43-57.
- العيد، حيتامة، و زناندة، أمينة."إدارة الأزمة من منظور العلاقات الدولية دراسة تأصيلية نظرية". المجلة الأفريقية للدراسات القانونية و السياسية 4، رقم. 1(2020):94-111.
- بن عمر، ياسين. "حق تقرير المصير و حق الانفصال في القانون الدولي المعاصر،" مجلة العلوم القانونية و السياسية 5 ، رقم. 12(2016): 254-242 .
- بوقاعدة ، توفيق . "الديمقراطية التوافقية وأبعادها ." دفاتر البحوث العلمية 4، رقم. 8 (2016): 102- 118. على الموقع : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/113012 في 2022/05/13.

Scanné avec CamScanner

قائمة المراجـــــع

- بوشيش ، رفيق . النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية 3 ، رقم.4،(2013): 185،187.
- بوحبيلة ، رابح . "دور المنظمات الإقليمية والدولية في تسوية أزمة دارفور ". التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون 23، رقم.51. (2017):27-37.
- دندان ،عبد الغني." النزاعات الاثنية في العلاقات الدولية إطار نظري و استراتيجي ، ص 2 https://bit.ly/3eZ5ZoM
- هيبة علي أحطيبة ، محمد . "دور مجلس السلم و الأمن الأفريقي في حل النزاعات و تسويتها في أفريقيا ". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية 27،رقم.03 (2011):66-81.
- حاج محمد، فضيلة . " النزاعات الإثنية في تركيا دراسة لنمط التغيرات الديناميكية للنزاع الاثني الكردي في تركيا ." المجلة الجزائرية للأمن و التنمية 9. رقم . 2، (2020): 475 – 485 .
- حسين عبيد، منى . "الاتحاد الإفريقي و قضايا الدول الإفريقية ساحل العاج– دارفور نموذجا: 2001-2004،" مجلة المستنصرة للدراسات العربية والدولية 15، رقم.63 (2018):33-59.
- محمد، شاعة . " المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية . " حوليات جامعة الجزائر (1) 4 . رقم . 31 (2017): 169 – 187.
- مرابط، رابح. "الصراع بين المجموعة العرقية و الدولة حول الانفصال ، الحكم الذاتي وضم الإقليم ". مجلة العلوم الإنسانية 9. رقم.17 (2009): 244-229 .
- محمد خميس، خلود. " النزاعات الإثنية في افريقيا وطرق إدارتها." مجلة العلوم القانونية والسياسية 3 ، رقم. 2 (2014): 37 – 70.
- عبد الإله عبد الستار، خالد."مفهوم الإثنية في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر جيري موللر نموذجا." مجلة العلوم السياسية، رقم. 50، (2015): 251 – 272 .
- عبد الرحمن حسن، حمدي. الصراعات العرقية و السياسية في إفريقيا :الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل، قراءات افريقية، رقم. 1 (2004):44 – 53 .
- قرم، جورج. " إنتاج الايديولوجيات و صراعات الهوية في المجتمع اللبناني . " دراسات عربية. رقم. 11 ، (1987).
- رجب أبو بكر عيسى،هدى. "الإبادة الجماعية البورندية عامي 1993/1972 بين الإنكار و الاعتراف. " مجلة البحث العلمي في الآداب 5، رقم.15 (2015):27ص.

Scanné avec CamScanner

- شنوف، زينب. " أدوات تحليل النزاعات الدولية: نموذج النزاع الاجتماعي المزمن لادوارد آزار". المجلة الجزائرية للأمن الإنساني 4 ، رقم. 01، (2019): 56 – 83 .
- تسعديت ،مسيح الدين. " خصوصيات النزاعات الاثنية وتداعياتها على آلية الإدارة : حالة مالي. " دراسات استراتيجية 12، رقم,23(2016): 86 – 124.

➢ **الرسائل و الأطروحات:**

- الحسن المهدي ، الفاتح ."النزاعات و الحروب الأهلية في افريقيا دراسة في أسباب الظاهرة وآثارها :السودان ، الونغو ، رواندا، بورندي، الصومال نموذجا." أطروحة دكتوراه في دراسات السلام ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا، 2014.
- بلعيد ، سمية . "النزاعات الإثنية في افريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها :جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا. " رسالة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2010/2009.
- بوعشيبة ،عائشة. "أثر النزاعات الاثنية على التنمية في إفريقيا: دراسة حالة الكونغو الديمقراطية. " أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2018/2017.
- حموتة ، صابر. " النزاعات الاثنية و عملية التنمية في افريقيا : نيجيريا نموذجا " ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2014/ 2015 .
- مربعي ،بلقاسم. "آليات إدارة التعددية الإثنية و دورها في بناء الدولة : دراسة في النموذج الماليزي ،" رسالة ماجستير ، جامعة بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، 2014/ 2015.
- محمد ضلع، جمال."النظام السياسي في اثيوبيا منذ عام 1960." أطروحة دكتوراه، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، 1997 .
- مرابط ، رابح . " أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو ". أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية،2009/2008 .
- سالك، نبيلة." الآليات المؤسسية لإدارة التعدد الاثني "، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2016/2015 .

Scanné avec CamScanner

- **الندوات العلمية:**
  - شاكيمة ،ياسين. التكامل كآلية لفض و تسوية النزاعات الحدودية في أفريقيا،ندوة بعنوان : مسارات تسوية النزاعات الحدودية في أفريقيا . كلية الحقوق و العلوم السياسية ، الوادي ،2021.
- **المواقع الإلكترونية :**
  - الدين في اثيوبيا ": https://stringfixer.com/ar/Religion_in_Ethiopia اطلع عليه في 2022/5/5 .
  - داليا سعد الدين، نبذة عن الأورومو وأوجادين، عبـــــــر المـــــــــوقع الالكتـــــــروني: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=72469 في:2022/04/20.
  - خيري ، عمر. "الفدرالية الإثنية في إثيوبيا : المرتكزات والمؤسسات "، المعهد المصري للدراسات ، 2019، ص 10. على الموقع :https://bit.ly/3DlMe5a اطلع عليه في : 15 /06/ 2022

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

- **Books :**
  - Asfaw, Mesay Hagos." Liberal Peace Agenda in Post-1991 Ethiopia: Merits and Challenges",in Peace, Federalism and Human Rights,edited by. Melaku Wakuma,and Kidane Kiros 116-128 .Addis Ababa : Institute for Peace and Security Studies , 2016.
  - Cliford Geertz, " The Integrative Revolution: Primordial Sentiments and Civil Politics in the New States" ,*in the political developement and social change* ,editors . Jason Leonard Finkle, and Richard W. Gable , 2d ed, : 655-669. New York : Wiley, 1971.
  - De Neal G. Jesse, Kristen P. *Williams, Ethnic Conflict: A Systematic Approach to Cases of Conflict* , Washington, DC, CQ Press, 2010.
  - Donald Horowitz," Structure and strategy in Ethnic conflict ": A Few Steps toward Synthesi , in *the Annual World Bank Conference on Development Economics April 1998* , edited by. Boris pleskovic and Joseph E. Stiglitz345–392.U.S.A :The World Ban, Washington, D.C , 1999. on the site :https://bit.ly/3loOn5T
  - Etefa ,Tsega. The *origins of ethnic conflict in africa :politics and violence in darfur .Oromia and the tana delta,* Switzerland :Palgrave Macmillan, 2019.
  - Etefa , Tsega . *Integration and P eace inE ast Africa : A History of the Oromo Nation*. New York : Palgrave Macmillan, 2012 .

Scanné avec CamScanner

- Gana,AaronT,and gwu,Samuel G.E. *Federalism in Africa :framing the national question*.Eritrea :the african centre for democratic governance , 2003.
- Godwin Irobi, Emmy.*Ethnic Conflict Management in Africa: A Comparative Case Study of Nigeria and South Africa*. United States : Outskirts Press , 2005.
- Gashu Abebe ,Semahagn.*The Last Post-Cold War Socialist Federation : Ethnicity, Ideology and Democracy in Ethiopia* ,series Federalism studies . England : Ashgate Publishing Limited ,2014 .
- Irobi,Emmy Godwin. *Ethnic Conflict Management in Africa: A Comparative Case Study of Nigeria and South Africa*.United States : Outskirts Press , 2005.
- Isajiw ,WsevolodW."Definition and dimensios of ethnicity: a the oretical framework",in *Challenges of Measuring an Ethnic World:Science,politics and reality : Proceedings of Joint Canada-United States Conference ; on the Measurement of Ethnicity", Canada,April 1-3 ,1992*,edited by Statistics Canada and U.S. Bureau of the Census 407-430, Washington :D.C:U.S.Government Printing Office,1993.
- Ibrahim,Abadir. "Religion-state identification and religious freedom in Ethiopia ," in Religious freedom and religious pluralism in africa Prospects and Limitations , edited by .Pieter coertzen , and M.christian green , and Len hanzen 437-466.*Stellenbosch* : sun press, 2016.
- John McGarry, and O'Leary Brendan , *The politics of ethnic conflict regulation* .London and New York : Routledge, 1993.
- Jenkins,Richard.*Rethinking ethnicity: arguments andexploations*, 2nd.ed. London :sage publications LTD,2008.
- John McGarry and Brendan O'Leary ,*The politics of ethnic conflict*. London and New York : regulation , 1993.
- Milkias , Paulos. *Ethiopia*. United States of America: BC-CLIO, LLC , 2011.
- Nothalt, Stuart. *Field of fire an atlas of ethnic conflict* , standard ed.United Kingdom : Stuart Notholt Communications Ltd, 2008.
- Negash,Tekeste. *Education in Ethiopia From Crisis to the Brink of Collapse* .Stockholm :Nordiska Afrikainstitutet , 2006.
- Thomas, Charles G. and Falola, Toyin. *Secession and Separatist Conflicts in postcolonial africa*.Canada :University of Calgary Press , 2020 .
- Thomas Halabo ,Temesgen." Federalism and Peace in Ethiopia: Current Achievements and Challenges" . in *Peace federalism and human rights*,

Scanné avec CamScanner

edited by Melaku Wakuma 41 – 55.Addis Ababa : Institute for Peace and Security Studies , 2016.

- TIRUNEH,ANDARGACHEW. *THE ETHIOPIAN REVOLUTION (1974 to 1984).* United States :ProQuest LLC, 2014.

➢ Articles :

- Arriola ,Leonardo R. and Lyons ,Terrence , "Ethiopia : The 100% Election, " Journal of Democracy 27,N°.1, (2016) :76 – 88 .
- Atnafu Taye, Bekalu. "Ethnic federalism and conflict in Ethiopia " .Africa journal on conflict resolution 17,N°.2 (2017) :41 – 66 .
- Ayitenew Ayele,Zemelak ." the politics of sub-national constitutions and local governement in ethiopia ," Perspectives on Federalism 6, N° 2. (2014) :89-115.
- Agegnehu, Alene. and Dibu,Worku ." Minority rights protection under the second house: The Ethiopian federal experience ," African journal of POLITICAL SCIENCE AND INTERNATIONAL RELATIONS,11. N°.6 (2017) :144-149. https://doi.org/10.5897/AJPSIR2016.0969
- Ababakr, Amer. " Federalism As a Tool for Ethnic Conflict Resolution: A Case Study of Iraq". Mediterranean Journal of Social Sciences 13, N°. 2(2022):56 – 75 .
- Aalen,Lovise. " Ethnic Federalism and Self-Determination for Nationalities in a Semi-Authoritarian State: the Case of Ethiopia . " International Journal on Minority and Group Rights , the Netherlands 13 ,No. 2(2006) : 243-261.
- ABBINK,JON."Ethnicity and constitutionalism in contempoary ethiopia," Journal of African Law 41,N°.2(1997) :159-174.
- Abbink,Jon," Ethnic-based federalism and ethnicity in Ethiopia:reassessing the experiment after 20 years ," Journal of Eastern African Studies 5, N°. 4 (2011) :596-618.
- Berman, BruceJ." Ethnicity and Democracy in Africa. Tokyo:Japan International Cooperation Agency Research Institute, 2010. https://bit.ly/3UGCs3M
- BEKERIE , AYELE. " Some Historical Reflections on the Origin of the Word Ethiopia ." International Journal of Ethiopian Studies 1, No. 2 (2004) : 110 – 121.

- Berhane , Zerihun and Tefera, Samuel. " Does Federalism Reduce Ethnic Conflict? Evidence From th Ethiopian Experience Ethiopian Journal of the Social Sciences and Humanities (EJOSSAH)14, N°.01,(2018):105-131. https://dx.doi.org/10.4314/ejossah.v14i1.5 13/08/2022 17 :50.

Scanné avec CamScanner

- Bitew,Birhanu," Inter-ethnic Relations among Amhara and Kemant Ethnic Groups in North-Western Ethiopia ," International Journal of Political Science and Development 7,n°.7(2019) : 225-236. DOI: 10.14662/IJPSD2019.108 in 02/06/2022 16 :50
- Cerulo ,Karen. " Identity Construction: New Issues and New Directions " . Annual Review of Sociology10, N°.23 (1997): 385–409. DOI:10.1146/annurev.soc.23.1.385
- Erk, Jan. "Nations,Nationalities, and People : The Ethnopolitics of Ethnofederalism in Ethiopia ,"Ethnopolitics 16, No.3,(2017) :219-231 .
- Fessha ,Yonatan. "THE original Sin of Ethiopian Federalism . " Ethnopolitics 16,No.3(2016) : 232-245. DOI: 10.1080/17449057.2016.1254410, in 11/08/2022 10 :32
- Fessha , Yonatan , and l Kirkby , Coe . " A Critical Survey of Subnational Autonomy in African States. " the journal of federalism 38,N°.2 (2008) : 248-271.
- Fearon , James D. and Laitin , David D. " Violence and Ethnic Identity Construction " . International Organization 54, N°. 4 (2000) : 385-409. on : https://bit.ly/3PxIQb9
- Fessha,Yonatan, and beken, Van der. " Ethnic federalism and internal minorities: the legal protection of internal minorities in Ethiopia ," African Journal of International and Comparative Law 21, N°. 1 (2013) : 32-49.
- Gashu Abebe , Semahagn. " The dilemma of adopting ethnic federal system in Africa in light of the perspectives from Ethiopian experience." Journal of African Studies and Development Vol 4,N°.7,(2012) : 168-175.
- Green, Elliott." Explaining African Ethnic Diversity," international political science revieu 34,N°.3(2013) : 235-253. DOI: 10.1177 /019251211245507 5
- Green , Elliott D . " Decentralization and Conflict in Uganda ".Forthcoming in *Conflict, Security and Development* 8,N°. 4. (2008) :427 – 450 .
- Hailu ,Tesfaye. History and culture of the Argobba : recentinvestigation , Annales d'Ethiopie16,N°.1(2000): 195 -206. DOI: 10.3406 / ethio.2000.975
- Johnson Olaosebikan, Aremu . "Conflicts in Africa: Meaning, Causes, Impact and Solution," An International Multi-Disciplinary Journal, Ethiopia4. No. 17 (2010) :549 – 560 .
- Kassa ,Getahun. "MECHANISMS OF CONSTITUTIONAL CONTROL: A PRELIMINARY OBSERVATIONOF THE ETHIOPIAN SYSTEM," Afrika Focus 20, N°. 1-2 (2007) :75-104.

Scanné avec CamScanner

- Kinfemichael , Girum . "The Quest for Resolution of Guji-Gedeo Conflicts in Southern Ethiopia:A Review of Mechanisms Employed,Actors and Their Effectiveness ."EJOSSAH 10,N°. 18,(2014) : 59 – 100 .
- Karbo, Tony."Religion and social cohesion in Ethiopia." International journal of peace and Development studies 4,N°.3 (2013): 43-52. http://www.academicjournals.org/IJPDS
- KJETIL TRONVOLL, The Anatomy of Ethiopia's Civil War, CURRENT HISTORY121,N°83(2022):163–169. https://doi.org/10.1525/curh.2022.121.835.163 20/07/2022. 19 :45.
- Østebø ,Terje, and Tronvol,Kjetil. " Interpreting contemporary Oromo politics in Ethiopia: an ethnographic approach ," JOURNAL OF EASTERN AFRICAN STUDIES 14, N°.4(2020) : 613-632. https://doi.org/10.1080/17531055.2020.1796255
- Raleigh a,b, Clionadh , and Urdal, Henrik ."Climate change,environmental degradation and armed conflict."Political Geography 26. N°. 6 (2007) : 674 – 694 .
- Simbowale, Osinubi Tokunbo, and Sunday Osinubi, Oladipupo . " Ethnic Conflicts in Contemporary Africa:The Nigerian Experience". Journal of Social Sciences 12,N°.2 (2006) :101 – 114 .
- TRONVOLL,KJETIL. The Anatomy of Ethiopia's Civil War , CURRENT HISTORY 121,N°. 835,(2022): 163-169. https://doi.org/10.1525/curh.2022.121.835.163
- wondwosen ,Teshome Bahiru.Jan ,Záhořík." Federalism in Africa: The Case of Ethnic-based Federalism in Ethiopia. " International Journal of Human Sciences 5,N°. 2 (2008) : 39p.
- Zahorik Jan ,Jan , and Teshome ,Wondwosen ." DEBATING LANGUAGE POLICY IN ETHIOPIA ," ASIAN AND AFRICAN STUDIES 18 , N°. 1(2009): 80-102.

➢ **Thesis :**

- Adegehe , Asnake Kefale . " Federalism and ethnic conflict in Ethiopia. A comparative study of the Somali and Benishangul-Gumuz regions" . Phd thesis :Faculty of Social and Behavioural Sciences,Leiden University,2009. On https://scholarlypublications.universiteitleiden.nl/handle/1887/1389
- Berhe, Aregawi.A Political History of the Tigray People's Liberation Front (1975-1991):Revolt, Ideology and Mobilisation in Ethiopia. Phd thesis, university of Amsterdam faculty of social sciences : 2008.
- Parsneau , Kevin James. " Ethnic conflict in theory and ethnic nationalism among the Kurdish.Master of Arts thesis,The University of Montana,1996 .

Scanné avec CamScanner

- VHUMBUNU ,CLAYTON HAZVINEI, "The Secession of States as a Strategy for Resolving Intra-State Ethnic and Religious Conflicts in Post-Colonial, Africa: The Case of South Sudan,". PhD Thesis in International Relations,University of KwaZulu-Natal Durban; South Africa, 2017.

➢ **Scientific seminars :**

- Habtu,Alem." Ethnic Federalism in Ethiopia: Background," Present Conditions and Future Prospects, Papers of the Second International Conference on Development Studies in Ethiopia . Western Michigan University , Center for African Development Policy Research , july 2003.
- Kebede,Messay. " The Roots and Fallouts of Haile Selassie's Educational Policy" . Paper presented at the UNESCO Forum, University of Dayton, Philosophy Faculty Publications,2006.
- Van der Beken ,Christophe." Federalism and the Accommodation of Ethnic Diversity: The Case of Ethiopia . Papers of Third European Conference on African Studies , University of Ghent , Departement of public law, 2009 .

➢ **Reports:**

- Prah, Kwesi Kwaa. African Wars and Ethnic Conflicts –Rebuilding Failed States. Cape Town : The Centre for Advanced Studies of African Society Cape Town, 2004 .
- Rohwerder,Brigitte.Conflict analysis of Kenya .Birmingham : University of Birmingham, College of Social Sciences, International Development Department ,2005 .
- Wagaw ,Teshome G. " The Conflict of Ethnic Identity and the Language of Education Policy in Contemporary Ethiopia . International Conference on African Development ,The University of Michigan-Ann Arbor: 2001.

Scanné avec CamScanner

الفهـــــــــــرس

العـنـــــــــــوان	الصفحـــة
الإهداء	
كلمة شكر	
ملخص	
خطة الدراسة	
مقدمة	(أ–ذ)
الفصل الأول : إطار نظري ومفهومي حول النزاعات الثنية	
تمهيد	11
المبحث الأول: ماهية الإثنية،الجماعة الإثنية و النزاع الإنثي.	12
المطلب الأول : تعريف الإثنية والمفاهيم المشابهة.	12
المطلب الثاني: تعريف الجماعة الإثنية.	19
المطلب الثالث: تعريف النزاع الإثني.	22
المبحث الثاني: تصنيفات الجماعات الإثنية و مطالبها.	26
المطلب الأول: تصنيفات الجماعة الثنية	26
المطلب الثاني: مطالب الجماعة الثنية	29
المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية وآليات إدارتها.	32
المطلب الأول: المقاربة النشوئية.	32
المطلب الثاني: المقاربة البنائية.	35
المطلب الثاني: آليات واستراتيجيات إدارة النزاعات الإثنية.	37
خلاصة الفصل الأول.	45
الفصل الثاني: واقع التنوع الإثني و النزاعات في قارة إفريقيا.	
تمهيد	47

Scanné avec CamScanner

المبحث الأول:التنوع الإثني و خصوصيات النزاعات في القارة الإفريقية.	48
المطلب الأول: التنوع الإثني في قارة إفريقيا.	48
المطلب الإثني: طبيعة النزاعات الإثنية في قارة إفريقيا.	53
المطلب الثالث:أسباب النزاعات الثنية في قارة إفريقيا.	61
المبحث الثاني: آليات إدارة النزاعات الإثنية في قارة إفريقيا.	**65**
المطلب الأول: آليات إدارة النزاعات الإثنية على مستوى الأنظمة السياسية للدول.	65
المطلب الثاني:مساعي المنظمات الإقليمية لتسوية النزاعات الإثنية في إفريقيا.	70
المبحث الثالث:إطار عام عن التنوّع الإثني في إثيوبيا و خلفيات النزاعات فيها.	75
المطلب الأول: نشأة إثيوبيا.	75
المطلب الثاني: التركيبة الإثنية في إثيوبيا.	81
المطلب الثالث: خلفيات النزاعات الإثنية في إثيوبيا.	88
خلاصة الفصل الثاني.	93
الفصل الثالث: آليات إدارة النزاعات الإثنية في إثيوبيا وانعكاساتها على الهوية و النزاعات.	
تمهيـد	95
المبحث الأول : آليات إدارة النزاعات الإثنية في إثيوبيا.	96
المطلب الأول : محاولات الاستيعاب و الهيمنة.	96
المطلب الثاني : النموذج الفيدرالي الإثني.	100
المبحث الثاني : تأثير الفيدرالية الإثنية على حقوق الجماعات الإثنية والتحديات التي تواجهها .	106
المطلب الأول : مدى فاعلية هياكل الفيدرالية في حماية حقوق الجماعات الإثنية .	106
المطلب الثاني : مكاسب و انجازات الفيدرالية الإثنية .	112
المطلب الثالث : تحديات الفيدرالية الإثنية .	115
المبحث الثالث : انعكاسات الفيدرالية الإثنية على الهوية الإثنية و النزاعات في إثيوبيا.	119

Scanné avec CamScanner

المطلب الأول : انعكاسات الفيدرالية الإثنية على الهوية الإثنية .	120
المطلب الثاني : انعكاسات الفيدرالية الإثنية على النزاعات الإثنية	123
خلاصة الفصل الثالث.	129
الخـــــــاتـمـــــــــة	131
قائمة المراجع	136

Scanné avec CamScanner